عبد الحميد محمد الاسكندري

قصة بريطانيا في السودان

obeikandl.com

obeikandl.com

الاهداء

إلى المصرى النزيه ، الذى عمل لكرامة بلاده فى السودان ،

حضرة صاحب السعادة « عبد القوى أحمد باشا »

obeikandl.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللهِ مَكْرُهُمْ
وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) .

كل قصة لها بادئة وخاتمة

وبدء هذه القصة يرجع إلى مطلع القرن الفائت عقب أن استراحت انكلترا من نابليون وفرغت من المنازعات الأوربية بمؤتمر ڤينا فى سنة ١٨١٥ .

أما الخاتمة فتوشك أن تتحقق ، والعقبى فى الخواتيم .

ولهذه الخاتمة تسعى انكلترا فتصرف عنايتها فى ضم السودان إلى المملكة المتحدة تحت ستار السودنة أو الانفصال عن مصر . ولقد ظهرت نذر هذه السياسة الماكرة فى صبيحة يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ على لسان حاكم السودان حينما خاطب أعضاء المجلس الاستشارى فى الخرطوم بأن فى قدرتهم إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها . والعاقبة لن تكون أوخم للسودان من أن يعتبده الأجنبى الدخيل فيصبح فى ملكته عبداً رقيقاً لا سائداً عميدا .

وهاهى ذى مصر تناصب وترنو إلى استعادة السودان أو إحياء الوحدة السياسية فى شقى الوادى . تلك الرسالة التى ارتضاها لبلاده ساكن الجنان محمد على الكبير حين أدرك بثاقب نظره أن الأجنبى يمكر به ويسعى فى امتلاك منابع النيل .

والوحدة السياسية لن تكمل للمصريين إلا بصراع يتأهبون له وجهاد لا يقصرون فيه . فان جاهد المصريون البيض والمصريون السمر حق جهاد واستغرقوا الوسع فى مناهضة الأنانية والعدوان ووقفت آمالهم على إنفاذ الوحدة فلن تكون العقبى سوى تحقيق الرفعة والعزة .

ومن سعود الجد أن الجالس على عرش هذه البلاد هو حضرة صاحب الجلالة « فاروق الأول » أعز الله به سقى النيل والعروبة . فقد دأب حفظه الله منذ اعتلى أريكة عرشه المفدى على تعليم الشباب السودانى محتفلا بالنهوض به إلى المستوى الثقافى حتى يصبح وهو أجرأ وأمضى فى منابذة الأجنبى فتحقق الوحدة المقدمة للجميع .

وإن الله والوطن ليهيبان بالشعب المصرى الكريم أن يقتدى بمليكه العظيم فيسترخص الجهاد ويبذل بذل السمح الكريم . ولئن حشدت الهمم الضليعة حشدها وتسورت إلى الشرف فالسودان سوداننا والنيل نيلنا .

عبد الحميد محمد الاسكندرى

منابع النيل

حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن الاستعمار الأوربى قد امتد إلى أواسط القارة الإفريقية فكانت القبائل الضاربة فى هذا المجهل تعيش ناعمة البال تستنشق نسم الحرية . أما أطراف القارة فقد عكر « الرجل الأبيض » صفو العيش على ساكنيها .

فنى أقصى الجنوب التهمت انجلترا مستعمرة الرأس . وفى الشرق وضعت البرتغال يدها على قطعة من الأرض إزاء جزيرة مدغشقر . وثَمَّ بالساحل الغربى بضع مراكز اتخذتها البرتغال ودانيمرقة وهولندة وأسبانيا وفرنسا وانجلترا منازل للوحدة المائية على الطريق البحرى الذى يربط أوربا بالهند والجزائر الأسيوية . أما تركيا وارثة الدولة البيزنطية فقد احتذت طريق الفتوحات الأموية فى أفريقية ورفعت بنودها فوق الأراضى الموازية للساحل الشمالى .

وكانت مصر فى مطلع ذاك القرن تحيا حياة رغدة فى رفاهة من العيش تحت إمرة حاكمها الموهوب محمد على باشا .

فى هذه البرهة [1] وقبيل الانقلاب الصناعى وانطلاق القوى الأوربية من عقالها باحثة عن المواد الخام أدرك هذا الحاكم أن ثمة دولة أجنبية تسعى لمعارضته بامتلاك منابع النيل فاستشار كثيراً من المهندسين الأوربيين الذين جاء بهم من بلادهم إلى هذا القطر فأقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على إنفاذ حملة إلى السودان [2] » كى يتفادى بضمه إلى مصر ذاك الخطر

---

(١) الزمان الطويل (انظر المحيط للفيروزبادى)

(٢) انظر السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا جزء أول ص ٥٩ .

الأجنبي الذى قد يعصف بالبلاد إن وقعت المنابع فى قبضة يد غريبة .

فما هى الدولة الأوربية التى حاولت مباغتة مصر بامتلاك المنابع ؟

أما دانيمرقة وهولندة وأسبانيا ومملكة البرتغال صاحبات المنازل البحرية فما كان لها مآرب فى أواسط القارة حتى يظن باحداها التآمر على منابع النيل إذ لم يكن لهـــذه الدول من الكفاية العسكرية ما يمكنها من اختراق الفلوات والدغال إلى أعماق القارة السوداء . كما أن أسلوبها السياسى قصير النفس لا تجيد معه التدخل السلمى فى إدارة الشعوب والقبائل الواهنه تدخلا ينتهى إلى فرض السيطرة على البلاد ، ويظهرنا مزاجها السياسى على أنها غالبا ما تحتكم إلى القوة لا إلى علاج المشكلات بالدهاء والتربص حتى تسنح الفرصة فتهتبلها .

وفرنسا كانت آنذاك منصرفة إلى علاج جراحتها الدامية من جراء حروب نابليون جادة فى تثقيف ما اعوج من شأنها عقب هزيمة واترلو . وما كان الزمن صالحا للتعلق بأحكام نابليون .

ولم يكن من أحلام هذا الطاغية أن يتشمم جنوده هواء البحيرات بعد أن ملئوا صدورهم بأنسام الأهرام . إنما كان الأمل الذى يساوره أن يتبع الخطة الحربية التاريخية فيزحف بجحافله من مصر إلى سواحل سوريا نفس الخطة الحربية التى اتبعها الفراعنة المصريون منذ آلاف السنين ونفس الطريق الذى قطعه موسى الكليم وأتباعه بنو إسرائيل .

وبسبب هذه الغزاة الفرنسية تنبهت الذهنية الانكليزية إلى أهمية موقع مصر الخطير . فكانت موقعـــة أبى قير ولحاق الوحدات الانكليزية للفاتح الفرنسى أمام العراق[1] السورى . ثم ملاحقتها له فى أوربا حتى هزيمـــة واترلو .

ويعرض التاريخ علينا أن انجلترا ما كادت تفرغ من هـــذه المنازعات

---

(١) الشاطىء .

الأوربية وتطمئن إلى مركزها الدولى فى معاهدة ڤينا فى سنة ١٨١٥ ثم تطرد الهولنديين فى مستعمرة الرأس وتعوضهم ببلجيكا حتى بدأت تستفرغ جهدها فى مد نفوذها فى جنوب أفريقيا واستغلاله لمصالحها التجارية فاتخذت مستعمرة الرأس مركزاً انبعث منه طلائعها إلى جوف القارة عسى أن تظفر بالبحيرات فيسهل عليها مد نفوذها فى هذه المملكة الفتية وتهديد مصالحها وتأمن سطوة هذه الدولة القادرة التى لمعت بغتة فى طريق الهند الثمينة .

أجل . . هال انجلترا اتساع النفوذ المصرى فاستحبت أن تصطنع المداراة مع حاكمها الباقعة وأن تلتجئ إلى لون آخر من السياسة طويل النفس يتغاير وهذه الخطة العنيفة التى انتهت بهزيمة رشيد قد أبت على مصانعته فى الشمال بينما لم تغفل فى ذات الوقت التسلل إلى المنابع من الجنوب غير أن المصريين أسرعوا إلى ضم السودان وانحدر إبراهيم بن محمد على ، جنوبا لاكتشاف المنابع وامتلاكها غير أن المرض حال بينه وبين إنجاز هذا العمل فأكمل الرسالة من بعده ابنه اسماعيل .

أمام هذا الفشل تربصت انجلترا بمحمد على واختلست الفرص للحد من نشاطه والقضاء على نفوذه وواتتها الفرص عند ما انحدرت الجنود المصرية إلى آسيا الصغرى وهددت فتوحاتهم سلامة الرجل المريض » .

هذه العبقرية التى أضاءت الشرق الأدنى وكان هدفها وحدة وادى النيل وإنشاء جامعة عربية تَديلُ لنفسها من العنصر الطورانى وإعادة الخلافة الإسلامية إلى مصر كانت ورقة رابحة فى يد إنجلترا مهرت فى استغلالها فألبت الدولَ الأوربيةَ على مصر والمصريين وألقت فى روع الدول أن هذا الاتساع فى رقعة الإمبراطورية المصرية قد أصبح خطرا ماحقا لتركيا الواهنة ومهدراً للسلام الأوربى إلى درجة تثير القلق .

هذه المنابذة من انجلترا تؤلب النمسا وبروسيا وفرنسا على مصر تذكرنا

بذاك الراهب الذى طوف فى أوربا يؤلب شعوبها على الشرق الإسلامى ويوقد جذوة الحروب الصليبية . وكما ظهرت مراكب الصليبيين أمام الإسكندرية وسواحل سوريا فى القرون الوسطى رابطت أساطيل المتحالفين أمام الإسكندرية وسواحل سوريا فى التاريخ الحديث منذرة مهددة بإطلاق مدافعها على المدنيين الآمنين .

وقضى على الجامعة باسم السلم والشرف فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . وفى نفس السنة وباسم المدنية والعدالة استولت انجلترا على نانتال وضمتها إلى مستعمرة الرأس وبعد عدة أعوام ابتلعت الترنسفال وكلاهما على الطريق إلى منابع النيل .

* * *

الآن اطمأنت انجلترا على الطريق البحرى إلى الهند وباقى ممتلكاتها فى آسيا بعض الاطمئنان بتقويض نفوذ مصر والقضاء على أول جامعة عربية تكونت فى العصر الحديث .

وهى منذ نجاح خطتها فى شمال الوادى ما فتئت تلاحق مصر وتمسك بتلابيبها كلما مكنت لها الفرصة . وقد أتاح لها الاضطراب المالى فى عهد إسماعيل فرصة للتدخل المالى ما لبثت أن استغلته فى الضغط على العنق المصرية ثم أعقبه التدخل السياسى فأفلحت فى خلق ثلاثة أحزاب :

الشعب والسراى والجيش . فأوقفت الجيش فى موقف الثائر على السراى ثم بموقف الطائش المتهور أمام الشعب . وأطلقت مدافعها الضخمة فى الإسكندرية والتل الكبير بدعوى المحافظة على الخديوى من الثوار العرابيين وتمخضت هذه السياسة الماكرة عن سراى بلا جيش وشعب يتفزع ويتلوى على نفسه .

ولكيلا تفلت العنق المصرية من قبضتها إلى الأبد عملت لفصل مديرية

خط الاستواء عن السودان المصرى فأوعزت إلى نوبار باشا ناظر النظار أن ينصح إلى أمين باشا (دكتور شنيتزر) حاكم هذه المديرية أن يساعد على إخلائها من الجنود والعائلات المصرية . ولهذا الغرض أوفدت الرحالة استانلى فقام بترحيل الجنود والموظفين المصريين وعائلاتهم من المديرية إلى ساحل أفريقيا الشرقى ثم إلى البحر الأحمر فقناة السويس فالقاهرة .

وبعد وقوع هذه المأساة التى لم يرو التاريخ لها مثيلا نشطت إنجلترا فى العام التالى إلى امتلاك المنابع من جهة زنجبار وضمت أراضى المديرية جوهرة غالية إلى التاج البريطانى .

واغتصاب المنابع هو الطريق إلى السيطرة على مصر إلى الأبد والفيصل فى التلاعب بالأمة المصرية وإذا أدرك المصريون القيمة التى لهذه النقطة[١] وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءا غير قابل للانفصال عن السودان المصرى الذى هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ[٢] .

---

(١) المنطقة .

(٢) مذكرة عن مصر والسودان للمرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون صفحة ٧ .

الوحدة القومية

أوضحت أن قيام محمد على بضم السودان إلى مصر فى سنتى ١٨٢٠ و ١٨٢١ كان حسابا للعواقب وحسابا للخطر الذى قد تفاجأ به مصر إن وقعت المنابع فى قبضة دولة أجنبية .

وقد يؤخذ على هذه الدعوى أن العصور قد استطالت على مصر دون أن تضع يدها على المنابع فلم يهددها فى كيانها مباغت من البحيرات . وهو اعتراض متهافت لأن مصر عاشت بدون السودان أيام أن كان المتحكمون فيه قوما من الهمج ليس عندهم معارف أوروبا ولا أغراضها الاستعمارية ولا فى إمكانهم حرمان مصر أو نقص حظها من هذا النهر الذى كان يجرى على طبيعته فيفيض على هذا الوادى الخصب والخير[1] وعلى النقيض فإن الدولة التى تسيطر على المنابع فى العصر الماثل يصبح فى مقدورها عن طريق التوسع فى زراعة الأراضى الجنوبية والتكثيف الزراعى من خلق المتاعب لمصر أو على الأقل تتخذ الحبوس العليا ذريعة للوقيعة بين سكان الشمال والجنوب حين توزيع المياه بينهما كما هو واقع الآن . ولا ريب أن ترك المنابع تقع تحت براثن انجلترا معناه وضع العنق المصرية تحت رحمة هذه الدولة .

إذاً كان ضم السودان إلى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر مناورة سياسية عسكرية دلت على نظر بعيد وحساب للعواقب .

هذا سبب .

يضم إليه سبب آخر هو إحياء الوحدة القومية أو تمثيل شق الوادى

---

(١) انظر مذكرة عن مصر والسودان للأمير عمر طوسون صفحة ٣ .

فى أمة واحدة ودولة موحدة . وما كان ضم السودان إلى مصر آنذاك اغتصابا لما فى أيدى الغير أو تحكما فى مصير أمة غريبة . بل كان خطوة وطنية مباركة لتحقيق الوحدة المصرية السودانية تذكرنا بسعى (بسمارك) فى تحقيق الوحدة الجرمانية وقيام الأمة الإنكليزية بضم إسكتلندا إليها فى عهد الملكة مارى . وجهاد كافور وغاريبالدى لتحقيق الوحدة الإيطالية لإيطاليا المتفككة . وها هى ذى الولايات الأمريكية المتحدة التى تطالع العالم اليوم فى مجد وقوة كانت متفككة قبل أن تندمج الولايات الشمالية فى الولايات الجنوبية .

فالرغبة فى إحياء الوحدة الوطنية ثم الوحدة القومية وتخوف مصر من وقوع البحيرات تحت سيطرة دولة أجنبية كانت فى مقدمة العوامل التى دفعت محمد على إلى ضم السودان إلى مصر . وما عداها من الأسباب والدوافع فهى فى المحل الثانى من الأهمية .

* * *

قد يبدر إلى الذهن سؤال عن مآل هذه الوحدة القومية ، ولم ذهبت جفاء ولم يكتب لها التحقيق الكامل أو القريب من الكمال فى ذاك العهد ؟ سؤال به من الصحة أكبر نصيب .

والظاهر لنا أن الشعور القومى ما كان مفهوما وقتذاك ولا واضحا كل الوضوح لطبقات الشعب فى الشقين . كان مبهما لأن فتح السودان لم تسبقه ثورة فى الأفكار أو نهضة تعليمية منظمة يفقه معها الشعب معنى الشعور القومى ، وأن مصر من السودان والسودان من مصر وأن مديرياته كمديريات الدقهلية والشرقية والمنيا وأسوان .

لقد نجحت الوحدة الإيطالية لوقوعها بعد نهضة إحياء العقول والعواطف وآتت الوحدة الجرمانية ثمارها لأن كتاب بروسيا لقنوا الشعب الوحدة القومية عقب خروج نابليون من بلادهم ولم يكتب التحقيق التام

للوحدة المصرية السودانية لأن الشعب لم يسبق له التثقيف السياسى وفقه الوطنية القومية فى حدودها الصالحة الصحيحة .

ولا غرابة فى هذا فقد كان المصريون - قبل أن يلى شئونهم محمد على - خاضعين لحزب المماليك ومكثوا على هذا الخضوع طويلا . فلم يتيسر لهم فهم القومية المصرية السودانية . والوحدة لا تكمل بفهم حكام البلد وزعمائها لها إنما تتحقق بمشاركة الشعب لهؤلاء الحاكمين فى الفهم الصحيح والتقدير السليم . وما كان للشعب وقتذاك كتاب أو مفكرون يهدونه الطريق ويهيئون له الفهم الصحيح للوطنية الصحيحة .

إذاً لم تتم الوحدة الشعبية ، وكل ما تحقق لمصر والسودان فهو اتحاد سياسى بين البلدين . ومما يؤسف له أن هذه الوحدة لا تزال مبهمة المعنى لدى السواد من سكان مصر والسودان وهى فى الوقت الحاضر متعرضة لأنكى الدعايات وأقتل السموم .

* * *

ففى سبيل هذه الوحدة المقدسة وغيرها ضم محمد على السودان إلى مصر أو قل : ضم مصر إلى السودان .

إذاً لا « ضحايانا » فى السودان ولا « أموالنا » هى التى تهيب بنا أن نتمسك به وإنما يهيب بنا الغايات المشتركة بين السودانيين والمصريين والعواطف المتماثلة بين أهالى الخرطوم وأم درمان وسكان القاهرة والإسكندرية والدم الواحد أو الأخوة التى نشأت ونمت فى شتى النيل . دع عنك الوحدة الجغرافية ووحدتى اللغة والدين فهى فى الطبقة الثانية من دوافع القومية ونوازعها .

وهاهى ذه شبه الجزيرة العربية فلقد فتح فيها المصريون . كما فتحوا فى كريت وغزوا جنوب اليونان وسوريا ثم انحدروا منها إلى الأناضول فاتحين منصورين فى العصر الحديث فما طالب الشعب المصرى باعادة البلاد العربية

أو ادعى حقا له فى سوريا أو فى تركيا أو نادى بضم كريت وبلاد الأغارقة استناداً إلى حق الفتح والدماء المسفوكة والأموال الضائعة . انما سمعت الدنيا بأسرها مطالبتهم باعادة السودان لأنه جزء من الوطن وقطعة من الديار وبه تتم الوحدة المقدسة .

ويطالبون به تحقيقا لوحدة هذا النيل المبارك ينساب من البحيرات صعدا فينشر فى شقيه الحياة والأمل ويوحد بين منبعه ومصبه فى الرجاء والعاطفة .

ولا غنى لمصر عن السودان فهو مجالها الحيوى ولا غنى للسودان عن مصر فهى فسحة العيش له . وما كانت المناداة بالوحدة القومية هذرا فى منطق الدعاة لكنه الأمل يوحيه هـذا النيل المبارك والرجاء الذى تعقد عليه النفوس الطيبة .

* * *

وقديما عمل الفراعنة المصريون عندما فتحوا فى السودان لهذه الوحدة . قال العلامة ماسبرو : أما السكان (السودانيون) فتمثلوا بالفاتحين (المصريين) وتشبهوا بهم فتلاشت لغتهم وكتاباتهم وأخلاقهم وديانتهم وحلت محلها لغة الطيبيين وكتابتهم وأخلاقهم وديانتهم . ثم قسم المصريون البلاد ورتبوها على الأسلوب المتبع فى ترتيب الكور (الأقسام) التى بشمال السودان [1] .

وهنالك فى التاريخ القديم محاولات عديدة أخرى ترمى جميعها إلى توحيد البلدين ولولا اشتغال مصر فى ذلك الزمن الأسبق بعـداوات الأسيويين لتيسر لها تحقيق الوحدة كما سبق أن وحد (مينا) بين مصر السفلى ومصر العليا بطريق القوة بعد أن كانتا منشقتين . فالخوف من بطش الأمم الأسيوية إن توسعت مصر فى توزيع قوتها فى الجنوب مع بطء المواصلات وصعوبة الاتصال لم يمكن لها من المضى قدما فى أداء هذه الرسالة الإنسانية . فلما انحلت

---

(١) كتاب الشرق لماسبرو ترجمة المرحوم أحمد باشا زكي صفحة ٣٠ .

المملكة تهاوى السودان فى مهواة الهمجية والانحطاط . ولبثت الحدود المصرية عند صخور الشلال الأول أزمانا متطاولة لاتتخطاها إلى الجنوب . لبثت هناك مستسلمة إلى التثاؤب يداعب النعاس جفونها المثقلة حتى أقبل محمد على باشا فنفخ فيها من روحه الوثابة .

وفى هذا العهد النضير عادت مصر تؤدى رسالة الانسانية وتنهض بحقوق الإنسان وتشارك فى نشر المدنية فى ربوع القارة السوداء . وكان القضاء على الجهالة فى الديار السودانية وتحرير الإنسانية من ربقة الرق والجمع بين كلمتى الشمال والجنوب من أعظم الفكرات التى خطرت لمحمد على والتى استحق التخليد عليها .

ولا ينقص من شأن هذه الوحدة استعمال الحديد والنار . فان مصر العليا لم تضم إلى مصر السفلى فى التاريخ القديم إلا بطريق القوة . وامتداد الحدود الجنوبية من الشلال الأول إلى جنوبى وادى حلفا لم يتم إلا بالقوة فى عهد محمد على . واستعمال السيف فى هذا المقام أمر غير معاب لأنه لم يجرد من غمده إلا لتحقيق فكرة إنسانية جليلة . والأمثلة عديدة فى التاريخ . فالوحدة العربية لم تتم فى عهد الرسول صلوات الله عليه إلا بطريق السيف بعد أن استحب خصوم النبى العمى على الهدى . والوحدة الأمريكية لم تتحقق إلا عن طريق القوة والحروب .

وإنه لشرف كبير أن يقوم الأخ الأرشد بتهذيب أخيه القاصر بدلا من تركه نهبا للفوضى والهمجية . ومهما كان الأمر فقد انتقل السودان أثر فتحه من الجهالة إلى النور ومن الهمجية إلى العدالة .

كتب سلاطين باشا يقول [١] : وانه لمن الحق أن أصرح أن السودان ظل أكثر من سبعين [٢] سنة ـ منذ دخله محمد على ـ تحت حكم مصر والمصريين

---

(١) كتاب السيف والنار صفحة ٣٣٧ .

(٢) الصواب — أكثر من ستين سنة .

فكان من ذلك العهد الطويل مفتوحا للجميع مستعداً لقبول كل جديد تأتى به المدنية ويدعو إليه العمران . تحت حكم المصريين انتشر التجار المصريون والأجانب على السواء فى مدن السودان الرئيسية . وفى الخرطوم ذاتها كان للدول الأوربية العظمى ممثلون محترمون من الجميع . وكان الأجانب من جميع الدول الأوربية متمتعين بحق الدخول إلى السودان والخروج منه . وهم فى كل من تينك الحالتين على أتم مايتمنون من أمن وهدوء وسلم . وإلى جانب ذلك سهلت المواصلات بين السودان وأبعد الممالك الأوربية بواسطة الرسائل التلغرافية والبريدية المنظمة . ثم قال « وإن أعظم ماتمتع به السودان أثناء الحكم المصرى الطويل هو قيام كل فرد بشعائره الدينية ونشر العلوم حسبما يوحى إليه ضميره فكنت ترى مساجد المسلمين وكنائس المسيحيين فى أماكن قريبة يقصدها أبناؤها بمطلق الحرية وفى هدوء واطمئنان . كما كنت ترى مدارس المسيحيين الأوربيين منتشرة لتعليم العلوم الحديثة لا فرق فى ذلك بين الفلسفية منها والدينية والعلمية المحضة » .

ولكن ... ما أسرع دعاة الاستعمار إلى إرسال الوكلاء والطلائع إلى السودان لاثارة الشقاق بين الأخوين والقاء بذور الفتنة عسى أن يحدث الانقلاب فتكون شركة فى السيادة والحكم .

التغلغل الأجنبي

ها هي ذي فرنسا تصانع حاكم مصر سعيد باشا كسبا لمودته عسى أن تظفر ببعض النفع من وراء هذه المودة . وقد أفلحت .

أمكن لديليسبس أن يقنع هذا الرجل المترهل بحفر قناة تمزج البحر الأبيض بالبحر الأحمر وبدئ في حفر القناة في ٢٥ إبريل ١٨٥٩ . ونجح نابليون الثالث في الحصول على موافقة هذا الحاكم ـ الأتوقراطي على إرسال عدة مئات من الجنود المصرية والسودانية لمساعدة فرنسا في حربها مع المكسيكيين في ديسمبر سنة ١٨٦٢ .

أما انجلترا فقد نشطت في اقتناص المناصب الإدارية لرجالها لاسيما بعد وفاة سعيد ذي الميول الفرنسية. وقد أفلحت أيما فلاح لاضطراب شئون مصر المالية ولحاجة الخديوي إسماعيل إلى استدانة بعض المبالغ من مصارف أوربا للصرف منها على مصالح البلاد وبسط نفوذ مصر في أفريقيا وتمدينها . ومن بين المناصب التي فازت بها منصب الحاكم العام للسودان ـ وهو منصب يسيل له اللعاب .

وكأن مصر افتقرت في سنة ١٨٧٧ إلى عظيم من أبنائها تنصبه حاكما عاما يتولى شئون السودانيين ويرعاهم فقبضت بيمينها على مصباح ديوجين ودارت تفتش في أقاصيها عن هذا الإداري الكامل فلم تهتد إليه . واضطرها العقم في الأبناء النجباء إلى التطلع إلى انجلترا لتختار لها تشارلس جورج غوردن فتنصبه حاكما عاما لسودانها .

ويذهب السادة الانجليز إلى أن مصر اختارت غوردن من تلقاء نفسها لما آنست فيه من الرشد والكفاية النادرة والمواهب الممتازة . فإذا صح هذا

فكيف بمصر ينحدر بها العمه والجهل إلى الانتقاص من كرامتها حتى تستدعى أحد رجالات الانكليز وتوكل إليه أمر السودانيين ! إنما الحق الذى لايمارى فيه أن اختيار غوردن لمنصب الحاكم العام تم بتوصية ولى عهد انجلترا وتحت ضغط من قنصل بريطانيا السياسى فى مصر .

وغادر غوردن انكلترا إلى مصر ثم استوى إلى السودان حيث استقبلته المدافع بالتحية اللائقة . وكما اختارته انكلترا للسودان اختار هـــو بدوره مساعديه من الأجانب فأرسل يستدعيهم إليه ويسند إليهم أعظم المناصب فى البلاد ويوليهم شئون السودانيين . ومعظمهم لم تكن له دراية سابقة بالأدارة أو خبرة بالمناصب التى أسندت إليهم .

ورودلف سلاطين مثل طيب يصلح للاستشهاد. ففى شهر يوليو من سنة ١٨٧٧ تلقى هذا الضابط الصغير كتابا من غوردن باشا يدعوه فيه إلى خدمة الحكومة فى السودان ففارق الضابط النمساوى أهله وبلاده ليضع نفسه تحت إمرة الحاكم العام . وفى الخرطوم أسند إليه غوردن منصب مفتش مالى وكلفه بالطواف فى أنحاء البلاد لفحص أسباب الشكوى من الضرائب . وطاف المفتش المالى أو ـ الضابط الصغير فى أنحاء البلاد كرغبة مولاه . ولما انتهى من الطواف قدم لسيده استقالته ! .

لماذا ؟

قال سلاطين نفسه : « وإنى أعترف بأن تجاربى الماضية ومعارفى قد خذلتنى فى هذا الموضوع وشعرت عندئذ بعجزى التام عن القيام بأى إصلاح ولم يكن لى من الخبرة بالشئون المالية سوى ـ القليل أو العدم ؛ فلذلك وجدت من العبث أن أستمر فى عملى وقدمت استقالتى » .

فإسناد التفتيش المالى إلى شاب عسكرى يعترف هو نفسه بقصور كفاياته فى المسائل المالية والاقتصادية أمر إن لم يكن بعيداً عن جادة الصواب

فى اختيار العمال للمناصب التى يصلحون لها فهو لايدل على الإخلاص فى خدمة البلاد إن كان الغرض من التفتيش المالى النظر فى أسباب شكوى الأهلين واستنباط العلاج . فكيف يتسنى لضابط صغير السن عديم الخبرة فى الشئون المالية أن يحمل بين كتفيه رأس خبير اقتصادى ؟ .

وقس على هذا باقى المحظوظين . والفرق بينهم وبين هذا الضابط التساوى أنه اعترف بفقر كفايته ، وهم بخلوا علينا بمثل هذا الاعتراف .

* * *

كان من أثر هـــذا التدخل الأجنبى أن تراجع النفوذ المصرى أمامه فى السودان وضعفت هيبة المصريين فى نفوس الأهلين ؛ إذ ما شأن أهالى السودان بتدخل الدوائر الأجنبية فى مصر وتغلغل النفوذ الأجنبى فى مرافق البلاد ؟ .

ان ما استطاعوا فهمه حينذاك أن الحكومة المصرية الإسلامية قد رضيت لنفسها أن تستخلف عليهم هؤلاء الأجانب يتصرفون فى شئونهم ويسومونهم سوء العذاب .

كما أن السياسة الخنيفة التى نشط غوردن فى تنفيذها لإبطال الرقيق دفعة واحدة دون أن يسير على خطة التدرج أدت إلى اشتعال الثورة فى النفوس وزودت البعض بأسباب الكراهية للحكومة . وانتهز بعض الموتورين الفرصة فسمموا شعور الأهالى وبدأت عبارتهم المشهورة تتردد على الألسن : ود الريف شين جابه ؟ حربه وكوكاب فى جعابه ! (١)

(١ ود الريف : المصرى — شين : ماذا — كوكاب : نوع من الحراب — جعابه : جمع جعبه اى العجز — والمعنى العام ماذا جلب المصرى ؟ قاتله الله !

وفى هذا العهد المخسور المضيع اشتعلت الثورات المحلية فى جنوبى السودان وشرقيه وغربيه كثورات السلطان هارون والشلك وابن الزبير وغيرها . وبعضها كان مقدمة للثورة الكبرى التى عرفت باسم الثورة المهدية .

وفى هـــذا العهد المشئوم كثرت الاجتماعات السرية وتألفت الجمعيات الثورية كما انتهزت الدعاية الأجنبية الفرصة فعملت بدورها على إثارة الفتن والأحقاد بين المصريين والسودانيين وإفهام هؤلاء أن المصريين أصبحوا لاحيلة لهم فى دفع الأذى عن أنفسهم فى القاهرة نفسها .

وأخيراً . . تهيأت الثورة العامة للظهور فى الطرقات بوجهها البشع وأنيابها البارزة ـ قال شايبى لونج الأمريكى : كان السودان متمتعا بالسلم والرفاهية عند ماجاءه غوردن ، فلما غادره فى سنة ١٨٧٩ تركه مدينا متحفزاً للثورة .

الثمرة

سأل الناس الفتى اليافع : لم لا تشارك أستاذك محمد الخير طعامه ؟ أجاب الفتى : لأن الزاد يهبط عليه من حكومة الخرطوم . ومال الحكومة معينه جباية الضرائب من البائسين والمحرومين . فهو زاد حرام لا أشاركه فيه .

فأعجب السائلون من زهادة الفتى وحساسيته وانصرفوا بصدور تضطرب بالخواطر المثيرة .

وتساءل الناس : أنى لهذا اليافع طعامه ؟ فكان الجواب أن الأقربين من أهله يمدونه بالزاد فإن قبضوا يده عن معدته لجأ إلى النيل يصيد منه قوت يومه وسياط الجباة لا توقع الأسماك فى شباك الصائدين كما تظهر المال الدفين . فهى زاد حلال يسد رمق الفتى ما أمسك عنه أهله ولم يسعفوه بالقوت الكفاف .

يقص القوم هذه الحكاية وغيرها ليدللوا على أن محمد أحمد بن عبد الله نشأ على بغض الحكومة والسخط على القائمين بالحكم فى الديار السودانية منذ يفوعه . ومهما كان الأمر فقد شهر عن الفتى حين اشتد فرعه أنه شغف بقراءة الشريعة الإسلاميه وكتب التصوف شديد الميل إلى الغزالى فى إحياء علوم الدين ومحيي الدين بن العربى فى تفسيره على القرآن الكريم . قراءات ما كان الغرض منها تثقيف عقله وصقل ذهنه وهداية روحه إن هى إلا رياضة للنفس وانصراف بها عن الناس وملاذ الحياة ومتع الدنيا الزائلة .

وتقدم السن بالفتى إلى مراحل الشباب والرجولة ، فما صرفه الشباب عن الزهد فى المال والمتاع وما فتر لسانه عن الدعوة ضد الحكومة القائمة والنعى عليها . كتب إلى شيوخ المتصوفة والرؤساء الدينيين يدعوهم إلى احتقار

البدع التى ينتحلها الحكام وأتباعهم والانصراف عن ملاذ الحياة والزهد فى اللذائذ التى يتهالك عليها أشياع الحكومة الراتعون فى الضلالة العمياء . فاستجاب له فريق ، وامتنع عليه آخرون .

واستمر يزاوج بين الوعظ الدينى والتهجم على « أولياء الأمور » فهؤلاء الحكام قد حرموا ما حللته الشريعة قبلهم . وإلغاء الرقيق مثال لزيف أعمالهم وهم أجانب عن الديار لا تصح ولايتهم على البلاد . والشريعة الإسلامية تأمر بعصيانهم. ولا يصح للمؤمن الحر أن يخضع لأحكام الكفار ونواهيهم . وما الخضوع لهم إلا مروق من الدين وكفر يجازى عليه .

وكانت الفرصة صالحة لإثارة العواطف الفائرة ضد الحكومة ولا سيما الموتورين من السودانيين وما كان يعوزهم سوى فوضوى قادر على مبادرة الحكومة بالعدوان وإعلان الثورة .

فكان لهم هذا الداعى الجرىء !

* * *

فى جزيرة أبا بالنيل الأبيض تقيم قبيلة دغيم العربية الساذجة . أصبحوا يوما فإذا بهم يسمعون عن محمد أحمد ينزل بجزيرتهم ويأوى إلى كهف من كهوفها ، ما رأوه منذ نزوله بجزيرتهم إلا قائما بصلاة، وما شاهدوه إلا داعيا إلى نصرة الحق والسخط على أولياء الأمور . بهرهم الرجل الزهيد بدعوته الملتهبة إلى الدين الحق . وأخذ عليهم طريقهم بهـــذا الحديث الشهى الذى تسقطه شفتاه الملتهبتان حماسا وغيرة على الملة وسخطا على القائمين بالأمر فيهم .

أجانب لا يدينون بدين البلاد ، لغتهم رطانة لا يفهمها الأهالى . مشربهم يتباين عن مشرب السودانيين . هاهم أولاء حكام البلاد الذين استخلفتهم مصر عليهم ! أفتصح طاعة هؤلاء ؟ كلا ، وإن عصيانهم لجهاد فى سبيل الدين الحق ، والقضاء عليهم لقربى من الله . وكيف السبيل إلى التخلص من هذه

الفتنة الدينية أو الغواية الشيطانية التى عبثت بالنفوس وأضلتها وانتشرت فى البلاد انتشار الأوبئة الفتاكة والأمراض الوبيلة ؟ كيف الخلاص من هؤلاء السادة الذين يعشقون أنفسهم أكثر مما يحبون الله والحق ؟

الخلاص فى العكوف على عبادة الله والزهد فى الطعام والشراب واللباس .. أو احتقار الدنيا وحب الآخرة ! ومن ذا الذى يحتقر الدنيا ويفضل عليها الآخرة ثم يخشى الثورة وما تجره فى أعقابها من مقاساة الآلام والأوجاع والاستشهاد فى ميادين الجهاد ؟ إن من يعشق الله يفنى فى الله ومن ثم يساق إلى الجهاد والاستشهاد بقوة روحية لا يعرف كنهها إلا المؤيدون والواصلون !

هذه هى الثورة المعروفة باسم الثورة المهدية .

ثورة سياسية على الحكام (الكفار) فى قالب ثورة دينية فى النفوس ثم اندفعت كالدوّامة الجبارة والويل لمن وقف فى طريقها أو حدثته نفسه بمعارضتها . أو قل إنها لون من ألوان الصوفية بلغ بأصحابه حد الهوس الدينى، وما كاد الزمن يدور دورته وتهدأ العاصفة حتى رأينا السودان من أقصاه إلى أقصاه وقد خلع على بدنه مرقعة الدراويش والتف حول حلقة الذكر .

والآن ... لنرجع إلى جزيرة أبا حيث يعمل الرجل للثورة فإن الخير فى الرجوع إليها ، ففى هذه الجزيرة وفى كهف من كهوفها ولدت الثورة زاهدة فى عرض الدنيا بها سعار من الحقد والسخيمة . وفى هذا الكهف دبر الزاهد الداعى المؤامرة بالسودان المصرى فكان نذيراً ببداءة عهد قام على أشلاء المصريين ودماء السودانيين المخلصين لمصر وحفنة من الأجانب .

ونفخ الرجل فى بوق الثورة وحث السكان على العكوف على عبادة الله الحق والاستشهاد فى ميادين الجهاد ضد الحكومة (الكافرة) للفوز بنعيم الجنان . وبشرهم بإعادة الدين إلى ما كان عليه من النقاء والبأس فى صدر

الإسلام . وكان لا بد له كى يقود الثورة أن يعلن زعامته الدينية وأن تكون هذه الزعامة من السمو والرفعة بحيث تعلو على نفوذ شيوخ الطرق الدينية والرؤساء الروحانيين أجمعين ولا يتسامى إليها اجتهادهم وورعهم . زعامة تقوم مقام القطب من التابعين ! فأنزل نفسه منزلة الأصفياء المختارين وادعى أن الله اصطفاه ليعيد إلى الإسلام مجده ورفعته بعد أن عبثت به أيدى العابثين . وإنه ما هبط إلى هذه الأرض الفانية إلا ليملأها قسطا وعدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا . والعدل لن يعاد إلى الأرض كما تقول القصة القديمة إلا على يدى « المهدى المنتظر » .

وطار نبأ هذا الثائر المتقشف إلى داهية من دهاة التعايشة . فأسرع هذا مرتحلا من بلده إلى الجزيرة . وما كادت عينه تقع على الداعى حتى ارتمى على الأرض وتصنع الإغماء . ولما شاء الرجل البقارى أن يفيق من غشيته ادعى أنه لم يقو على رؤية أنوار محمد أحمد المهدى أمامه فغاب عن وعيه ! وفى هذا البقارى الداهية ظفر المتمهدى بعبد الله التعايشى ساعده الأيمن وخليفته الصديق .

وتمخضت واقعة الإغماء هذه عن ألوان شتى من الإشاعات الطائرة لازمت دعوة المهدية . أصبح الرجل من التابعين إذا وقعت عينه على محمد أحمد أو عبد الله التعايشى ـ بعد أن ظفر بالبركة المهدية ولقب أبى بكر الصديق ـ يغض من بصره أو يدفع إلى الذهول العميق .

ولمـــه ؟!

يقول الرجل المأخوذ السعيد إن أنوار المهدية أو الخلافة بهرت عينيه وغشت بصره وأصابته بالذهول أمام صاحب الخوارق والمعجزات أو خليفته الصديق . أو آخر يدعى أن ملائكة الرحمن يعطرون ملابس المهدى فى الأصباح والأماسى فيسطع منها عرف المسك فيفعم الأنوف .

حدثني رجل من أم درمان فقال : «كان محمد أحمد عالما بصناعة السحر راسخا في فنونها الواسعة ، عارفا بأساليبها السرية ومسالكها المجهولة فكان الفرد من الأهالي حينما يكسر بيضة حمامة يجد اسم المهدى منقوشا بباطن القشر أو يتطلع إلى ورق الشجر يشاهد اسمه مسطوراً عليه . فتستبد به الدهشة ويأخذه الحماس الديني لدعوته . وما اعتقد الناس فيه حينذاك السحر والشعوذة بل آمنوا به مهديا مصلحا داعيا إلى نصرة الحق . وضموا صفوفهم إليه مؤمنين بمهديته مصدقين بها » .

قلت : وقد تطايرت هذه الشائعات إلى آذان الكثيرين فخافوا سحره وبطشه وناصروه حذرا من سحره الغلاب ـ في اعتقادهم ـ لا عن إيمان بمهديته وصدق رسالته .

وسواء أكان مهديا أم غير مهدى « فقد تبعته جماعة أخرى من تجار الرقيق الموتورين « حربا على الحكومة » حينما رأوه يناجز الحكومة التي أضرتهم في تجارتهم الرابحة ويحلل في ذات الوقت استخدام الرقيق .

أما قبائل البقارة وكانت واسطة في جلب الرقيق للتاجرين به فقد انضمت إليه بقلوبها وحرابها . كما آمن به كل سوداني تخطفته سياط محصلي الضرائب من الجنود والباشبوزق : الأتراك والشايقية .

* * *

اشتعلت الثورة في الجزر والجبال بعيداً عن المقر الرئيسي للحكومة وخوفا من انكشاف أمر « المهدية » وزوال الغشاوة التي غطت على عقول الجماهير المتهوسة لازم الثورة ضغط شديد على الأفكار وكره للعلماء الدينيين . وطلع على الناس عهد جديد كان التقتيل فيه كرامة والتخريب معجزة . شعاره كلمة المتمهدى : « أنا أخرب الدنيا وأعمر الآخرة » !

في جزيرة أبا انتصر المهدى وأتباعه على جنود الحكومة المنقسمين على أنفسهم . فكانت هذه الواقعة الصغيرة إرهاصا سحاويا لدى الأتباع والمريدين .

ثم انتصر فى جبل قدير على راشد بك مدير فاشودة فطار نبأ هذه المعجزة فى آفاق السودان . ونوه بها من لم يسعده جده باتباع المهدى من قبل .

ولما انتصر على الشلالى وفتك بضباطه وجنوده عد انتصاره من المعجزات والخوارق التى لا تقع إلا على يدى « المهدى المنتظر » .

وهنا رحل الثائر مع أتباعه إلى كردفان مركز تجارة الرقيق ومقر الموتورين من تجاره . ومن هناك تسربت الثورة إلى دارفور ثم تطاير شررها إلى السودان الشرقى بل إلى معظم نواحى السودان عن طريق الرؤساء الدينيين .

وفى كردفان وقعت المعجزة الخارقة التى تثبت الإيمان فى قلوب المفتونين تلك هى ظهور نجم مذنب فى السماء عند سقوط الأبيض . وظهور المذنب كان أوقع فى نفوس التابعين من سقوط عاصمة كردفان . فلقد كان النذير الإلهى فى اعتقادهم بسقوط حكومة الخرطوم وزوال هيبتها من النفوس وقيام المهدية وانتشارها فى الأرض على الآماد والأبعاد .

* * *

وفى هذا الوقت . . .

وقع اختيار مصر على عبد القادر باشا حلمى لقمع الثورة وإعادة الأمن إلى البلاد . وأسرع الرجل إلى السودان .

الجندى المصرى

كان الحاكم رءوف باشا يهاب ميادين الصراع والصدام ويخشى على نفسه وعياله أن تورده هذه الميادين مورد الحتوف إن اصطنع لنفسه شيئا من الشجاعة وظهر على مسرحها المضرج بالدماء . بينا كان خلفه عبد القادر باشا حلمى يقظا واسع الحيلة يرصد حركات الخصم ويتربص له ثم يتكمى العدو رابط الجأش بعد أن يوقظ فى جنوده سجيات المحارب الحمس . كفؤا فى قيادته موفقا فيما يرسم من الخطط ويضع من الحيل .

ما كاد يصل إلى حلفا ويتخطاها إلى أبى حمد ثم ينحدر إلى بربر مسرعا حتى بلغه أن العدو يتحفز فى جهة أبى حراز والمعركة توشك أن تقع . فأبرق إلى قائد الفرقة المصرية أن يصف له ميدان المعركة وطبيعة الأرض والخطة الموضوعة ولما وقف على ما أراد لاحظ أن خطة الهجوم متهافتة فأملى على القائد خطة جديدة يترسمها فى صراعه .

سأله[1] نعوم شقير باشا عن هذا الحادث : بلغنى أنك علمت بحركة الشريف ود أحمد طه فى أبى حراز وأنت فى بربر فدللت الصاغ سرور أفندى بهجت على طريقة فى الهجوم كفلت له النصر فهل هـــذا صحيح ؟ وما هى تلك الطريقة ؟

أجاب عبد القادر باشا : نعم . دعوته إلى غرفة التلغراف وأمرته أن يشكل أورطته طابورا واحدا فى صفين ويجعل بلوكا من العساكر وراء كل جناح من جناحى الطابور ثم يهاجم العدو بقصد الموت أو النصر . فإذا حاول العدو أن يأتيه من الجانبين صده البلوكان اللذان فى الجناحين وإذا حاول أن

---

(١) تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٣ صفحتى ٦٩٩ ــ ٧٠٠ .

يدور من خلفه صده الصف الخلفى من الطابور فتحرى الأمر وفاز بالنصر .

ولما استوى إلى الخرطوم استغرق وسعه فى توطيد سلطة الحكومة وبث هيبتها فى نفوس الأهلين ولم يفتر عن القضاء على ثوار الجزيرة وسنار حتى كاد يخمد ثورتهم . تصيدهم أينما وجدوا وأوقع بهم فى جميع الميادين حتى ريعت قلوبهم وجثم عليهم الفزع .

هذا شأنه مع ثوار الجزيرة وسنار وأرباض الخرطوم .

فما هى الخطة التى أعدها للمتمهدى المعتصم فى كردفان ؟ قال سلاطين فى فصل[1] عقده عن حملة هيكس : « ولو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذاننا مصغية لجرت الأمور فى السودان فى غير المجرى الذى جرت فيه ولكانت النتائج غير هذه النتائج السيئة . فقد كان يرى عدم تسيير حملة كبيرة لإعادة فتح كردفان وأن تترك والثوار الذين فيها الآن وأن يبقى الجيش المصرى والمدد الذى يتلقاه مرابطا فى حصون قوية على طول مجرى النيل الأبيض . وكانت القوات العسكرية التى تحت إمرته كافية لقمع ثورة الجزيرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض والإيقاع بجيوش المهدى الآتية من الغرب والحيلولة دون تقدمها » — وقال : « ولو اختيرت هذه الخطة لكان من المحتمل كثيرا أن يدب الفساد فى صفوفهم وتسودهم الفوضى بسبب اختلال الإدارة عندهم وعدم وجود نظام ما يستندون إليه . وبذلك تستطيع الحكومة أن تسترجع الأراضى التى ضاعت منها ولو بالتدريج على مر الأيام . ولا ريب فى أنى لم أكن بمستطيع فى ذلك الحين أن أحتفظ بسيطرة الحكومة فى دارفور[2] على أنا لو قدرنا فى هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائيا فإننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مراء » — ثم قال : « ولكن لم يكن ذلك رأى القابضين

---

(١) السيف والنار صفحة ١٢٦ .

(٢) كان رودلف سلاطين حاكما على دارفور عند اشتعال الثورة المهدية .

على أزمة الحكم فى القاهرة فقد ظهر أمر عال جاء فيه أنه لا بد من توطيد سطوة الحكومة بجيش يرسل تحت إمرة الجنرال هيكس بمساعدة ضباط أوربيين آخرين أما عبد القادر باشا فقد استدعى وعين علاء الدين باشا الذى كان فيما سبق حكمدارا عاما لشرق السودان بدلا منه » .

كما نوه إبراهيم فوزى باشا الذى حضر حصار الخرطوم بهـــذه الخطة فى كتابة « السودان بين يدى غوردن وكتشنر [1] » .

فأنت ترى أن القائد المصرى كان يتحاشى الخروج إلى المتمهدى ومناجزته فى صحراء كردفان والخواطر لا تزال مشتعلة الأوار فى الجزيرة وسنار . وكان يفضل التريث اكتسابا للوقت حتى يتمكن من تحصين خطوط النيل الأبيض وتدعيم مدينة الخرطوم وتقوية الروح المعنوى بين الجنود والأهالى حتى إذا ما أسعفته مصر بالجند والمال والعتاد انقاد له ما امتنع من الأمر فاجتاح الثوار المعتصمين فى كردفان واستأصل شأفتهم .

ويرى بعض المعقبين والكاتبين أن خطة عبد القادر باشا لو اتبعت لأنهكت المسغبة الدراويش وبطشت بمعداتهم إن كانوا لا يستطيعون التزود من صحراء كردفان القاحلة بما يلزمهم من المؤونة فتنحل قواهم ويضعف أمرهم ويسهل القضاء عليهم . وهو تعليل لا يسلم من النقد لأن جحافل المهدية لم تطبق على الخرطوم إلا بعد فوات عامين وأربعة أشهر من بدء حكم عبد القادر باشا حصلت خلالها هذه العصابات على معظم مؤونتها من كردفان وكان سهلا على المتمهدى خرق الحصار الاقتصادى المضروب حوله فى الشرق بالضغط على حكام الأراضى المتاخمة لكردفان من جهة الغرب للحصول على ما يلزمه من المؤن . . وقد كان يضاف إلى هذا وذاك أن الدراويش ولا سيما قبائل البقارة من المقلين فى استهلاك حاجات الملبس والغذاء .

---

(١) صفحتى ١٥١ ــ ١٥٢ طبعة ١٣١٩ هـ .

فلست أرى خطة القائد كانت ترمى إلى تجويع الدراويش وتركهم وشأنهم فى كردفان ، وإنما كانت تهدف إلى حصر ثورتهم فى كردفان وصد سيلهم نحو الشرق ريثما يتحسن الموقف فتقرع طبول الحرب وينفخ فى الصور وتقع الواقعة . وها هو ذا سلاطين باشا يشير فى حديثه إلى هذا الغرض وها هى ذى الخرطوم قد أصبحت ميدانا لتدريب الجنود المصريين والعبيد المجندين استعدادا للمعركة ريثما يصل المدد الذى أرسل عبد القادر باشا فى طلبه من مصر فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

* * *

هذا التدبير من القائد المصرى غص به المتمهدى وبات مفهوما لديه أن هذا الحاكم الصليب يتحايز عما عهده فى رءوف باشا . فأوعز إلى أنصاره المقيمين فى الجزيرة وأرباض الخرطوم ألا يجاهروا فى العصيان حتى يزول هذا الكابوس الجاثم ، قال فى خطبة له بمسجد الأبيض : « وأحتم على كل المؤمنين الذين دخلوا فى دعوتى وانتظموا فى سلك تابعيتى أن يجتنبوا القيام فى الجزيرة بأية مشاغبة تضطرهم إلى الوقوف فى ساحات الحرب مع عبد القادر باشا ، وإنى أوصيهم بكتمان دعوتى وعدم الظهور بتعاليمى وآدابى فى الجزيرة ما دام عبد القادر باشا متوليا على حكم السودان وقابضا على زمام أحكامه » ، كما كان يبتهل إلى الله فى صلاته رافعا كفيه بالدعاء « اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر ! » .

فهل استجاب الله لدعائه ؟ اللهم لا !

إنما استجاب له شيطان السياسة .

ففى خلال هـــذه الحوادث أوفدت وزارة خارجية بريطانيا كولونيل استيوارت إلى السودان لدراسة أحواله وتقديم بيان عن حالته المالية . فلما

وصل الرسول إلى بربر طلب من مديرها أن يطلعه على دفاتر الريع والمنصرف... ثم طاف بأنحاء السودان للوقوف بنفسه على دخل البلاد وحالتها الاقتصادية. ولما نال بغيته قفل راجعا إلى مصر حيث بعث ببيانه إلى لندن.

أجل .. كتب المهدى أن يستجيب له شيطان السياسة وكان شيطانا بريطانيا واسع الحيلة ؛ إذ سرعان ما استدعى عبد القادر إلى مصر فى وقت كان يترقب فيه وصول عشرة آلاف جندىّ مددا لنصرته فإذا ببرقية تدفع إليه وهو فى ميدان إحدى المعارك تأمره بإيقاف الحركات الحربية والعودة سريعا إلى مصر !

... وغادر الجندى المصرى السودان فطويت بخروجه صفحة مجيدة بارعة للبطولة المصرية تلتها صفحة هيكس القائد الأجنبى.

الانتحار

شاءت السياسة البريطانية أن يعود عبد القادر باشا حلمى إلى مصر وذنبه بين فخذيه وأن يخلفه سليمان نيازى باشا وهيكس بعد أن وضعت تحت إمرتهما خمسة عشر ألفا من الضباط والجنود العرابيين هم فلول جيش التحرير الذى ناصب بريطانيا العداء فى الإسكندرية والتل الكبير .

كتب كولونيل استوارت فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ قبل ترحيل هؤلاء العرابيين بعدة أشهر قائلا : « إننى لا أرى من الصواب أن نتقدم إلى كردفان بل الأجدر بنا أن نبقى هنا فنتهيأ للدفاع ونستعد لمقاومة مايمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل وإذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للخطر لأن عند أعدائنا السلاح الكافى وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة تذكر من هذا التقدم لأن الأبيض قد سقطت فإذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة فالمرجح أن ذلك يقضى إلى خسارة السودان كله[1] » .

ولكن . . .

فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ غادرت الحملة الدويم الواقعة على النيل الأبيض جنوبى الخرطوم فى شكل مربع يحيط بعدة آلاف من دواب الحمل من الجمال والبغال والحمير .

وتقدمت الحملة صوب الأبيض وضرب الجنود بأقدامهم فى المفاوز تحت شمس متوهجة تصمح[2] الأدمغة . وبعد أيام قليلة فطنوا إلى الحقيقة المؤلمة وهى أنهم يضربون على غير هدى فى صحراء قاسية ثائرة .

---

(١) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٨٩ . (٢) تذيب .

والعجب لهذا القائد أن يفارق النيل الأبيض مع بغاله وحميره ويزحف صوب الأبيض فى وقت كان فيه الثائر عثمان دقنه متحفزا فى شرق السودان للوثوب على مدنه ، ولم يكن قد فرغ بعد من القضاء على الثوار فى شرق السودان قضاء مبرما .

كانت المقدمات جميعها تنذر بهبوب العاصفة والفشل الذريع يلوح للحملة عند الأفق والموت يملأ أسماع الجميع بهمهمة[1] راعبة ، وهى ظاهرات ريع لها الجنود فوقع فى روعهم أنهم ما جردوا لمحاربة الدراويش إلا للتخلص منهم فى مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور قنصل بريطانيا فى الخرطوم أذاع بين الأهالى أن بريطانيا ستسرع إلى نجدة السودانيين وأن الحكومة عقدت نيتها على التخلص من أولئك الجنود المشاغبين وسواء أصح ذلك أم لم يصح فإن الجو كان يعج بالإشاعات السيئة منذ غادرت الحملة مدينة الخرطوم مما أدى إلى الهبوط بحالتها المعنوية إلى درجة اليأس والتشاؤم المميت ، وعلى النقيض كان الروح المعنوى لدى الثوار عاليا لاعتقادهم أنهم يجاهدون فى سبيل نصرة الدين وإعلاء كلمته وإعادته إلى مجده السالف تحت إرشاد المهدى المرتقب .

أما قائد الجيش فكان « عيسى بين اليهود » . غامر بنفسه وخرج لتأديب خصم متعصب مغرور واخترق الصحراء والخصومة على أشدها بينه وبين أركان حربه وضباطه العظام ، ونحن نسأل أكان عيسى عليه السلام يسعى للانتحار فى فلوات فلسطين أم كان حماداه خلاص الإنسان من الوثنية وهدايته إلى الحق ؟

وأركان الحرب ؟

---

(١) تردد الزئير فى الصدر .

قال كولونيل فاركوهر [١] رئيس الأركان : « تحدثت اليوم مع مستر أدونوفان ثم سألته أن يتنبأ لى عن مصيرنا بعد ثمانية أيام مقبلة ، فأجابنى : سيكون المصير إلى الأخرة ! » .

فها هو ذا القائد وأركان حربه الذين انبروا لتأديب العصاة ! وأنت قد عرفت أن هذه الحملة تشاءم منها العارفون بأحوال السودان ورأوا فى تجريدها انتحارا بينا .

* * *

واشتد الكرب عليهم وعم السوء حينما نفد الماء ، وبحث الجميع عن إكسير الحياة فكان البحث مضنيا وعبثا ، بحثوا عن بئر واحدة أو بركة ماء يروون بمائها ظمأهم ويقضون منها حاجتهم إلى الحياة فخانهم أدلاؤهم وطالعهم السيء ، قال السير ريجنلد ونجت وقد زار الميدان الذى وقعت فيه المعركة بين الدراويش والجنرال هيكس : « ومن الغريب أن العساكر كانوا فى حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه وعلى بعد ميل واحد عنهم ولكنهم لم يعلموا بها [٢] » .

ويالسخرية القدر ! فقد كان مستقبل السودان بين يدى هؤلاء البائسين وكانت مصر التعسة تعقد الرجاء برجال مضيعين مسوقين إلى المذبحة .

وفى ليلة كالحة اقترب الدراويش من الحملة وكانت الفريسة وادعة مستسلمة إلى الموت قضت عليها الصحراء وهدت قوتها قبل أن ينحدر إليها أولئك العرب الحمر والسود الفطس ، ورددت الصحراء صفير الرصاص ولما أحس الجنود بالموت يتخطفهم من كل جانب ارتفع صراخهم وكانت صيحة الرجاء والتعاسة : « ياستنا زينب أنجدينا ده الوقت وقتك ! » .

---

(١) النار والسيف لسلاطين باشا صفحة ١٣٤ طبعة أرنلد .

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٨٩ .

وهكذا قلبت الأوضاع وتبدلت الآيات ، طويت صفحة « اللهم يا قادر اكفنا عبد القادر » الحافلة بالبطولة ومضاء العزيمة إلى صفحة مرتعشة متهافتة لا يلجأ الجنود فيها إلى أسلحتهم بل يستنجدون بالسيدة زينب (رضى الله عنها) أن تباعد عنهم خطفة الموت وتقيهم شرة هؤلاء الدراويش .

وأخيرا . . هوت الصاعقة ، واصطبغت شيكان بالدماء المصرية فى مجزرة من أفظع المجازر البشرية فى السودان ، وارتفعت أرواح الشهداء مخلفة وراءها جيشا آخر من اليتامى والأيامى ، ولم ينج من هذا الجيش إلا أفراد قلائل هم « فضلة سيف المهدى » قال السير رجنلد ونجت : « والمحل واقع على بعد ٣٠ ميلا جنوبى الأبيض فى وسط غابة كثيفة ولا أشك فى أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عددا وأقوى عددا للاقت ما لاقته حملة هيكس ، وإرسال تلك الحملة فى أحوال كهذه يعد ضربا من الجنون » .

وقد وقعت على كلام للورد كرومر يدور حول هـــذه المأساة عاد فيه باللائمة على الحكومة المصرية — قال[1] : « ولا ريب عندى أن حقيقة الأحوال لم تكن معروفة فى القاهرة تماما ، وقد وصلت أنا إلى مصر بعد قيام الجنرال هيكس مع حملته المشئومة ببضعة أيام وأتذكر جيدا أنى قابلت يوما المرحوم شريف باشا رئيس مجلس النظار وألححت عليه باتباع رأى اللورد دفرين والتخلى عن بعض جهات السودان القاصية ولكنه أجابنى قائلا : « سنتكلم عن هذا الموضوع فيما بعد أما الآن فلا بد لنا من أن نضرب هذا المسيو (يعنى المهدى) الضربة القاضية ، ولم يخطر ببال شريف مطلقا أن الجنود المصرية ستلاقى ما لاقته من الخسائر والأهوال مع أن الخبيرين بأحوال البلاد كانوا حذروا الحكومة التحذير الكافى » ثم قال : « ولم أعثر على كتابة من الجنرال هيكس يستدل منها على عدم استصوابه لهذه الحملة ، ولكن لا ريب

---

(١) تقرير سنة ١٩٠٦ صفحة ١٩٠ .

عندى فى أنه كان عالما حق العلم أن الجيش الذى تحت إمرته لم يكن صالحا للقتال ولم يشأ أن ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال إنه تردد فى تأدية مهمة محفوفة بالأخطار وأؤكد أنه لم يكن يؤمل النجاح » .

وقد عقد المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون ردا على أقوال العميد البريطانى أقتبس منه الفقرات التالية :

« لما تألفت الحملة بمصر وأرسلت إلى السودان نيطت قيادتها العامة بضابط مصرى هو سليمان نيازى باشا ، وتعين هيكس باشا أركان حربا وقائدا ثانيا لها ، ودامت هذه الحالة إلى أن انتصر الجيش فى واقعة المرابيع فى ٢٩ إبريل عام ١٨٨٣ . وكتب عنها السير فرنسيس ونجت باشا فى كتابه — المهدية فى مصر والسودان — صفحة ٧٥ ما ترجمته « طهر النصر البلاد من الثوار بين الخرطوم وسنار وعادت قبائل كثيرة وقدمت الطاعة للحكومة وصار هيكس فى حالة تمكنه من توجيه النظر إلى كردفان منبع الثورة ، غير أنه كان عليه قبل هذا أن يزيل من طريقه العراقيل التى كان يلقيها له كبار الموظفين فى الخرطوم بعد ما مرت ساعة الخطر الوقتى ، فشمر عن ساعده وحارب هذه الدسائس محاربة طويلة إستغرقت شهور مايو ويونيو ويوليو ولم تستبعد الحكومة أكبر عائق يقوم فى وجهه ألا وهو سليمان نيازى باشا إلا بعد أن قدم هيكس باشا استقالته ، وعلى أثر ذلك حل محله فأصبح هيكس باشا القائد العام للحملة التى سترسل إلى كردفان » .

قال سمو الأمير : « فماذا يستطاع أن يستنتج من هذا غير أن هيكس باشا كان يريد أن تكون يده هى العليا فى كل أمر ورأيه فوق كل رأى ، فقدم استقالته لكى يزال من أمامه أكبر مخالف له ألا وهو سليمان نيازى باشا

---

(١) المسألة السودانية صفحة ٣٢ .

الضابط الوحيد الذى يعلوه فيقال من منصبه فيخلو له الجو ، ولا مساغ للشك فى أن تغييرا له مثل هذه الأهمية لا يمكن حدوثه إلا بتدخل قوى من قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذا مما يبرر إلقاء المسئولية الكبرى على حكومة انجلترا » .

ثم قال : « فمن البديهى إذاً ألا يجد اللورد كرومر شيئا مما توقعه من هيكس باشا لأنه هو الذى اختط خطة هذه الحملة ، وهو أيضا الذى دبرها ، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لكان من واجبه أن يلفت أنظار الحكومة التى يعمل لها للاخطار التى تقف فى سبيله ثم يقوم بواجبه بعد بيانها كجندى » .

مرامة السودان

كان فناء بقية الجيش العرابى فى مذبحة شيكان تمهيداً طيباً لتدخل بريطانيا الرسمى فى شئون السودان . إذ ما كاد الستار يسدل على المذبحة حتى ظهر على مسرح السياسة العميد البريطانى فى صورة واعظ يفسر الحكومة المصرية على قبول الإرشاد الانكليزى بإخلاء السودان من المصريين أو التنازل عن أكبر جزء من المملكة المصرية .

وكان أن انتقل السير إفلن بارنج (لورد كرومر) إلى شريف باشا ناظر النظار ليبلغه وجهة النظر البريطانية وهى إخلاء السودان فلم يقره شريف باشا على التنازل ورفض الاذعان لهذا الضغط السياسى . ولما علمت وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموقف الذى ـ أصبح متعارضاً مع رغباتها أرسل ارل غرانفل فى ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ برقيته المشهورة التى فصلت بوضوح خطوط السياسة البريطانية المزمع انتهاجها فى المستقبل مع الوزارات المصرية : « ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة على عاتق انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى من منصبه كل من لا يسير وفقا لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين » .

أما شريف باشا فظل متمسكا برأيه وبعدم النزول على نصيحة بريطانيا وعارض فى البرقية بحجة مخالفتها لقانون سنة ١٨٧٨ الذى ينص على أن الخديوى يحكم بواسطة وزرائه ثم أرسل كلمته المشهورة « إذا نحن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ثم تخلى عن منصبه نتيجة للتهديد .

وركنت انجلترا إلى نوبار باشا الأرمنى فانقاد لرغباتها وقفز إلى كرسى

النظارة . وكان أول أعماله إصدار قرار الإخلاء . وفى هذه المرة وقع الاختيار على غوردن باشا الذى وصفه شاليه لونج الأمريكى عندما كان حاكما عاما للسودان فى المرة الأولى بقوله : « كان السودان متمتعا بالسلم والرفاهية عندما جاءه غوردن فلما غادره فى سنة ١٨٧٩ تركه مدينونا متحفزا للثورة » .

وقع الاختيار على غوردن «لإرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بأعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى» . وأوصته ـ وزارة الخارجية البريطانية أن يرجع إلى وكيل انجلترا السياسى فى مصر فيما يحتاج إليه من التعليمات وأن يضع بيانا عن خير الوسائل التى يراها كفيلة بجلاء المصريين عن السودان بشرط «الاحتفاظ بثغوره الحربية» الواقعة على البحر الأحمر ، وكانت انجلترا شديدة الاهتمام بالحصول على مراكز حربية بساحل هذا البحر بعد أن اطمأنت إلى مركزها فى حوض البحر الأبيض المتوسط باستيلائها على قبرص ثم فرض نفوذها فى مصر .

وكانت النية على تنصيبه ممثلا لها فى الخرطوم على أن يستغل نفوذه فى فى تعيين سلالة الملوك القدامى حكاما على مديريات النيل وتعيين محمد أحمد المتمهدى سلطانا على السودان الغربى . وهدف هذه السياسة يرمى إلى خلق معسكرين متنافسين فى السودان تسهل الوقيعة بينهما عند الاحتياج واللزوم فضلا عن تمزيق وحدة وادى النيل .

وقد أدى إعلان هذه السياسة إلى نشر الفوضى فى البلاد وتقوية نفوذ الثوار . دونك هذا الحديث الذى دار بين حسين باشا خليفة حاكم بربر وسلاطين باشا حاكم دارفور عندما التقيا وهما أسيران فى معسكر المهديين : قال حسين باشا وهو يبدى أسفه «إن قيام غوردن بقراءة قرار الأخلاء فى بلدة المتمة قد قلب الموقف رأسا على عقب . وإليه يعزى السبب فى سقوط بربر . . . ولما كان غوردن

فى بربر نصحت له ألا يواصل هذه الخطة المشئومة ولست أدرى السبب الذى دفعه إلى إهمال نصيحتى ! » .

قال سلاطين وهو يناجى نفسه بعد أن ران النوم على عينى محدثه : « لم تهدر الدماء ويضيع المال هباء دون أن تجنى أى فائدة ؟ ! إنى أعجب لمصر تتخلى عن هذا الإقليم العظيم وهو وإن لم يدر عليها نفعا ماديا حتى الآن فهو إقليم يبشر بمستقبل عظيم وأقل ما فيه أن فى طاقته إسعاف مصر بآلاف من الجنود السود » . ثم استمر يناجى نفسه وهو غير عالم بالخطة البريطانية المبيتة : « فإذا كانت الحكومة المصرية عاجزة عن الاحتفاظ بالسودان لأسباب سياسية أو غيرها فمن العبث إذاً أن يرسل غوردن ويضحى به فى هذا البلد دون فائدة » . وبعد تفكير طويل انتهى إلى الحكم على سياسة الإخلاء بأنها قد « هبطت بالحالة إلى درجة مزعجة لأن الأهالى ما كادوا يقفون على نية الحكومة فى ترك السودان حتى انقلبوا يعملون وفق مصالحهم الذاتية . تلك المصالح التى أصبحت تتعارض ومصالح الحكومة التى هزمها مواطنهم الظافر »[1] .

* * *

اصطنع غوردن سياسة اللين والدهاء مع محمد أحمد المهدى فارسل إليه يتملقه بهدية بينها كشمير من الصوف والرجل كان يتمنطق بحزام من خوص النخيل . وزود الرسول بكتاب جاء فيه أنه . (غوردن) قد عينه سلطانا على السودان الغربى بما فيه كردوفان ودارفور ، ولما كانت انجلترا حريصة على ثغور السودان البحرية الواقعة على البحر الأحمر فى طريق الهند فقد اقترح على المهدى أن يعاونه على « فتح طريق الحج إلى بيت الله الحرام » وكان الطريق إلى تلك الثغور مهدداً آنئذ بهجمات الثائر عثمان دقنة واتباعه .

---

(١) النار والسيف لسلاطين باشا صفحة ١٦٦ طبعة أرنلد .

فأجابه المهدى أنه يعجب لهذا الترغيب فى فتح طريق الحج لزيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام وهو غير مسلم لا تجوز ولايته على شئون المسلمين فضلا عن أن النبي العربي لايرغب فى أن يزوره إلا الأشخاص الذين آمنوا بدعوته واستجابوا لكلمته ، فإذا كان غوردن مخلصا حقا فى غيرته على تسهيل الحج إلى البيت الحرام فانه أى المهدى الموعود ينتهز هذه الفرصة فيدعوه إلى الإسلام ، ثم قال « واعلم أنى المهدى المنتظر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة لى بالسلطنة ولا بملك كردوفان ولا غيرهما ولا فى مال الدنيا ولا فى زخرفها ، ثم إن مثل هديتك عندنا كثير ولكن أعرضنا عنه طلبا لما عند الله ، وأقول فى ذلك كما قال سليمان عليه السلام لبلقيس وقومها (اتمدونن بمال فما آتانى الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون . إرجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون)

وهكذا أبى المهدى أن يمد يده إلى التفاحة التاريخية . وفشلت سياسة التدخل السلمى مع هذا الثائر عن طريق الترغيب والمصانعة . وهو بهذا الحذر قد خدم قضية وادى النيل بقضائه على سياسة إعادة سلالة الملوك السابقين وخلق أحزاب متنافرة فى البلاد . إذ لو نجحت هذه الخطة لأدت الى فصل السودان عن مصر نهائيا ولأصبح للإنجليز تعلة جديدة فى إطالة البقاء بمصر وهى المحافظة على مصر من اعتداء السودانيين واستمرار البقاء فى السودان للمحافظة عليه من عدوان المصريين .

* * *

إذا كانت الخطة المبيتة إخلاء السودان بالنسبة لمصر وتدخلا سلميا لم تفلح خططه المرسومة مع المهديين بالنسبة لبريطانيا . ولو كان إخلاء لامطمع للإنجليز من ورائه فى السودان لاستطاع أى قائد مصرى مجرب أن يقوم به إن كانت النية عليه . ولكن انجلترا كانت ترمى من وراء هذا التدخل السلمى تمثيل

قوتها فى الخرطوم بأن يستغل ممثلها نفوذه فى تعيين الحكام الوطنيين ثم يظل مقيما بالبلاد ضمانا لحفظ النظام واستتباب الأمن مادام بالبلاد معسكران متنافسان لا يبعد أن تشتد بينهما الخصومة ، وتستعر الفتن والأحقاد على مر الأيام .

قال بعض الكتاب المعاصرين لتلك الأحداث إن مهمة غوردن الحقيقية كانت العمل على وقوع السودان فى مخالب الفوضى والإضطراب . وقد أصبح واضحا لنا أن مهمته هى خلق أحزاب متنافرة فى السودان .

فلما فشل الرسول ولم يفلح فى مداراة الثائر فكر فى واسطة أخرى قد يستطيع عن طريقها التحايل على خلق الفتن والمعسكرات المتنافسة . هذه الواسطة هى الزبير باشا بن رحمة الجيعابى . ولهذا الرجل وقائع عديدة بالسودان فقد فتح بلادا واسعة وأخضعها لسيطرة الحكومة المصرية ، ثم استدعى الى مصر أثناء حكم الخديوى اسماعيل ولم يسمح له بالعودة الى بلاده لاتهامه بمحاولته الاستقلال بتلك البلاد وفصلها عن مصر فضلا عن اتجاره بالرقيق ، فهو رجل ناقم موتور مبعد من السودان وعشيرته .

التمس غوردن تحقيق سياسته عن طريق هذا الرجل الموتور فبعث فى طلبه ليتولى الحكم منافسا للمهدى بشرط أن يوافق على فصل مصوع عن السودان وإخلاء بحر الغزال ومديرية خط الاستواء وهى شروط تكشف عن النيات الإنجليزية سافرة الوجه ، غير أن جمعيات تحريم الرقيق مانعت فى عودته خوفا من نشر الرقيق فى السودان .

وهنا لم يجد غوردن أمامه وسيلة أخرى سوى أن يبرق إلى المعتمد البريطانى بالقاهرة مستنجدا به ، واستمر يكرر نداءات الاستغاثة حتى وصل خبرها الى مسامع الصحافة البريطانية والرأى البريطانى . وهنا لجأت بريطانيا الى اصطناع سياسة التهديد بالمدافع الضخمة ، فرأت أنها إذا جردت عدة آلاف

من الجنود المصرية مع بعض الجنود الإنجليزية تحت قيادة لورد ولسلى فقد تستطيع بهذه القوة إدخال الرعب فى أفئدة الدراويش وقسرهم على قبول النصيحة البريطانية .

تتضح هذه السياسة من الرد الذى أرسله لورد ولسلى قائد هذه الحملة الى غوردن فى وابورتل حوين : « وأفضل أن تنتهى المسألة سلميا وذلك بمسامحة محمد أحمد فيما مضى وجعله سلطانا مستقلا على كردفان يكون الملك فيها له ولأولاده من بعده وبتأسيس حكومة وطنية فى الخرطوم يكون الحاكم فيها مستقلا عن مصر وحكمه وراثى فيملك دنقلة وبربر والخرطوم » .

ولكن الفشل كان مقدرا لهذه الخطة كسابقتها فقد ضرب المهدى الحصار حول الخرطوم بجموعه وجحافله مهددا غوردن فى حياته ، وهنا نشطت انجلترا بعد أن رأت حياة رسولها فى خطر ماحق إلى إصدار أوامرها إلى قائد الحملة بأن « الغرض الأساسى هو إنقاذ جنرال غوردن وكولونيل استيوارت من الخرطوم ، فمتى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أيا كانت والحكومة تعتمد عليكم بأنكم لاتتقدموا جنوبا إلا بقدر مايلزم للحصول على هذا الغرض » .

ولمـــه ؟ لم نصحت بريطانيا إلى قائدها أن يتحاشى التقدم جنوبا ؟ ولماذا لم تسرع إلى احتلال السودان وقتئذ ؟ .

لذلك أسباب عديدة :

منها اعتراف الساسة البريطانيين فى مناسبات عديدة بحقوق مصر فى وادى النيل ، وكانت الاعترافات وقتئذ حديثة العهد لاتزال تدوى فى الأذان ، قال غلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ « الحكومة مصممة على أن لاتبقى فى السودان يوما واحدا أكثر مما تقضى به الضرورة » .

ومنها تخوفها من إثارة الدول الأوربية ضدها ولاسيما فرنسا منافستها .

ومنها عدم اطمئنانها إلى نشوب حرب بينها وبين الدراويش وهى حديثة العهد بالتدخل الإدارى فى مصر .

إنما الزحف إلى الجنوب واحتلال السودان لايتم فى تقديرها إلا بعد أن تخلص من تجزئة السودان وبتر أطرافه وضم هذه الأجزاء والأطراف إلى وزارة المستعمرات ، ثم بعد أن تطمئن إلى مركزها فى مصر وتسيطر على الجيش والإدارة المصرية سيطرة تامة ثم بعد أن يخرج السودان جميعه من يد مصر كى تفوز فيما بعد بحق الفتح . . . . وهذا بيت القصيد !

هذه السياسة المبيتة هى التى جعلتها ترفض الاقتراح الذى وضعه عبد القادر باشا حلمى لأنقاذ الخرطوم لأنه اشترط فيه التخلى عن خطة إخلاء السودان ، قال عبد القادر باشا : « دعيت لأنقاذ الخرطوم فى وزارة نوبار باشا وكنت إذ ذاك ناظرا للحربية فقلت اذهب بشرط ترك القول باخلاء السودان ، وقد نويت لو قبلوا شرطى أن أجمع العساكر بين الخرطوم ودنقلة وأسلم كل مديرية من مديريات شرقى السودان وغربيه إلى شيخها الأكبر وأضع عنده راية وقليلا من العساكر لاتقاء شر المذابح فلم يرضوا بهذا الشرط [1]

* * *

فشلت حمامة السلم البريطانية فى رسالتها فلم يبق أمام بريطانيا سوى إنقاذها من بين مخالب الغراب السودانى .

ولكن الحصار اشتد على المدافعين فى الخرطوم وأم درمان ، وشد الأهالى والجنود المناطق على بطونهم بعد أن عضتهم المسغبة واشتد بهم الضيق ، وظلت الخرطوم الجائعة بعد سقوط أم درمان تدافع وحدها فى استماتة ويأس عاجزة

---

(١) تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٣ صفحة ٧٠٣ .

عن اختراق الحصار المضروب حولها كى تقتنص بعض الزاد تصلح بها معدتها اللاغبة المحرومة .

وأطبق المهدى على المدينة ضاربا حولها حلقة كثيفة من الدراويش كالجراد المنتشر كلهم يترقب سقوط المدينة ويمنى نفسه بالسلب والنهب والتلذذ بنساء المدينة وحسانها .

وكان الرجل داهية مفنا [1] ، لما بيت أمره على مفارقة الأبيض والزحف إلى الخرطوم قام فى الناس خطيبا فبشرهم بالجنة تجرى من تحتها الأنهار وقبح لهم متاع الدنيا الزائل ثم نهاهم عن مزاولة الزراعة والاشتغال بفلاحة الأرض .

ولمـــه ؟ لأن الزراعة تستلزم الاستقرار والارتباط بالأرض وهو لا يرغب فى هذا القرار الذى يربط أتباعه بأرباض الأبيض ويصرفهم عن اللحاق به إلى الخرطوم حيث الجهاد والملك العريض .

أما أهل التجارة والصناعة فلم يعدم حيلة يتحيل بها عليهم ، زعم لهم أن المسيح الدجال سيهبط على الأبيض عقب مفارقته لها وأن المتخلفين بعد رحيله سيقعون فريسة للدجال وصحبه الدجالين .

وسمع له أتباعه المفتونون وصدقه المريدون فهجروا الأرض التى زرعوا ولحقوا به .

إلى الخرطوم . . . إلى عاصمة الكفرة المارقين !

تلك كانت الدعوة على كل لسان وهم يشحذون حرابهم وخناجرهم ويجهزون بنادقهم للعراك والنضال والذبح والتقتيل .

وهناك فى الخرطوم أطبقوا على المدينة التعسة كما رأيت وأنذروا أهلها المساكين بالخراب والدمار والموت والحرمان .

---

(١) رجل مفن: أى يأتى بالعجائب (انظر الفيروز أبادى) .

ترى أتصلح سياسة الترغيب مع هؤلاء القوم ؟ وهل كانت سياسية الهوشة[1] التى اصطنعها لورد ولسلى عند حدود دنقلة الشمالية مجدية أمام هذا السعار المضطرم الذى يضطرم فى صدور هؤلاء المفتونين ؟

لا ثم لا !

لقد سقطت الخرطوم وذبحت حمامة السلم وقتل معها عشرات آلاف من الأبرياء واكتست الطرقات والبيوت بالأشلاء والدم المسفوح .

---

(١) سياسة البلف والتهويش .

obeikandl.com

تجزئة السودان وفصل الملحقات

قلت فى الفصل السابق إن انجلترا لم توعز إلى قائدها ولسلى بالتقدم جنوبا فى السودان إلا بالقدر الذى يسمح بإنقاذ غوردن واستيوارت وعللت ذلك بأسباب عديدة أحدها أنها لم تكن قد تمكنت بعد من تجزئة السودان وفصل أطرافه ، وأوضح هنا موجزا كيف نفذت هذه المأساة فى الفترة بين إخلاء السودان من المصريين وبين بدء استعادته فى مارس سنة ١٨٩٦ .

عند ما ضم محمد على السودان إلى مصر هداه تفكيره إلى ضرورة إيجاد منافذ بحرية له على البحر الأحمر وخصوصا لإقليم التاكا (كسلا) فاستأجر من الباب العالى سواكن ومصوع وكانتا من أملاك تركيا بإيجار سنوى قدره خمسة وعشرون ألف جنيه ، ومحافظة سواكن تمتد على البحر الأحمر من رأس علبة إلى رأس قصار ، ومحافظة مصوع تمتد من رأس قصار إلى حلة رهيطة عند بوغاز باب المندب ، وفى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ حصل الخديوى إسماعيل على فرمان سلطانى يقضى بجعل هاتين المحافظتين من ملحقات مصر .

وفى سنة ١٨٦٧ أرسل إسماعيل قوة للاستيلاء على بربرة على ساحل الصومال ، فامتدت السيادة المصرية إلى رأس حافون على المحيط الهندى وازدهرت المدنية فى تلك النواحى على أيدى المصريين ، وفى ذلك قال هنتر قنصل انجلترا فى الصومال فى رسالة مؤرخة ٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بأن المصريين « أنجزوا فى بربرة من الأعمال العمومية الأساسية ما يصح أن تفاخر به أية إدارة » .

وفى ١١ اكتوبر سنة ١٨٧٥ احتل رءوف باشا مدينة هرر فانتقلت حالتها من الهمجية والفوضى الى المدنية والحضارة .

كما وصلت الجنود المصرية فى نفس الشهر الى ميناء قسمايو واحتلتها ، وكان فى النية رفع العلم المصرى على جزيرة فرموزا .

زار الرحالة الإيطالى أنطوان سيكى هرر فى سنة ١٨٨١ فلاحظ رفاهية المدينة وتبين له « أن حالتها المعنوية تطابق حالتها المادية وأن المصريين تبدو عليهم سيما الفاتحين الرافعين لواء الحضارة إذ يعلمون الأطفال القراءة والكتابة والفتيات الصلاة والشريعة السمحاء ، ولا ينكر إنسان أن الطريقة التى يتعهدون بها الأمن فى المدينة وضواحيها جديرة بكل إعجاب وإطراء — على الضد من نظام الأمراء السابقين — يقضى بالعدل من غير هوادة ولا إبطاء » .

وكتب بوليتشكا النمسوى فى كتاب رحلته يقول : « إن الاحتلال المصرى حادث كبير فى تاريخ هرر ، وكيف لا يكون كذلك وقد تمكن المصريون من إدخال ثقافة شرقية فى بلد همجى ونشروا التجارة وأمنوا السبل . وبالجملة أحدثوا انقلابا خطيرا فى أحوال هرر ، وإن الذى يعرف الشرق ولاسيما البلاد الإفريقية الخالية من أبسط مبادىء الثقافة لايسعه إلا أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت أن استيلاء المصريين على هرر وزيلع وبلهار وبربرة وجميع الساحل لغاية رأس جردفون كانت له فى مجموعة نتائج ثورية لافى هرر فحسب ، بل فى جميع القسم الشمالى من إفريقيا الشرقية نتائج لا أظن أن احتلالا آخر وصل اليها فى أفريقيا » .

وفى يونيه سنة ١٨٧٥ ، تنازل الباب العالى لمصر عن زيلع مقابل دفع ١٥٠٠ جنيه عثمانى ، وفى هذا العام كتب الضابط وود إلى السير اليوت سفير انجلترا فى الآستانة قائلا « إن التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربره يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربى كله فى قبضة مصر ، ولاريب أن المناطق

التى كانت من قبل مستوحشة لايستأنس بها ، أخذ المصريون يصلونها عاجلا بالعالم المتمدين[1] » .

* * *

هذه الممتلكات المصرية سال لها لعاب المستعمرين البريطانيين لخطورتها ولأن وقوعها فى أيدى المصريين جعل ساحل البحر الأحمر الغربى فى قبضة مصر كما قال الضابط وود وهو مما يضاد السياسة البريطانية التى تحرص على بسط سيطرتها فى البحرين الأبيض والأحمر طريقها الى الهند والممتلكات الأسيوية .

فما العمل ؟

فى سنة ١٨٨٤ عقد فى برلين مؤتمر بين الدول نتيجة للتشابك الذى أدى اليه التنافس فى استعمار أفريقية ، وقد اتفقت فيه كل من فرنسا وانجلترا والنمسا وبلجيكا وألمانيا والبرتغال والسويد والدانيمرقه وتركيا على القواعد التى ينبغى مراعاتها فى اقتسام أفريقية ومنها أنه لايحق لأى دولة من الدول التى يمثلها مندوبوها فى المؤتمر أن تحتل أى جزء من هذه القارة قد سبقتها إلى احتلاله دولة أخرى ، كما اتفقت هذه الدول على أنه إذا وقع بينها خلاف مرده الى التسابق فى الاستعمار يفصل فى أمره فيما بينها عن طريق التفاهم .

ولما كانت مصر قد أرغمت على التخلى عن السودان وأطرافه والملحقات وهى تحت السيادة التركية فقد رأت انجلترا فى اقرار الإخلاء خلاصا لها من قرارات هذا المؤتمر ، ولذلك أسرعت فى سنة ١٨٨٥ إلى احتلال الأملاك المصرية فى إفريقية واقتسامها مع بعض الدول الأخرى على أن تفوز هى

---

(١) الفقرات الخمسة الموضوعة بين قوسين صغيرين « ٠٠٠٠ » مقتبسة من كتاب مصر فى أفريقية الشرقية للدكتور محمد صبرى . انظر الصفحات ٤٥ — ٦٨ — ٧٥ — ٩ — ٢٠ بالترتيب .

بنصيب الأسد وترضى هذه الدول ببعض الأراضى ، وهى أملاك سفك الجندى المصرى دمه فى الاستيلاء عليها كما جاهد المصريون المقيمون بها فى نشر الحضارة والعدالة فى ربوعها .

وبهذا الاغتصاب نقضت انجلترا بنفسها ذلك التصريح الذى تعهدت فيه حكومة جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش فى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ من إنها ستبذل ماديها من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى أقرتها الفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية ، وتعلم انجلترا يقينا أن فرمان سنة ١٨٧٩ قد حرم مصر من حق التخلى عن أى أراض دون الرجوع إلى الباب العالى ، وقد احتجت تركيا لدى الدول على هذا الاغتصاب .

ولما كان قرار إخلاء السودان قد تم تحت ضغط سياسى بدليل اضطرار شريف باشا إلى الاستقالة عملا بالسياسة المرسومة فى برقية أرل غرانفل المؤرخة ٢٤ يناير ١٨٨٤ فقد كان احتلال هذه الأراضى اعتداء على ممتلكات الغير ومناقضة للتعهدات التى ارتبطت بها انجلترا فى مواقف كثيرة كمعاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ ثم فى مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ .

ومهما كان الأمر فقد استولت على محافظتى زيلع وبربره فى سنة ١٨٨٥ وأنشأت منهما ومن الأراضى التابعة لهما الصومال البريطانى، واحتلت إيطاليا محافظة مصوع ورأس جردفوى وضمتهما إلى الجزء الذى سبق أن استولت عليه من أرتريه فى سنة ١٨٨٢ .

ثم أقرت الدولتان هذه القسمة بمعاهدتى [1] ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ،

---

(١) نص البند الثانى من هذه الاتفاقية على أن للحكومة الايطالية الحق فى احتلال كسلا وما جاورها من البلاد لغاية عطبرة وذلك فيما لو اضطرها مركزها الحربى لهذا الاحتلال ، كما اتفقا على أن كل احتلال حربى للأرض الاضافية المشار إليها لا يفسخ حقوق الحكومة المصرية فيها ؛ وعلى هذا الأساس أعيدت كسلا إلى السودان فى سنة ١٨٩٧ عقب استعادته وكان الايطاليون وقتذاك حديثى عهد بهزيمة الأحباش لهم فى موقعة عدوه فى أول مارس سنة ١٨٩٦

و٥ مايو سنة ١٨٩٤ . أما الفرنسيون فاستولوا على تاجوره وجيبوتى كما انتزعت الحبشة هرر عنوة من حكامها فى سنة ١٨٨٨ بعد أن أخلتها الحامية المصرية .

أما محافظة سواكن فقد ظلت تابعة للسودان ، ثم استبدلت الإدارة السودانية بها ميناء الشيخ برغوث الذى أطلقوا عليه اسم بور سودان ليكون منفذا للسودان على البحر الأحمر بدلا من سواكن .

* * *

ومنطقة البحيرات ؟

قال شاليه لونج رئيس أركان الحرب يصف مقابلته للخديوى اسماعيل فى كتاب « حياتى فى أربع قارات [1] » : كان الخديوى اسماعيل يذرع قاعة الاستقبال بخطوات واسعة متهيجا تهيجا عصبيا عندما دخلت يصحبنى طونينو بك التشريفاتى الثانى . فسألنى الخديوى هل رأيت الاميرال غوردن ؟ فأجبت : نعم رأيته يامولاى وقضيت معه الهزيع الأكبر من الليل . فقال الخديوى : أحسنت ، والآن اصغ إلى ماسأقول : لقد وقع الاختيار عليك بصفة رئيس أركان حرب لعدة أسباب أهمها حماية مصالح الحكومة ، واعلم أن القوم فى لندن على وشك أن يجهزوا حملة تحت قيادة رجل متستر بالجنسية الأمريكية يسمى استانلى [2] وهو فى الظاهر ذاهب ليمد يد المعونة إلى الدكتور ولفنجستون أما فى الباطن والحقيقة فلرفع العلم البريطانى على أوغنده ، فعليك الآن أن تذهب إلى غندكورو إلا أنه يلزمك ألا تضيع شيئا من الوقت بل يتم فى الحال أوغنده واسبق هناك حملة انجلترا واعقد محالفة مع ملك تلك البلاد ، ومصر

---

(١) كتاب « مديرية خط الاستواء » للمرحوم عمر طوسون جزء ١ صفحة ١١٦ — والعبارة مقتبسة من كتاب « حياتى فى أربع قارات » لشاليه لونج جزء ١ صفحة ٦٧ .

(٢) ولد استانلى فى مقاطعة الغال فى انجلترا ثم نزح إلى أمريكا وهو فى السابعة عشرة حيث ظل مقيما بها إلى أن بدأ استكشافاته المشهورة .

لا تنسى لك أيد الدهر هذه العارفة وهذا الجميل ، اذهب وليسر عقبك النجاح إن شاء الله .

وقدر للمصريين أن يسبقوا انجلترا فى رفع أول علم رسمى لحكومة مستقرة على بحيرة فكتوريانيانزا وأصبح النيـــل من مصبه إلى منبعه تحت السيادة المصرية .

ولما كانت انجلترا تطمع فى الاستيلاء على هذه المنطقة الفنية الوفيرة الخيرات واختطافها من أيدى المصريين فقد أشاعت أن أمين [1] باشا حاكم المديرية فى خطر وأن انقاذه من الأعمال الإنسانية مع أنه كان آمنا مطمئن البال بعد أن فشل الدراويش فى الاستيلاء على المديرية ، ولذلك أوفدت انجلترا الرحالة استانلى مرة ثانية ومعه كتاب من الخديوى توفيق باشا وآخر من نوبار باشا يخيرانه بين البقاء بالمديرية أو الحضور إلى مصر مع حملة الانقاذ ، غير أن استانلى لجأ إلى تهديد أمين باشا حتى اضطره إلى الانسحاب من المديرية فى سنة ١٨٨٩ والرحيل عنها إلى مصر مع الجنود والعائلات المصرية [2] .

ولما نجحت انجلترا فى إخلاء المديرية من المصريين سارعت إلى عقد معاهدة مع ألمانيا فى أول يوليو اعترفت فيها هذه الدولة بأن حدود إفريقية الشرقية البريطانية تنتهى عند حدود مصر وحدود الكنغو البلجيكية .

وفى مارس سنة ١٨٩٣ أرسلت حملة تحت قيادة الكابتن لوجار إلى أوغنده وأونيورو واستولت عليهما .

رأيت أن انجلترا ما بين سنتى ١٨٨٤ و ١٨٩٦ أو بين إخلاء السودان وتاريخ بدء استعادته قد انقصت السودان من أطرافه فبعد أن كان ينتهى عند

---

(١) اسمه الأصلى ادوارد شنيتزر وهو طبيب ألمانى المولد من مدينة أوبلن . وقد غير اسمه بعد أن أسلم .

(٢) راجع رحلات استانلى فى كتاب مدبرية خط الاستواء .

البحيرات أصبح حده الجنوبى عند نيمولى (الإبراهيمية) . كما التهمت الثغور البحرية التى جاهد محمد على وحفيده اسماعيل على جعلها منافذ بحرية للسودان .

وكما انتقصوا أطراف السودان على حساب مصر والسودان كى ينفردوا بحكمها وحدهم فقد اعتدوا على حدود مصر الجنوبية فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبعد أن كانت الحدود المصرية تنتهى جنوبى حلفا تراجعت إلى فرص عند خط عرض ٢٢ شمالى حلفا ، وبذلك دخلت حلفا تحت نفوذ الإدارة الحالية أو بالأحرى الشركة الانجليزية المصرية التى أصبح الغنم فيها لانجلترا والغرم لمصر والسودان .

والآن وقد تمكنت انجلترا من نزع الخوافى والقوادم من جسم السودان فقد آن الأوان الصالح لاستعادة الجزء الباقى الذى ظل تحت نفوذ الدراويش على أن تشرك مع الجنود المصرية حفنة من الجنود الانجليزية هى وسيلتها إلى ادعاء حق الفتح .

استعادة السودان

وضعت انجلترا برنامجا ضخما لسياستها الاستعمارية فى أفريقية قصواه إنشاء هند ثانية تمتد شمالا وجنوبا فتشمل أكبر عدد من خطوط العرض ، تستطيع أن تتزود منها بما تحتاج إليه من المواد الخام لوقوعها فى مناطق عديدة متباينة الاحترار والإنتاج ، وقد استغرق إنشاء هذه الضيعة الوفيرة الخيرات معظم القرن التاسع عشر وسنوات من القرن العشرين .

كتب المستر غلادستون فى مجلة القرن التاسع عشر ما ترجمته[1] : « إذا توطدت أقدامنا فى مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة ذريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة فى أفريقيا الشمالية وتأخذ فى النمو تدريجيا إلى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتى الناتال ورأس العشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورانج ، وكذلك الحال فى الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » .

فأنت ترى أن السودان قد حظى بشرف القيد ضمن هـــذا البرنامج الاستعمارى الضخم ، وأنت قد عرفت أن الإنكليز تمكنوا أثناء حكم الخديوى إسماعيل من التسرب إلى السودان عن طريقين أولهما خدمة العلم والمعرفة أو الاكتشاف الجغرافى وثانيهما تحرير الإنسانية ونشر المدنيـة أو إلغاء الرقيق والتبشير الدينى ، وأن الأمر قد وصل بفضل هذه السياسة المرنة الطويلة النفس إلى إخلاء السودان والملحقات منذ سنة ١٨٨٤ . وأنها اقتطعت من السودان أطرافه كى تنفرد بحكمها ولم يبق إلا أن تفرض نفوذها على أراضيه

---

(١) انظر مذكرة المرحوم محمد أبى الفتوح باشا عضو وفد المفاوضات الذى رأسه المغفور له عدلى يكن باشا فى سنة ١٩٢١ .

الباقية التى وقعت تحت نفوذ الطاغية عبد الله التعايشى بعد موت محمد أحمد المتمهدى .

فى مارس سنة ١٨٩٦ بدأ الزحف نحو الجنوب ، وكان الجيش مكونا من خمسة وعشرين ألف جندى مصرى عدا ثمانمائة جندى انكليزى ، وقد اشترك هؤلاء مع الجنود المصريين فى الزحف حتى دنقلة واحتلوها فى سبتمبر سنة ١٨٩٦ . وفى أغسطس سنة ١٨٩٧ استولى الجنود على أبى حمد وبربر ثم على كسلا فى ديسمبر من السنة نفسها .

وفى أوائل سنة ١٨٩٨ طلب كتشنر إرسال الجنود الإنكليزية لتشترك فى الحملة المقبلة ، ويلاحظ أن الجنود الإنكليزية لم تزد عن ألفى جندى فى أى وقت من الأوقات كما أنهم لم يشتركوا فى معظم الوقائع ، وقد اضطلع الجنود المصريون وحدهم بأكبر عبء فى جميع معارك استعادة السودان كما قاموا وحدهم بمد السكة الحديدية من حلفا إلى دنقلة ثم من حلفا إلى أبى حمد عبر صحراء العطمور ومنها إلى عطبرة .

وفى إبريل سنة ١٨٩٨ انتصر الجيش فى موقعة عطبرة وفى أغسطس نال نصرا آخر فى أم درمان وفى ٤ سبتمبر دخل الجيش الخرطوم منتصرا ، وعقب دخول المدينة رفع كتشنر الراية المصرية فوق سراى الحاكم العام ، ويقول المعاصرون ممن شهدوا معارك استعادة السودان إنهم رأوا العلم البريطانى يرفع بجوار الراية المصرية وهو مجلل بالسواد حداداً على غوردن ، وما كاد يتم توزيع الفرق المصرية على الأقاليم والمديريات حتى رفع العلم البريطانى دون شارة الحداد .

* * *

وقد حدث أثناء وقوع هذه المعارك وقبل أن تدخل الجنود المصرية مدينة أم درمان أن تمكن القائد الفرنسى مارشان من الوصول إلى داخل

الأراضى السودانية من الجهة الجنوبية الغربية واحتل فاشوده فى ١٠ يوليو ١٨٩٨ بعد أن قطع نحو ٤٥٠٠ كيلو مترا فى أدغال وصحارى أفريقية ، وكان غرض فرنسا من هذه الحملة إثارة المسألة المصرية وإرغام انجلترا على إخلاء دلتا النيل فضلا عن سهولة اتصالها بالحبشة إن استتب لها الأمر فى تلك الجهات .

وهاك تفصيل هذا الحادث كما رواه شاهد عيان[1] :

« فى صباح ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ استطرد (كتشنر) السير إلى فاشودة فالتقى به فى الطريق زورق عليه الراية الفرنسية فعلم أن هؤلاء البيض فرنسيون ، ثم وصل الزورق وبه بعض العساكر السود ومعهم كتاب من المسيو مارشان إلى السردار يهنئه بالنصر على الخليفة ويخبره أن حكومته أوعزت إليه فاحتل بحر الغزال إلى مشرع الرق ثم جاء إلى فاشودة فاحتلها فى ١٠ يوليو وعقد معاهدة مع ملكها عبد الفضيل على أن يكون تحت حماية فرنسا وأنه بعث يطلب المدد من فرنسا بطريق الحبشة وطريق بحر الغزال .

فلما وصل السردار تجاه فاشودة جاءه مارشان إلى الوابور ومعه الكابتن جرمان فحياهما وهنأهما بالسلامة .

ثم التفت إلى المأجور مارشان وقال : إنى مأذون أن أصرح لك بأن وجود الفرنسويين فى فاشودة وفى وادى النيل يعد تعديا صريحا على حقوق مصر وبريطانيا العظمى وإنى بحسب الأوامر المعطاة لى أقيم الحجة على احتلالك فاشودة ورفعك الراية الفرنساوية فى أملاك الحضرة الفخيمة الخديوية .

فأجابه مارشان : إنما أنا عسكرى وليس لى إلا الطاعة ، والأمر الذى

---

(١) انظر تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٣ صفحتى ٦٥١ و٦٥٢ والعبارة المذكورة هنا بها تصرف يسير .

تلقيته من حكومتى باحتلال بحر الغزال وفاشودة صريح لا يقبل التأويل والآن قد أتممت الأمر فلست أستطيع أن أفعل شيئا حتى تصدر لى أوامر جديدة .

فقال السردار : وأنا مأمور من حكومتى أن أرفع الراية المصرية فى فاشودة ، فهل أنت مستعد بالنيابة عن الحكومة الفرنساوية أن تقاومنى ؟ والرجاء أن لا تبدى الحكم النهائى قبل النظر مليا فى الأمر ، وإذا قررت إخلاء فاشودة والنزول إلى مصر عن طريق الخرطوم فإنى أعطيك وابورا من هذه الوابورات تسافر فيها .

فرفض مارشان بتاتا إخلاء فاشودة قبل الوقوف على أوامر حكومته بهذا الشأن وقال للسردار : إنى لا أضادك فى رفع الراية المصرية على فاشودة بشرط أن تبقى الراية الفرنساوية فى مكانها ، وأنا عالم بضعف قوتى بالنسبة إلى قوتك ومع ذلك فإذا أحرجتنى وقررت إنزال الراية الفرنساوية بالقوة فإنى أدافع عنها إلى أن أموت أنا ورفاقى تحتها .

فرضى السردار بترك الراية الفرنساوية فى مكانها ورفع الراية المصرية على بعد خمسمائة ياردة منها فى الطرف الجنوبى من الطابية القديمة المصرية ثم أطلق عشرين مدفعا تحية لها ووضع عندها قوة من الجنود .

وأبرق السردار بالحادث إلى مصر ، فاحتجت الحكومة المصرية رسميا على احتلال فرنسا لفاشودة ثم أرسل ناظر خارجيتها إلى عميد الحكومة البريطانية فى مصر كتابا جاء فيه « ولما كانت الحكومة المصرية تعلم أن هنالك مفاوضات دائرة الآن بين بريطانيا العظمى وفرنسا بصدد فاشودة فقد كلفتنى أن أرجو فخامتكم أن تمدونا بحسن معونتكم لدى اللورد سالسبرى ابتغاء الاعتراف بحقوق مصر الثابتة » وعلى هذا الأساس طلب لورد سالسبرى من الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة فورا مصرحا أنه مامن دولة أوربية تمتلك حقا من الحقوق فى أى جهة من جهات النيل « لأنها ممتلكات مصر

بلا نزاع » بل أدى الأمر بانجلترا إلى إصدار تصريحات يفهم منها أنها كانت على استعداد لقطع العلاقات السياسية مع فرنسا ، وإزاء هذا الخلاف رأت الدولة الفرنسية أن من الحكمة إخلاء فاشودة .

فأنت ترى أن كتشنر قد اتخذ الراية المصرية وسيلة لإحراج القائد الفرنسى كى يفهمه أن الفتح قد تم باسم مصر وأن أراضى النيل ملك لها وحدها ، كما أن المحادثات الرسمية التى دارت بشأن هذا الحادث كانت باسم مصر ، والغرض من ذلك إظهار فرنسا بموقف المعتدى على حقوق الغير وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر عقب دخوله الخرطوم قد سارع إلى رفع الراية الانجليزية مجللة بالسواد بجوار الراية المصرية ، وهما حادثان متناقضان ظهر كتشنر فى أولهما بموقف المدافع عن حقوق مصر باعتباره موظفا مصريا يتقاضى أجره من خزانة الحكومة المصرية ، وظهرت انجلترا فيه بموقف المدافع عن حقوق مصر فى وادى النيل أمام فرنسا ، وفى ثانيهما كشفت انجلترا عن نيتها الحقيقية ووضعت نفسها فى موقف الشريك أو المطالب بحق الفتح حيث لا يوجد مارشان آخر يقف أمامها فى الخرطوم .

لقد كان اسم حله فاشودة حينما استولى عليها الخديوى إسماعيل فى سنة ١٨٦٥ لا يثير التشاؤم ولا يدعو إلى التطير ، ولكن انجلترا تشاءمت وتطيرت من هذا الاسم فسارعت إلى استبداله باسم آخر ، قال لورد كرومر : لقد ترك اسم فاشودة منذ نحو سنة تشاؤما منه وأبدل باسم كودك وهو اسمها بلغة الشلوك أهلها[1] .

لقد تشاءمت انجلترا من اسم فاشودة أو حادث فاشودة لأن القائد الانكليزى اضطر فيه إلى رفع الراية المصرية وحدها كما اضطرت انجلترا وهى تعارض فرنسا أن تعترف بحقوق مصر فى وادى النيل ولذلك استبدلت اسم فاشودة بكودك عسى أن يتطرق النسيان إلى الحادث المشئوم .

---

(١) تقرير ١٩٠٤ صفحة ٢٢٦

اتفاقية سنة ١٨٩٩

فرضت انجلترا نصائحها على مصر ببرقية ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ونشأ عن هذا القسر أنها وضعت نفسها فى مركز القيم من الحكومات المصرية المتعاقبة ، قال السير ادوارد غراى أمام مجلس النواب الإنجليزى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ : « إن انجلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم » .

وعلى هذا الأساس تعتبر كل مساعدة قدمتها انجلترا الى مصر فى استعادة السودان من قبيل مايقدمه القيم الى الموصى عليه . ولهذا اتخذت الراية المصرية وسيلة لإحراج القائد الفرنسى فى حادث فاشودة واحتجت انجلترا على فرنسا فيما أسمته « الاعتداء على أملاك الغير » باسم مصر وحدها لأن « وادى النيل من أملاكها بلا نزاع » .

هذا الوضع نقضته انجلترا بأعمالها فى سنة ١٨٩٩ إذ قامت بتسجيل أكبر غنم يمكن اغتصابه فى وفاق عقدته مع الحكومة المصرية ، أو بالأحرى أملته عليها إملاء ، وبه نالت حق الاشتراك فى إدارة الجزء الباقى من السودان .

ولا مشاحة فى أن حقوق مصر قد اغتصبت اغتصابا فاحشا فى هذا الوفاق رغم التصريحات العديدة التى أعلنها المعتمد البريطانى لورد كرومر من أنه لم تكن هناك نية أو رغبة عند وضع نصوصه فى انتقاص حقوق مصر الشرعية (١) .

وإنى أفصل هنا بعض المغانم والمكاسب التى ظفرت بها انجلترا فى مقابل حفنة من الجنود راحوا ضحية المعارك قد يروح مثلهم ضحية لانفجار منجم من

---

(١) انظر تقريره عن السودان فى سنة ١٩٠١ .

مناجم الفحم فى انجلترا ، وأبين كيف ألقى الانجليز بحقوق مصر فى الوحل .

* * *

سجل بهذا الاتفاق اغتصاب مديرية خط الاستواء بأسلوب ملتو ، أبهم فهمه على الشعب المصرى آنذاك بل لايزال هذا الأسلوب ملتويا مبهما وراء ستار من الألفاظ على بعض النابهين فى وقتنا الماثل . دونك هذه العبارة (١) التى وردت فى خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون إلى المرحوم (صاحب الدولة) محمد محمود باشا فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وسموه يشير إلى مديرية خط الاستواء التى فصلها الانكليز عن السودان قبل إملاء اتفاقية ١٨٩٩ : « ولو احترمت هذه المعاهدة (اتفاقية ١٨٩٩) لكان أول واجب عليها (انجلترا) إرجاع هذه البلاد (مديرية خط الاســـتواء) وجعلها تحت إدارة حكومة السودان حيث إن هذه المعاهدة تشمل عموم الأراضى التى تكون منها السودان المصرى القديم كما كان عليه قبل الثورة المهدية ولكنها لم تفعل هذا الواجب ولم ترعه فى تطبيق هذه المعاهدة » .

والحق أن الاتفاقية لا تشمل « عموم الأراضى التى تكون منها السودان المصرى القديم » ومن بينها أراضى مديرية خط الاستواء . فقد ورد بالاتفاقية أن لفظ السودان يطلق على ثلاثة أقسام من الأراضى منهـا ما نص عليه البند الثانى من المـادة الأولى (٢) بعبارة « الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منهـا وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية » ، ولما كانت أراضى مديرية خط الاستواء لم تدخل ضمن الأراضى التى افتتحتها حكومة جلالة الملكة بالاشتراك مع الحكومة المصرية بل قامت انجلترا وحدها باحتلالها بعد إخلائها من

(١) تاريخ مديرية خط الاستواء للأمير عمر طوسون جزء ١ صفحة ٧ .

(٢) انظر نص المادة الأولى من الوفاق فى نهاية هذا الفصل .

الجنود المصريين قبل استعادة السودان فقـــد كان ذلك اعترافا بالحالة التى أوجدتها انجلترا فى تلك المديرية وهى فصلها عن السودان الحالى ، أعنى أن الحكومة المصرية التى كانت متربعة فى كرسى الحكم فى ذاك الوقت قد أقرت ضمنا فصل مديرية خط الاستواء عن وادى النيل وهو إقرار أبهم فهمه على الشعب البائس .

ومنذ ذاك التاريخ أصبحت مديرية خط الاستواء بنص الاتفاق لا تدخل ضمن الأراضى التى يدل عليها لفظ السودان . . . ويالها من غنيمة !

وما طبق على مديرية خط الاستواء الوفيرة الخيرات سرى على جميع الملحقات التى أرغمت مصر على إخلائها فى أخريات القرن الماضى .

ومن المفارقات السياسية أن السودان الذى انتقصت أطرافه لتستقل انجلترا بحكمها قد ضم إليه مدينة حلفا فى الشمال على حساب مصر لتشترك فى إدارتها .

* * *

والكسب الثانى رفع الراية الانجليزية مع العلم المصرى أو اشتراك انجلترا فى إدارة السودان . ويدعى السادة الانكليز أن رفع الراية الانكليزية لم يكن الغرض منه سوى تخليص السودان وقتئذ من الأشراك الدولية أو الامتيازات الأجنبية التى رزحت مصر تحت عبئها ، قال لورد كرومر من كلمة له يعلل فيها السبب الذى من أجله لم تقم انجلترا بدفع نصيبها فى إعانة السودان : « ولقد سئلت مرارا لماذا لا تتحمل الخزينة الانكليزية قسما من النفقات اللازمة لإدارة البلاد ما دامت الراية الانكليزية تخفق عليها بجانب الراية المصرية ، وهو سؤال فى محله ، ولكن الجواب عليه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاق المعقود فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجب مواده منح السودان

---

(١) راجع نص المادة الثانية من الوفاق .

مركزا سياسيا خصوصيا ، وهو أن ذلك الاتفاق وضع خصوصا لتخليص السودان ومصر أيضا فى إدارة شئون السودان من القيود الدولية المشوشة التى آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك فى الإدارة المصرية » .

فالحكمة فى رفع الراية الانكليزية فى رأى لورد كرومر الذى وقع المعاهدة لاتعدو تخليص السودان من الكابوس الدولى الذى فرضته الامتيازات الأجنبية على مصر ، وهى حكمة هزيلة تبدو فى أسمال بالية . فإذا كان لورد سالسبورى قد أوجد هذه البدعة فى عالم السياسة وتابعه عليها لورد كرومر بحجة إراحة السودان من الامتيازات الأجنبية فقد آن الأوان إذاً لفصم هذه الشركة الثنائية بعد أن تخلصت مصر من الاشراك الدولية فى مؤتمر مونترو ، وأصبح لا محل للراية الانكليزية تخفق بجوار الراية المصرية لزوال السبب الذى كان يدعو إليها .

وعندى أن كلمة لورد كرومر لاتعدو أن تكون التماسا للمعاذير وردا على سؤال المستنكرين : لم لا تشترك إنجلترا مع مصر فى إعانة السودان ورايتها تخفق فوق سراى الحاكم العام ؟ ولم تظفر إنجلترا بالغنم وتتحمل مصر وحدها الغرم ؟ .

قلت : وإن المادة التاسعة من هذا الوفاق التى نصت على اعتبار السودان تحت الأحكام العرفية بدعوى التخلص من الامتيازات فقد أصبحت غير ملائمة وليس هناك ما يدعو إلى استمرار هذا النظام ، اللهم إلا إذا كانت النية على تقييد الأفكار واستمرار الضغط فى جنوبى الوادى .

* * *

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ورقة نصيب رابحة فازت بها انجلترا فى سباق عالمى بل هى أجدى فائدة عليها من ورقة النصيب العالمية لأن الربح يتجدد فى كل عام ، ورغم هذا الكسب العديم النظير نتساءل عن السبب الذى من أجله

« تلطفت انجلترا فى ضم الراية المصرية إلى الراية الإنجليزية فى السودان ولم تضمه إلى مديرية خط الاستواء وملحقات السودان ، ولا مساغ للشك فى أنها كانت تتمنى أن يكون مصير باقى السودان أو السودان الأعرج الحالى كمصير مديرية خط الاستواء تابعا لوزارة المستعمرات مباشرة ، وليس أدل على ذلك أنها لم تقم بتنفيذ تعهداتها بالاتفاقية من وقت إمضائها بل كانت تعمل وفق مصالحها وحدها ، واحتجاج المغفور له سعد باشا زغلول فى حادث تمثيل السودان فى معرض ومبلى للمستعمرات ثم احتجاجه على قيام الحاكم العام بمخاطبة الوزراء المصريين عن طريق المعتمد البريطانى بالقاهرة ما يدل على إغفال بريطانيا القيام بتعهداتها المنصوص عنها فى الاتفاقية وأنها كانت تود لو ضمت السودان فى ذلك الوقت إلى مجموعة مستعمراتها .

ولكن انجلترا كانت مضطرة إلى إشراك مصر معها فى الحكم .

لأن السودان كان فى أشد الحاجة إلى العمال والجنود والموظفين المصريين لتسيير دفة الإدارة والأعمال عقب عهد انتشرت فيه الفوضى والمجاعات والأوبئة ، وكان فى حاجة إلى الأيدى المصرية لترميم وإصلاح ما خربه الدراويش وإنشاء المؤسسات اللازمة للادارة الجديدة ، ويظهر لنا مدى الحاجة إلى الجهود المصرية إذا علمنا أن تعداد السكان قبل الثورة المهدية كان ٨,٥٠٠,٠٠٠ نسمة فإذا بهذا العدد ينخفض إلى ١,٨٠٩,٥٠٠ نسمة فى سنة ١٨٩٩ أى أن كل مائة نفر فى السودان فنى منهم ٧٩ وبقى ٢١ فقط ، وهذا العدد الباقى من السكان كان فى حالة يرثى لها من البؤس والشقاء ، وما كان مستطاعا أن يتكفل هؤلاء البائسون ومنهم العجائز والنساء والأطفال والمرضى بتعمير السودان تحت الإدارة الإنكليزية وحدها .

فالمصريون وحدهم من عسكريين ومدنيين هم الذين قاموا بتشييد قصر الحاكم العام ومبنى إدارات المالية والحربية والعدل والداخلية والزراعة ومبنى

مصلحة البريد والتلغرافات والتليفونات ونحو أربع عشرة ثكنة للجنود فى الخرطوم ، والخرطوم بحرى أم درمان عدا مخازن الأسلحة والمهمات ومخازن مصانع الجيش والسجن العمومى وسجن الخرطوم العسكرى وحصن الدفاع ومستشفى الجيش المصرى وكلية غوردن والحاجز المائى أمام مدينة الخرطوم ومبنى مديرية الخرطوم ومبان عديدة أخرى كما اشتركوا فى إقامة خمس ثكنات للجيش الإنكليزى . . . فتأمل

وكانت انجلترا فى حاجة إلى الأموال المصرية لسد عجز الميزانية السودانية وقد سبق أن رأيت لورد كرومر يختلق أسبابا واهية يتعلل بها فى عدم تحمل الخزانة الإنكليزية نصيبها فى النفقات ، لأنه كان يعلم يقينا أن الحكومة الإنكليزية التى تقدم على دفع هذه النفقات تثار عليها ضجة فى مجلس العموم ولأن الرأى العام البريطانى لايوافق على قيام حكوماته بصرف أموال الدولة فى بلد غريب ولو كان هذا البلد من مستعمرات التاج .

كما كانت فى حاجة إلى نفوذ مصر الإسلامية ، وثورة الدراويش كانت من الثورات الموسومة بالطابع الدينى ولم تكن البلاد قد تخلصت بعد من آثار هذه الثورة ومن الفتن الدينية التى لقحها بها المهدى .

قال السير الدن غورست فى تقرير له عن السودان : « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطراب القبائل وجموحها فاضطرت الحكومة إلى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية وقد أظهرت الحوادث الأخيرة أن موت المهدى وتقويض حكم خليفته لم يمحوا الاعتقاد بالمهدية محوا تاما ، وأن هـذا الاعتقاد قد يوقع الأمن والطمأنينة فى البلاد فى الخطر من جديد إذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابه كلما حاول الظهور والتقدم إلى الأمام » . يشير بذلك إلى ظهور عدة ثورات فى تلك السنة

ومن ضمنها ثورة عبد القادر محمد إمام ودحبوبه من قبيلة الحلاوين بالجزيرة وكان من أكبر أنصار المهدى وخليفته عبد الله التعايشى .

وقال لورد كرومر قبل هذا : « ادعى محمد ود آدم من سكان غابات سنار أنه النبى عيسى فطلب رجال الحكومة منه أن يكذب ماشاع عن نبوءته فنصب راية وادعى الوحى وحاول أن يجمع أهل تلك الناحية حوله ، فانضم إليه أحد عشر نفسا وأراد رجال البوليس أن يقبضوا عليه فهجم هو وأعوانه على ضابط البوليس اليوزباشى زكى أفندى واصف وقتلوه ، وكان رجال البوليس قليلى العدد فأطلقوا النار عليه وعلى أعوانه فقتلوهم » .

وقعت هذه الحوادث وغيرها رغم إعلان الحكم الثنائى ، فما ظنك بما كان يقع لو انفردت انجلترا المسيحية بحكم السودان فى ذلك الوقت وأبعدت مصر عنه ؟

يضاف إلى الأسباب المتقدمة حاجة انجلترا إلى العلم المصرى تحتمى به من ثائرة الدول الأوربية ولا سيما فرنسا منافستها ، انظر إلى تصريح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية لمسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وهو يأخذ فيه على فرنسا موقفها فى حادث فاشودة : « كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » تدرك مدى حاجتها إلى اشتراك مصر معها فى الإدارة ولو اسما .

ولولا هذه العوامل جميعا لأصبح مصير السودان الحالى أو السودان الأعرج كمصير مديرية خط الاستواء تابعا لوزارة المستعمرات البريطانية .

ويؤيد هذا الرأى أن انجلترا لم ترع تنفيذ الاتفاقية بعد إبرامها إنما كانت تعمل وفق مصالحها الذاتية فانفردت بحكمه فعلا وأشركت مصر فى إدارته اسما . وهكذا انحصرت رسالة مصر منذ توقيع هذه الاتفاقية الشؤم فى تزويد

السودان بالمال اللازم وهو مال كان يقدمه الفلاح المسكين من دمه ثم بقوة من الجيش لتسكين الفتن الداخلية والمحافظة على الأمن ثم تعمير البلاد وإيفاد الموظفين المصريين لإدارة دفة العمل حسبما تشاء الإدارة الإنكليزية المتصرفة فى شئونه .

إن هـذه الاتفاقية باطلة وشؤم على مصر أو هى كما قال صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا فى سنة ١٩١٩ : ولو أحصيت الجراح التى أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطانى إلى عام ١٩١٤ لكان أبعدها غورا وأشدها إيلاما ذلك الجرح الدامى بل ذلك الجرح المميت الذى أحدثته اتفاقيـة سنة ١٨٩٩ .

وفيما يلى نص الاتفاقية للرجوع إليه : —

وفاق بين حكومتى

جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر

بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ماهما من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على مايأتى وهو :

١ — تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو

ثانيا — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة . وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية . أو

ثالثا — الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

٢ — يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

٣ — تفرض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديو بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديو يصدر برضا الحكومة البريطانية .

٤ — القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منها ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

٥ — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر

العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

٦ — المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول .

٧ — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج .

ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدر الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

٨ — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

٩ — يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

١٠ — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلانات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

١١ — ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان وتصـــديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

١٢ — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

القاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

إمضاءات (كرومر) (بطرس غالى) .

مذكـــرة — نسخت اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٩٩ ما كان لمدينة سواكن من الاستثناء المنصوص عنه فى المواد ٢ و ٨ و ٩ من وفاق ١٩ يناير .

نظرية الاتفاقية

فى خريف سنة ١٨٧١ دخلت مصر رأسا فى محادثات مع مندوبى الدول الأوربية دون أن تحصل على إذن من الباب العالى لوضع نظام تصلح به الامتيازات الأجنبية فى مصر . فما كان من الباب العالى إلا أن اعترض على هذه المحادثات مستمدا حقه من معاهدة لندن والفرمانات السلطانية التى حرمت على مصر أن ترتبط بأية معاهدة أو تعقد أى وفاق دون الحصول على موافقة الباب العالى على الدخول فى المفاوضات والارتباط بالمعاهدات الدولية .

ونزولا على رغبة الباب العالى اضطر نوبار باشا ناظر النظار إلى السفر مع مندوبى الدول إلى القسطنطينية (استانبول) حيث أعيد تأليف اللجنة الدولية التى قامت بوضع مشروع قامت على أساسه المحاكم المختلطة التى افتتحت فى سنة ١٨٧٥ .

هذا الحادث نسوقه مثلا لبيان ما كان للفرمانات السلطانية من سلطة التحريم على مصر أن تدخل فى مفاوضات أو ترتبط بمعاهدات دون الرجوع إلى الباب العالى للحصول على موافقته .

أولا — وهذا التحريم كان يعلمه وزير خارجية إنجلترا حق العلم ، ولكنه فى عام ١٨٩٩ أغفل اتباع هذه الفرمانات ومعاهدة لندن وأوعز إلى العميد البريطانى فى القاهرة أن يعقد مع مصر هذا الاتفاق دون الاستئذان من الباب العالى .

ويالها من خطوة باطلة تعارض تلك العبارة التى وردت ضمن خطبة العرش لجلالة الملكة فكتوريا فى البرلمان الانكليزى : « سأبذل أقصى ما لدى

من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت أقرتها الفرمانات السلطانية أم الاتفاقات الدولية المختلفة » .

فمن هذه الناحية تعتبر الاتفاقية باطلة لأنها لم تستند إلى القانون ، ولكن السادة الإنجليز يذهبون إلى أن هذا البطلان المزعوم - على فرض التسليم بصحته - قد فقد قوته فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٩) باعتراف تركيا فى معاهدة سيفر بالحالة التى أوجدتها انكلترا فى مصر والسودان وهو رد لا يسلم من النقد لأن الممثلين الأتراك وقعوا معاهدة سيفر ، وهم مقسورون على توقيعها تحت الضغط السياسى الحربى .

ومهما كان الأمر فإن الفريق الانكليزى يدافع عن موقفه ببعض الحجج فيقول :

١) إن القول بأن مصر قد وقعت الاتفاق مكرهة مرغمة تحت الضغط الانكليزى هو وسيلة يقصد بها الانفلات من قيود الاتفاق ، وإننا إذا سلمنا بأن مصر قد أرغمت على توقيعه فهناك معاهدات أكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار - فهل يجوز لهؤلاء ألا يحترموا أحكامها ! ؟

٢) إن مصر هى التى وقعت الاتفاقية مع إنجلترا فلا يصح لها أن تتخذ عدم تسليم تركيا بها ذريعة لبطلانها . أو بتعبير آخر إن مصر هى التى ارتبطت مع انجلترا فلا يجوز لها أن تنفلت من روابط الاتفاق ، وفقا للقاعدة الأصولية « من سعى فى نقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه » .

٣) وإذا سلمنا بزعم المصريين أن عدم اعتراف تركيا بالاتفاقية يبطلها فينشأ عن هذا التسليم اتجاه جديد مضاد لصالح المصريين ، وهو أنهم تعاقدوا على ملك الغير مما يترتب عنه أن إنكار حق التعاقد قد أصبح من حق تركيا ، وهذا الحق قد تأيد بعدول تركيا عن التمسك بحقوقها فى مصر فى معاهدة سيفر ثم فى لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ .

أما الفريق المصرى فيحاج هذا الدفع الانكليزى قائلا .

١) لم توقع مصر الاتفاقية إلا مقسورة عليها تحت ضغط بريطانى ، وفرق كبير بينها وبين الأمم المغلوبة على أمرها التى وقعت المعاهدات بقوة الحديد والنار ؛ لأنها ـ مصر ـ لم تغلب على أمرهـا فى حرب مع الانكليز بل كان محجورا عليها ، وإذا فرضنا أن النظارة المصرية التى كانت تحكم البلاد فى ذلك التاريخ رفضت توقيع الاتفاق فقد كان عليها أن تستقيل لأنها بهـذا الرفض تكون قد خرجت على النصائح البريطانية التى فرضتها برقية أرل غرانفيل فى ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ على جميع النظار المصريين ، وحينئذ لا تعدم بريطانيا نظارة أخرى تنقاد لرغباتها كما حدث حين النصح بإخلاء السودان .

٢) لم تعترف تركيا بالاتفاق عند توقيعه بل احتجت على إبرامه . فهو باطل . أما تنازلها عن حقوقها فى مصر فى معاهدة سيفر ثم فى اتفاقية لوزان فهو تنازل لا موجب له لأن إعلان الحماية على مصر قد أزال السيادة التركية عنها من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فضلا عن أن تركيا اعترفت قبل معاهدة سيفر باستقلال مصر وجعلت لها حرية تقرير مصيرها السياسى ، فكيف يصح لتركيا أن تتنازل عن حقوق سبق لها أن تنازلت عنها ؟ !

والنتيجة أن إنكار حق التعاقد قد أصبح من اختصاص مصر وحدها بعد إعلان الحماية واعتراف تركيا بحقها فى تقرير مصيرها .

٣) بنى الاتفاق على « حق الفتح » رغم أن الفتح لم يحدث إلا باسم مصر ، وحادث فاشودة شاهد تاريخى على أن الفتح قد تم باسم مصر وحدها ، أما ما قدمته إنجلترا لمصر من المساعدات فهو من قبيل ما يقدمه القيم على المحجور عليه ، وما كان كتشنر قائد الحملة سوى موظف تقاضى أجره من الحكومة المصرية أو من جيب الفلاح المصرى .

* * *

بهذا الكلام وغيره تكلم المفاوض المصرى ، وبمثل هذا الكلام وغيره حاور الحمل الذئب وأطال فى الحوار وأسهب فى الإقناع غير أن الذئب لم يستسغ حوار الحمل بقدر ما استمرأ لحمه العبيط .

فما السبب ؟

كيفما أدرنا الكلام على وجوهه العديدة فلا خير من مجابهة الواقع ، وليس ثمة أكثر إبانة وأفصح من هذا الواقع الذى يعرفه الجميع ويلمسه العالم بأسره ، ويلخص فى عاملين قويين وقفا حتى الآن حائلا دون تحقيق الأمانى القومية ، ولعلهما عامل واحد هو ازدياد نفوذ إنجلترا واطراد قوتها لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى وضعف مصر فى ذلك الوقت أمام القوى الانكليزية .

هذا هو السبب الرئيسى فى إخفاق المفاوضات وفشل المحادثات فى موضوع قوميتنا ، وكل ما نملكه فى أيدينا الآن هو القوة الأدبية التى نستمدها من عدالة قضيتنا ومن أخلاقنا القوية السمحة .

هذه القوة الأدبية هى التى نواجه بها أوروبا المادية المتعطشة إلى دمائنا وفى ذات الوقت نقاوم بها السوس الذى ينخر فى عظامنا .

وما أشد حاجتنا إلى التزود من هذه القوة .

ثمانية وثمانون عاما

قام فى مصر حزبان على خدمة المسألة السودانية ولكنهما تدابرا فى طريق الوصول الى الحل لأن خطة الدفاع لديهما متغايرة .

فالحزب الأول هو حزب المرحوم مصطفى كامل باشا، ومن رأيه أن الحرية ليست موضوعا للمفاوضة ، فوادى النيل ملك لنا من منبعه الى مصبه ونحن لا نقبل المساومة فى حقوقنا المشروعة . وإذا كان حتما تنظيم العلاقات بيننا وبين هؤلاء السكسونيين فلتكن المفاوضة فى ذلك بعد الجلاء عن وادى النيل ، ووسيلتنا إلى بلوغ أهدافنا المثالية هى « الزمن » و « الفرص » فبفوات الوقت نستطيع أن نعمل لتقوية روحنا المعنوى وصقل عقولنا وتهذيب سجايانا وحينما تسنح الفرصة لتقرير مصيرنا نهتبلها فنقف أمـــة متراصة الصفوف تستعذب الجهاد وتسترخص الروح فى سبيل الذود عن حريتها وقوميتها ، ولهذا لايصح لنا أن نقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولانعترف بأى اتفاقية أخرى تدس لنا عن طريق المساومة الرخيصة ، لأن المساومات مهما قيل فيها فهى إقرار لحالة كلها إجحاف بحقوق سكان هذا الوادى .

وفى اعتقادى أن الباب العالى كان له أعظم التأثير فى خطة هذا الحزب فهى تشعرنا بأنها ملقحة باللقاح التركى ، والأتراك فى عهد رسول الوطنية مصطفى كامل كانوا أصحاب السيادة الاسمية فى القطر وهم بهذه الصفة لايقبلون دخول مصر فى مفاوضات مع الانكليز لأن المفاوضة لاتعدو أن تكون محاولة لتنظيم العلاقات بين دولتين أو أكثر ، والأتراك لا يرضون عن هذا التنظيم السياسى الذى يغل أيديهم وينقص من سلطتهم على الوادى ، ومن هنا ظهر الشعار الوطنى «لامفاوضة إلا بعد الجلاء» .

وكان المرحوم الإمام الشيخ محمد عبده لا يقر هذه الخطة ولا يجرى معها فى عنان، وكان يرى فى مقالات هذا الشاب الحمس «مجموع نوبات عصبية بعضها شديد وبعضها خفيف (١)» وكان طيب الله ثراه يروج لفكرة التباعد عن الأتراك، أولئك العلوج الذين كانوا يحتقرون الفلاحين المصريين البائسين والعرب جميعا، وكانت مسبة «فلاح خرسيس» أقل مايتفيهق بها التركى فى ذلك الزمن فى عنجهية وغطرسة.

وعلى هذا النهج سار حزب الأمة القائل بسياسة التفاهم والتدرج والعزوف عن العواطف الفائرة والحماس الأهوج الذى لا يفيد الأمم العزلاء، وتولد عن هذا الحزب فيما بعد جميع الأحزاب الأخرى من وفديين ودستوريين وسعديين وكتليين، وبعضها تكون لأسباب شخصية لا لاختلاف المناهج وتغاير الخطط.

استمر هذان الرأيان على خدمة القضية الوطنية حتى إعلان الحرب العالمية الأولى، فلما أعلنت تركيا حرية مصر فى تقرير مصيرها ثم أعلنت انجلترا الحماية عليها جمد الوطنيون على خطتهم ولم يتناولوا برنامجهم السياسى بالتعديل، ويشاء تطور الزمن وتقلب الظروف أن ينتصر الحزب الثانى ويفوز بأغلبية ساحقة تحت اسم جديد هو «الوفد المصرى» وبرئاسة سعد زغلول باشا، انتصر هذا الحزب رغم مافى خطة الوطنيين من الإغراء والاستهواء وماتتضمنه من مثالية تستهوى النفوس.

وفى رأى الوفديين أن الخير فى تناول المسألة السودانية فى اتفاقية خاصة بها بعد أن تحقق الأمانى الوطنية بالنسبة لمصر ذاتها حيث تصبح أقدر على تحقيق أمانيها فى السودان إذا ما استقرت أحوالها وقويت شوكتها، ويقولون إن المسألة السودانية مسألة شائكة تستلزم المرونة من المفاوض والتصلب فيها يؤدى إلى تأخير حل المسألة المصرية.

---

(١) تاريخ الإمام للسيد محمد رشيد رضا صفحة ٥٩٣.

تلك هى سياسة الوفديين الرسمية ؛ أما أقوالهم العمومية التى تنشر فى المحافل وعلى الجماهير فهى غفل من هذا « التأجيل » المرسوم فى سياستهم ، وتلخص فى تلك العبارة المشهورة (السودان لنا ليس لغيرنا) دون إعلان الجماهير بالكيفية التى سيئول بها السودان اليهم .

* * *

وهنا أستعرض لك المحادثات التى دارت بشأن السودان بين مصر وبريطانيا منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها إلى تاريخ بدء المفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ . هذه المعاهدة التى أسماها رفعة مصطفى النحاس باشا معاهدة الشرف والاستقلال

فى سنة ١٩١٨ تألف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول باشا ، وأرسل مذكرته إلى مؤتمر الصلح الذى عقد فى أدبار الحرب العالمية الأولى معلنا عن رأيه فى مسألة السودان بقوله : « إننا بطلبنا إرجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكا لها مالنا وعليه ماعلينا » وحدث أن اشتعلت الثورة فى سنة ١٩١٩ فى مصر والسودان لتصلب الانجليز وتعنتهم وألفت لجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ للنظر فى أسباب هذه الثورة ودوافعها وتقديم اقتراحاتها بخصوص تنظيم الحماية الانكليزية ، وكان من رأى اللجنة أن موضوع السودان «خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر » .

ويظهر أن سعدا وصحبه اصطنعوا المرونة السياسية فرأوا أن الأفضل إرجاء حل هذه المسألة ريثما تستقر الأمور فى مصر باتفاق يعقد مع بريطانيا على وجه يرضى الأمانى الوطنية ويمنحها شيئا من العزاء . ولهذا قدم الوفد مشروعه المشهور فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ متضمنا : « مسألة السودان موضوع اتفاق خاص . »

ولما كان لورد ملنر قد اتفق على ألا يتفق مع المصريين فى مسألة السودان

فقد أعرب عن هذه النية فى كتاب أرسله الى المرحوم عدلى يكن باشا فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ — قال : «إن البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر . إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة» .

وانقطعت المحادثات بين الفريقين لعدم قبول مشروع ملنر ، ثم عادت الحكومة الإنجليزية فأبدت رغبتها فى مفاوضة الحكومة المصرية ، ولهـــذا الغرض جرت محادثات بين المرحوم عدلى يكن باشا ولورد كيرزن فى سنة ١٩٢١ ، وفى مشروع كيرزن نصت المادة ١٧ على أن تتعهد مصر بالاستمرار فى تقديم نفس المساعدات الحربية التى كانت تقدمها فى الماضى إلى حكومة السودان أو تقدم إليها بدلا منها إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام ، ولم يرد بهـا أى إشارة لاتفاقية ســـنة ١٨٩٩ أو إجراء أى تعديل فى مركز مصر من السودان ـ وقد رفضت هذه المحادثات .

وازداد اشتعال الثورة فى سنة ١٩٢١ بسبب البلاغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفى سعد وأصحابه فاضطرت إنجلترا إلى تقديم « ترضية » إلى المصريين هى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ محتفظة فيه بالسودان إلى أن يتم الاتفاق عليه بمفاوضات حرة تجرى بين البلدين ، ويلاحظ فى هذا التحفظ أن إنجلترا أقلعت عن القول بعدم المفاوضة فى المسألة السودانية وهو الرأى الذى أبداه لورد ملنر فى كتابه إلى عدلى باشا .

وفى ســنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول باشا فى محادثات مع مستر رامزى

ماكدونالد رئيس وزارة العمال ، هذا السياسى الذى صرح لسعد قبل أن يتقلد الوزارة أن المسألة المصرية لن تستغرق من وقته أكثر من الوقت الذى يقضيه فى تناول فنجان من الشاى .

وقبل أن يذهب سعد إلى لندن للمفاوضة خاطب نواب الأمة فى جلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ [١] : « . . . فإذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضة فلا أقول إن السودان غير مملوك لنا ، بل أقول إنه ملكنا وإنه جزء لا يتجزأ من مصر ، ويجب أن يرد إلينا ، وأقيم الدليل على هذا ، والدليل تعلمونه حضراتكم ويعلمه كل واحد منكم ويحفظه كل مصرى . فإن نجحنا فبها ونعمت وإلا والينا الاحتجاج وعملنا كل ما يعمله شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها » .

وفى لندن فشلت المحادثات مع وزارة العمال ، جاء بالكتاب الأبيض الذى أصدرته إنجلترا عن هذه المحادثات « ويؤخذ من كل ما جرى لى (مستر ماكدونالد) من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية » .

« والنتيجة أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية » .

ولما وقعت حادثة مقتل السردار لى استاك فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ انتهزت انكلترا الفرصة فنقضت العمل باتفاقيتى ١٨٩٩ وأمرت بسحب الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان .

ومن الاطلاع على بعض فقرات وردت بالكتاب الأبيض يتضح أنهم كانوا ينوون إخلاء السودان من المصريين كى يخلو لهم الجو ، وأنهم كانوا يترقبون الفرصة الصالحة لتحقيق أغراضهم وقد رأوا فى حادث مقتل السردار

---

(١) مضبطة مجلس النواب عن شهر يونيو سنة ١٩٢٤ .

هذه الفرصة ، وهاك بعض الفقرات التى وردت بالكتاب » نقل لى (مستر ماكدونالد) أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . . على أن الأقوال التى من هذا النوع لابد أنها أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان ووجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يقدرون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمر هذا الحال بالرغم من وجود أى اتفاق يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام » ، وكان أن أبعدت إنجلترا المصريين الذين رأت فيهم «مصدر خطر على الأمن العام» . عن طريق التهديد بالبوارج وهى حالة لا يترتب عليها نتيجة قانونية .

وفى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ تحادث المرحوم عبد الخالق ثروت باشا مع السير اوستن تشمبرلين بواسطة المندوب السامى فى مصر ، وكانت النتيجة النهائية للمشروع البريطانى أنه صدر دون الإشارة إلى السودان ، رغم أن ثروت باشا اكتفى بأن يطلب فى مشروعه إعادة الحالة فى السودان إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ على أن تسوى مسألته فى المستقبل .

وفى صيف سنة ١٩٢٩ تفاوض المغفور له محمـــد محمود باشا مع مستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية واقترح النص الآتى لحل هذه المسألة : « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياها الاتفاقات المشار إليها » .

وفى ســـنة ١٩٣٠ دخل مصطفى النحاس باشا فى مفاوضات مع مستر

هندرسن على أساس مفاوضات سنة ١٩٢٩ أى على أساس النص الذى ذكرناه فيما يختص بمسألة السودان .

قال النحاس باشا مخاطبا مستر هندرسن : إن كل ما أريده هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت ، ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيبا فى إدارة السودان ، ومادمنا نشير إلى وجوب اشتراك الطرفين فى إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ ! إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة ، فأى غضاضة فى ذلك وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟ .

ويستفهم مستر هندرسن عما يقصده النحاس باشا بعبارة « الاشتراك الفعلى » فيجيبه النحاس باشا : إن المقصود هو رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والإنجليز على السواء ، فيستوضح مستر هندرسن : عن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ، فيجيبه النحاس باشا : بأنها الحكومة المصرية ، وهنا يعلنه مستر هندرسن : باستحالة ذلك لأن الحاكم العام هو المسئول وحده عن النظام الإدارى والعسكرى فى السودان ، وإزاء ذلك نرى المفاوض المصرى وهو يروغ من هذه العقبة فيبدى للمفاوض الانكليزى بأنه فى الامكان تنظيم وتحديد الاشتراك الفعلى فى الإدارة فيما بعد ، والمطلوب الآن هو التسليم بمبدإ الاشتراك فى الإدارة اشتراكا فعليا لعدم ابتعاد الاقتراح عن روح اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فيعتذر مستر هندرسن بحوادث سنة ١٩٢٤ وصعوبة حمل البرلمان الانكليزى على قبول هذا المبدأ .

ثم ينصرف الفريقان وهما متعاهدان على وضع صيغة يحل بها هـــذا الإشكال، وبالرغم من أن الجانبين المصرى والانكليزى اتفقا أخيرا فى هذه المسألة وأنهما تبادلا التهانى فقـد حدث بعد ذلك أن مستر هندرسن أنبأ المفاوضين المصريين أن مجلس الوزراء البريطانى قد رفض الأخـذ بهذه المـادة . ونصها :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما ـ وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وظاهر أن هناك فرقا بين النص الذى انتهت إليه محادثات سنة ١٩٢٩ وهذا النص وينحصر فى العبارة التى تشير إلى عـدم الإخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ثم معاودة الاتفاق على كيفية تطبيق الاتفاقيتين .

ولمناسبة فشل هذه المحادثات أسوق هذه الـكلمة التى عبر فيها المرحوم صاحب السمو الأمير عمر طوسون عن رأيه فى حل المسألة السودانية ـ قال[1]:

« قد أقام جميع من فاوضوا الحكومة البريطانية من المصريين على اختلاف نزعاتهم الحزبية الدليل على أن المسألة السودانية كانت دواما السبب فى حبوط المفاوضات وقطعها ، لذلك أرى بعد هـذا أن يبدأ بحل مسألة السودان قبل حل مسألة مصر لأن الأولى تفوق الثانيـة وليس من المعقول حل المسألة

---

(١) من مقال لسـموه تحت عنوان حقوق مصر والسودان نشر بجريدة القطـم فى ٣٠ يناير ١٩٣١

الثانية فى المرتبة وترك المسألة الأولى لآخر الأمر . حتى إذا فرغ المفاوضون أوكادوا، جاءت مسألة السودان فأفضت إلى قطع المفاوضات . فلو عكس الوضع واتفق على مسألة السودان أولا لوجد أن الاتفاق عليه يدعو حتما الى سهولة الاتفاق على مصر ، فقد يستطيع المصريون أن يتنازلوا عما يستطاع التنازل عنه فى مصر . أما مسألة السودان فتمسكهم بحقوقهم فيه أشد التمسك أمر واجب لا هوادة فيه ؛ لأنه فضلا عن كونه جزءا لا يتجزأ من مصر فمسألته فى حقيقة أمرها مسألة حياة أوموت » .

وقد ظلت المسألة المصرية السودانية معلقة الى أن وقعت الحرب الحبشية الإيطالية ورأت بريطانيا : أن الخير فى الاتفاق مع المصريين كى تضمن مساعدتهم لها وتأمن على خطوط مواصلاتها عند وقوع الكارثة .

المادة ١١ فى الميزان

ظلت المسألة السودانية أعواما طوالا دون حل لم تفلح بريطانيا خلالها فى إخماد الشعلة الوطنية ، بل زادتها الأيام السود تألقا وسناء ، فلما وقعت الحرب الإيطالية ، وظهرت نذر الشر فى الأفق وخيف من وقوع حرب عالمية ثانية داهمة ، رأت بريطانيا أن الخير فى تقديم ترضيتين فى الشرق أولاهما للهنود فى الشرق الأقصى وثانيتهما للمصريين فى الشرق الأوسط كى تأمن جانب الهنود والمصريين إن اشتبكت فى حرب مع اليابانيين والألمانيين والإيطاليين .

ولما كان الوقت أنسب الأوقات للدخول فى مفاوضات مع انجلترا فقد تألفت لهذا الغرض الجبهة الوطنية بتشجيع من الملك الراحل المغفور له فؤاد الأول ، وأرسلت الجبهة إلى المندوب السامى فى مصر خطابا أشارت فيه إلى قبولها إبرام معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها محادثات سنة ١٩٣٠

ولما كانت مسألة السودان من ضمن المسائل التى لم تحل فى تلك المحادثات فقد أشير إليها فى نهاية ذلك الخطاب بعبارة « وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات » .

وبعد التمهيد بمحادثات دارت بين الطرفين دخلت بريطانيا مع مصر فى مفاوضات أسفرت عن عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ لرغبة الدولتين فى « توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما » .

وكان غرض المفاوض المصرى بشأن المسألة السودانية : هو تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ تطبيقا فعليا وإلغاء الحالة التى أوجدها البريطانيون فى السودان بعد سنة ١٩٢٤ أى الإنفراد بإدارته وحدهم ، وذلك مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ .

وفى هذا المقام لانرى خيرا من إيراد أقوال المؤيدين والمعارضين للمادة (١١) الخاصة بهذه المسألة لنحكم على ضوئها على قيمة هذه المادة فى وقت إبرامها ثم على قيمتها فى وقتنا الماثل

* * *

وهاهى ذى أقوال المؤيدين الرسميين لهذه المادة :

ألقى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بيانا عن المعاهدة بجلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أشار فيه إلى المسألة السودانية معددا ماحصلت عليه مصر من المغانم والمكاسب فى هذه المادة ـ قال :

« تعلمون حضراتكم أن هذه المسألة كانت علة فشل المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ ، فقد كان الانجليز يرمون إلى إقرار الحالة التى أوجدوها فى السودان فى سنة ١٩٢٤ حينما أخرجوا الجيش المصرى وأخرجوا الموظفين المصريين منه .

وتعلمون أننا انتهينا فى المفاوضات المذكورة إلى قبول اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كخطوة أولى لها مابعدها ، وطلبنا تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تنفيذا فعليا فلم يقبل الانكليز ، ولذلك فشلت المفاوضات » .

أمافى هذه المعاهدة فإننا مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ توصلنا إلى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقا فعليا وذلك بالمسائل الآتية :

أولا : عودة الجيش المصرى إلى السودان ، فبمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصرى كبير إلى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون بها والثكنات الضرورية لهم ، كما أننا اتفقنا على أن يعين الحاكم العام ضابطا مصريا سكرتيرا حربيا له ،

ويسرنى أن أخبركم أن محادثتى الأخيرة مع الحاكم العام أظهرت لى مقدار حسن النية الذى يحدوه وملأتنى ثقة بأن الجيش المصرى ستكون له نفس مكانة الجيش البريطانى الموجود فى السودان سواء بسواء.

ثانيا : يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لايوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو اخواننا السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقدمهم . وبالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج إذ لايمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة .

ويرقى الموظفون المصريون إلى أعلا الدرجات. ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام وهى بمثابة الوزراء عندنا ، وبذلك أصبح نصيب المصريين فى وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الإنكليز .

كذلك اتفقنا على تخويل مفتش الرى فى السودان (وسيكون مصريا) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشئون المتعلقة بمهام وظيفته . وقد يصل هذا المفتش بكفاءته وجدارته إلى الاشتراك مع المجلس فى نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقنا على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم ، وبطبيعة الحال بقيت سلطة وتعيين الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين فى إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية .

ثالثا : تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وهو أمر لاخلاف فيه وكنا نقول به فى سنة ١٩٣٠ .

رابعا : فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية ، لا يكون هناك تفريق بين المصريين والإنكليز .

خامسا : يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

سادسا : يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية ، كل ذلك باحضرات النواب مع مراعاة أمرين أساسيين سبق بيانهما ، وهما عدم المساس بمسألة السيادة على السودان والاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ .

وقال مقرر لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب :

« بينما أخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول إلى حل المسألة السودانية أو إبراز حق مصر فيه فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر أن هناك تقدما محسوساً ملموساً فى حقوق مصر فى السودان » . وبعد أن عدد المزايا التى حصل عليها الفريق المصرى بما لا يختلف عن البيان الذى ألقاه النحاس باشا قال مختتما حديثه عن هذه المادة « فهى (مصر) قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل » .

وقال مقرر اللجنة بمجلس الشيوخ

« وترى اللجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة فى إدارة السودان بين مصر وبريطانيا العظمى شركة حقيقية إلى حد كبير وأعادت للمصريين جانبا غير يسير من الحقوق التى لهم على ذلك القطر وبخاصة ما هو متفق عليه بين الدولتين فى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ » ، إلى أن قال « وعلى هذا ترى اللجنة أن ما ورد فى المعاهدة بشأن السودان كافل لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه » .

فأنت ترى أن أقوال المؤيدين تلخص فيما يلى :

١ — الاحتفاظ بالسيادة على السودان .

٢ — الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المستقبل .

٣ — كفلت لمصر الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ . ويدخل ضمن هذا إلغاء الحالة التى أوجدها الانكليز عقب مقتل السردار لى استاك فى سنة ١٩٢٤ .

٤ — المساواة بين البريطانيين والمصريين فى مكانة الجيش بالسودان وفى الهجرة والتجارة والملكية والتعيين فى الوظائف .

* * *

أما المعارضون فتلخص أقوالهم فيما يلى :

١ — أن حاكم السودان الذى اعترفت له المعاهدة بمركزه المستمد من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ تتجمع فى يده السلطتان العسكرية والمدنية ، وهو غير مسئول بصفة صريحة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها، فالقول بأن هذه المادة قد ضمنت لمصر الاشتراك فى حكم السودان هو قول مدفوع لأن الأمر كله فى يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا معقب لحكمه ، فضلا عن أن المادة لم تحصل على أى كرسى لمصر فى مجلس الحاكم العام حتى مفتش الرى المصرى فانه لا يحضر جلسات الحاكم العام إلا فيما يختص بشئون الرى مع أن مفتش الرى قبل معاهدة ١٩٣٦ — وكان انكليزيا — أبيح له حضور جلسات الحاكم العام [1] . أما الخبير الاقتصادى فإن له صفة الاستشارة فقط وليست له أية سلطة فى الحكومة السودانية .

---

(١) عندما صدر الأمر بإنشاء مجلس الحاكم العام فى سنة ١٩١٠ بناء على اقتراح تقدم به سير غورست المعتمد البريطانى كان المستر توتنهام المفتش العام لرى السودان المصرى عضوا إضافيا بهذا المجلس — أنظر تقرير سيرغورست لسنة ١٩٠٩ .

والجنود المصريون سيكونون تحت إمرة الحاكم العام يتصرف فيهم كيفما يشاء ، فهم بهذا الوضع يمكن تشبيههم بالجنود المرتزقة mercenaries .

٢ — أن النصوص الخاصة بإباحة الهجرة والمتاجرة وحرية الملكية تكفى للدلالة على أن السودان غير مصر . وهى نصوص تؤيد فصل السودان عن مصر ووضع المصريين فى مركز الأجانب ، مثلهم فى ذلك مثل البريطانيين الدخلاء .

٣ — هذه المادة تقر اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة وتجعل من الجزء المتمم لمصر مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة الحاكم العام .

٤ — وأخيرا هى مادة غامضة يعوزها شىء من التفسير أو التحديد فى العبارات أو هى كما قال حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا « قابلة للتمدد إلى حيث تجعل السودان عند الضرورة بريطانيا محضا أو سودانيا محضا ولكنها لن تجعله قط مصريا محضا » .

* * *

هذا ، وإن ارجاع الحالة فى السودان إلى ما كانت عليه سنة ١٩٢٤ أمر لم ينفذ ، قارن بين عدد الموظفين المصريين فى السودان قبل سنة ١٩٢٤ وعددهم فى الوقت الحاضر يتضح لك أن حرية تعيين الموظفين المصريين فى الوظائف الخالية بالسودان قد نفذت بطريقة تحول دون تعيينهم ، فالإدارة السودانية تشترط فى إعلاناتها اشتراطات لا تتوفر إلا فى ساكنى الجزيرة البريطانية أما الجيش المصرى فكانت تتبعه قبل مقتل السردار لى إستاك وحدات سودانية وهى الفرق التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة ، وقد حولت هذه الفرق إلى قوة دفاع سودانية تابعة للحكومة السودانية تحت قيادة الحاكم العام . وهذه الوحدات هى التى أشير إليها فى البند الأول من ملحق البلاغ الذى وجهه الفيلد مارشال اللنبى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا بسبب حادثة السردار

وقد أشرت فى فصل سابق أن باتفاقية ١٨٩٩ إقرارا بسلخ مديرية خط الاستواء والملحقات عن السودان . وينشأ عن ذلك أن المفاوضة فى المسألة السودانية على أساس تعديل هذه الاتفاقية هو إقرار ثان بقبول السودان على حالته العرجاء الراهنة .

لست هنا متحيزا لفريق دون فريق ، بل قصدى هو أن أتيح للقارىء فرصة أن يكون فيها رأيه بنفسه ولنفسه وأن يزن هذه المادة بميزانه الخاص وقسطاسه العادل . ولا بأس من أن أورد هنا رأيا للمرحوم الأمير عمر طوسون فيما كان ينبغى عمله كى تتحقق لمصر مشاركة بريطانيا فى حكم السودان قال سموه[1] .

« إن انكلترا إذا كانت صادقة النية فى احترام اتفاقية ١٨٩٩ فعليها :

أولا : أن ترجع السودان المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية وترجع إليه ما سلخته من مديرية خط الاستواء القديمة[2].

ثانيا : أن تجيز تعيين وكيل للحاكم العام وأن يكون تعيين الاثنين لمدة خمس سنوات وأن يكون أحدهما مصريا والآخر انكليزيا ، يعنى أنه عندما يكون الحاكم العام انكليزيا يكون الوكيل مصريا وبالعكس .

ثالثا : أن تكون وظائف السودان مناصفة بين المصريين والانكليز أيا كانت درجاتها أو نوعها ما عدا الوظائف المشغولة بالسودانيين .

رابعا : أن يكون عدد الجنود المصرية والانكليزية متساويا .

هذا هو أقل مايمكن أن يتحقق به معنى الشركة بين مصر وانكلترا فى السودان وهذا أدنى ما يجب الحصول عليه لمصر فى السودان بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ » .

* * *

(١) من حديث لسموه نشر بجريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ .

(٢) راجع ما ذكرته عن المكاسب التى كسبتها انكلترا فى فصل اتفاقية ١٨٩٩ ومنها الاقرار بسلخ مديرية الاستواء .

ولعل القارئ قد أدرك قيمة هذه المادة حين ابرامها فى سنة ١٩٣٦ . وله الآن أن يعدد المغانم والمكاسب التى عادت على مصر منها منذ ١٩٣٦ إلى ١٩٤٦ . وله أن يسأل نفسه مثلا : كم من المصريين عينوا فى وظائف حكومة السودان ؟ ومن هم السعداء الذين شاءت بريطانيا أن يرقوا الى أعلا الدرجات أو إلى وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام ؟ ومن هو مفتش الرى المصرى الذى اشترك مع مجلس الحاكم العام فى نظر جميع المسائل الأخرى الخاصة بإدارة السودان ؟ له أن يطرح على نفسه هذه الأسئلة وغيرها حتى يكون رأيه الخاص .

أما إن كان لابد من بيان رأيي الخاص فى هذه المادة ، فأنا أذكرك بهذه النبوءة الصادقة التى ألقاها هيكل باشا « هذه المادة قابلة للتمدد إلى حيث تجعل السودان عند الضرورة بريطانيا محضا أوسودانيا محضا ولكنها لن تجعله قط مصريا محضا » .

لم تستفد مصر منها لأننا ضعفاء أمام بريطانيا وواجبنا حماية هذا الضعف بالنصوص الصريحة القوية المكشوفة . أما لوكنا أمة قوية فما كنا بحاجة إلى هذه النصوص ، وما كان لأجنبي دخيل قدرة على التلاعب بنا .

هذه هى قيمة المادة الخاصة بالسودان فى سنة ١٩٣٦ ، أماقيمتها فى الوقت الحاضر فهى كما قال موقعوها لاغناء فيها ولا تصلح للبقاء .

المادة ١١

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

محضر متفق عليه (يشمل تفسيرات لبعض النصوص)

١٤ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعا للضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لاتمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم ، وترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .

١٧ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رؤى أنه ليس من الضرورى أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة

المذكرة الثالثة

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

سيدى . . .

فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة (١) ك

---

(١) هى المادة الحادية عشرة من المعاهدة بشأن السودان كما تم توقيعها فى جلسة أول أغسطس سنة ١٩٣٦ بقصر أنطونيادس بالاسكندرية .

اقترح ندب خبير مصرى للخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا له ، وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا . . . .

(توقيع) مايلز . و . لامبسون

ملحوظ بالمادة ١١ :

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير مايأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لاتطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا للانضمام إليها فيما بعد وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا ، وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ماإذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لايحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

النهاية

كانت اتفاقية ١٨٩٩ لوحة رسمتها انكلترا بيدها فجاء المفاوض المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ وثبت اللوحة بالحائط .

وفى هذه المعاهدة أعلن الطرفان اتفاقهما على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ، وهى نية لم تكن مصر بحاجة إلى النص عليها طالما أن السودان جزء متمم لمصر ، وقد اتخذ الانجليز هذه العبارة الخاصة بالرفاهية وسيلة للمناداة جهارا ، بأنهم إنما يعملون فى السودان لرفاهية السودانيين، وذلك بتشجيعهم على الاستقلال بشئونهم والانفصال عن مصر ، فالرفاهية التى أشار إليها المتفاوضان فى صلب المادة الحادية عشرة قد فسرها الفريق الانكليزى بالانفصال عن مصر واستقلال السودان بشئونه كأن السودان لا يظفر بالرفاهية إن كان الحكم مصريا بحتا . وظاهر أن التفسير الجديد لم يكن من الروح التى أملت نصوص السودان فى سنة ١٩٣٦ ولكنه حكم القوة وتفسير الأهواء .

ففى صباح يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ خاطب حاكم عام السودان أعضاء المجلس الاستشارى لشمال السودان عند افتتاحه بقوله لهم : « إنكم بجهودكم تستطيعون تحويل المجلس إلى هيئة فعالة تقوى كلما صهرتها التجارب وتسير فى طريق التقدم نحو إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها » .

والحقيقة أن هذه المأساة التى تجددت على مسرح السودان حديثا ليست وليدة سنة ١٩٤٤ وانما ترجع فى تاريخها إلى سنة ١٨٨٤ حينما حتمت انكلترا على مصر إخلاء السودان وبيتت نيتها على فصله عن مصر ، فإن غوردن حينما توجه إلى السودان ليعمل على خلق أحزاب متنافرة مع بقائه فى الخرطوم ممثلا

لبلاده ، صارح السودانيين بقوله : « وقد انتدبت من قبل حكومة جلالة الملكة لأكون واليا على السودان ومرخصا فوق العادة ، وقد صار فصل السودان عن مصر فصلا تاما . . . وعزمت منذ الآن ألا يكون أعضاء حكومتى إلا من الوطنيين ، حيث أنى أود تشكيل حكومة وطنية ليحكم السودان نفسه بنفسه » . كما أنه أرسل برقية إلى حسين باشا خليفة مدير بربر يأمره فيها أن يبلغ عمد البلاد وأعيانها أنه « سمى واليا مفوضا على السودان وأنه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الأتراك والمصريين ويولى حكاما من أهل البلاد ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح » (١) .

إذاً لم تكن النية على مغادرته البلاد بعد إخلائها من المصريين وإنما على بقائه ممثلا لانكلترا بعد تنفيذ هذا الإخلاء وفصل السودان عن مصر ، ولكن النتيجة كانت فشل هذه السياسة التى ترمى إلى إيجاد ممثل انجليزى فى السودان يقدم النصائح إلى الأحزاب المتنافرة على أساس برقية أرل غرانفل التى أصبحت إنجيلا سياسيا لممثلى بريطانيا فى مصر .

وكان أن فتح السودان فى سنة ١٨٩٦ بعد أن تعاقب فى حكمه المهدى ثم التعايشى وأملى الانجليز اتفاقية ١٨٩٩ على الحكومة المصرية .

ولما وافت سنة ١٩٢٠ وحضرت لجنة ملنر إلى مصر وسمع اللورد هتاف الجماهير بأن « السودان لهم ليس لغيرهم » جاهر بذاتية السودان ، وهاك فقرة وردت فى تقريره تشعر بهذه النية « ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسة على الدوام ، ولكن هذه الرابطة لايمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ، فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحق لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة

---

(١) تاريخ السودان القديم والحديث لنعوم شقير باشا جزء ٢ صفحة ٢١٤ .

السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر » .

فأنت تلمح خلال هذه العبارات المطاطة الفكرة المبيتة لفصل السودان عن مصر .

فلما وقعت حادثة السردار لى استاك هب بعض الغيورين من أبناء السودان وعلى رأسهم الوطنى الغيور على عبد اللطيف وألفوا جمعية اللواء الأبيض وغرضها المطالبة باستقلال مصر والسودان . ولكن الحكومة الإنكليزية التى كانت تبشر باستقلال السودان قبل ذلك بسنوات حكمت على على عبد اللطيف فى يوليو سنة ١٩٢٤ بالسجن بتهمة التحريض على المظاهرات كما قبضت على أعضاء الجمعية البارزين وزجت بهم فى السجون . وهنا يلاحظ أن السياسة الانكليزية قد التوت على نفسها . فالانكليز الذين نادوا باستقلال السودان عن مصر وحكم نفسه بنفسه لأنه « قابل للتقدم والارتقاء » هم أنفسهم الذين حكموا بالسجن على بعض أبنائه حينما هبوا بالمطالبة بالحرية والكرامة ، وكان مصير هؤلاء الأبناء البررة أن يحال بينهم وبين النور والهواء أو بين التقدم والارتقاء .

والسبب واضح فالاستقلال تحت راية المصريين فاكهة محرمة . أما الاستقلال الذاتى مع الخنوع للأجنبى فهو الحلال المباح ، وكم فى هذا الحلال من مناصب وحشم ، وقصور وضياع ، وكم فى الفاكهة المحرمة من سجون وتشريد وحرمان .

* * *

فهذا المجلس الاستشارى وليد هذه السنوات والذى خاطب الحاكم العام أعضاءه فى صباح يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ « نواة » للأمة السودانية التى

ستحكم نفسها بنفسها هو عود للسياسة التى ما فتئت انكلترا تزاولها من سنة ١٨٨٤ . وما حال دون تنفيذها سوى حاجة السودان إلى الأموال المصرية والجهود المصرية من جهة وإلى الصنائع السودانية من جهة أخرى ، أما وقد انقطعت هذه المساعدات المالية وأصبح عدد المصريين فى السودان فى الوقت الحاضر يوازى عـــدد أى جالية أجنبية ، وانتهى المصنع السياسى أو كاد من « تفريخ » العدد اللازم من الصنائع والمسخرين فقد آن الأوان لبعث هذه المؤامرة السياسية والتلاعب بمقدرات أمة الوادى .

وما قيمة هذا المجلس الاستشارى بجوار مجلس الحاكم العام[1] ؟ هذا المجلس الذى تمتد سلطته من حلفا إلى تيمولى شمالا وجنوبا ومن بور سودان إلى أقاصى كردفان شرقا وغربا منذ سنة ١٩١٠ حتى الآن . هذا المجلس الذى يقف فى السودان جبارا قوىّ الأصلاب له الكلمة النافذة والحكم الأعلى نجد المجلس الاستشارى يتعثر عند قدميه فى أسمال القزم .

فالمجلس استشارى لشمال السودان فقط . والأمة السودانية التى ستحكم نفسها بنفسها والتى تبدو فى تصريح الحاكم العام هزيلة عرجاء هى أمة الشمال لا الجنوب .

أما الجنوب . . فما حاجة أبناء التاميز إلى مشورة هؤلاء المستشارين ؟! تلك أراض قد رصدت فى حساب المستعمرات ولم يبق سوى التنفيذ وإقرار الرصيد ، إننا نفهم أن الغرض من تأليف هـذا المجلس الاستشارى التمهيد لغايات ثلاث :

---

(١) يتكون مجلس الحاكم العام من رئيس ، وهو الحاكم العام وأعضاء قانونيين وهم المفتش العام والسكرتيرين المالى والقضائى والملـكي . وجميعهم من أبناء التاميز ليس بينهم مصرى واحد تتحقق به الشركة الثنائية أو سودانى واحد يبرر الانكليز بوجوده حسن نيتهم نحو السودانيين وبالمجلس أعضاء إضافيون لا يصح أن ينقص عددهم عن اثنين أو يزيد عن أربعة يعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات . وسلطة هذا المجلس تمتد إلى جميع نواحى السودان .

الأولى : فصل السودان عن مصر ، والمجلس الاستشارى هو نواة هذه الفكرة ، وهو «تجربة» لاستقلال السودانيين بشئونهم تحت الإرشاد البريطانى وماظنك بأمة تسترشد فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية بأجنبى دخيل ؟ هى أمة واهنة مستضعفة أفرادها عبيد أرقاء .

الثانية : إيجاد أحزاب متفرقة متنافرة تستعر بينها الإحن وتشتد البغضاء حتى يسهل استخدام بعضها ضد بعض ، نفس السياسة التى جرى عليها الرومان فى سياستهم الخارجية وتلخص فى كلمتين : فرق تسد .

الثالثة : انفراد الانكليز بحكم جنوب السودان بعد فصله عن الشمال بمضى الوقت وضمه إلى مديرية خط الاستواء . وليس أدل على هذه النية المبيتة من منع عرب الشمال من الاتصال بزنوج الجنوب ومنع هؤلاء الزنوج من الظهور شمالى خط عرض ١٢ خوفا من اتصالهم بعرب الشمال .

ويضاف إلى هذا أن المجلس لاينتظر منه أى نفع طالما أن البلاد تئن من الأحكام العرفية ، وما أحسب أعضاءه يدعون أن فى استطاعتهم الحصول على مايلزمهم من بيانات لتقديم مقترحات الغرض ، منها رفاهية السودانيين باعتبارهم قوميين لأن رؤساء الدواوين الحكومية والمديرين ومعظم القضاة المدنيين والمفتشين من الانكليز وهؤلاء لايخلصون لدرجة أنهم يقدمون لأعضاء المجلس البيانات التى تسهل لهم التقدم بالبلاد نحو مدارج الرقى الصحيح .

فالمجلس الاستشارى لايصلح أن يكون نواة لاستقلال أو ما يقرب من الاستقلال ، وهو لايعدو أن يكون « تجربة » للأمة السودانية التى يرغبون فى خلقها مستقلة بشئونها على أن تذعن لنصائحهم وتنزل على إرشاداتهم حتى تبلغ سن الرشد ، وسن الرشد ان يقرره سوى الآباء الانكليز ، فهو سن قد يتجاوز بأصحابه سن الشيخوخة الفانية فى عرف الناس ولكنه فى عرف هؤلاء البصيرين الأخصائيين لم يتعد سن الراشدين .

اللهم . . . أعظم بالفرق بين حكم وحكم !

لقد كان من السودانيين ـ أيام الحكم المصرى ـ المديرون ووكلاء المديرين، وكان منهم هذه الأسماء اللامعة فى تاريخ الحكم المصرى السودانى : الزبير باشا ويوسف الشلالى باشا ، وحسن خليفة باشا، ومحمد خالد أبوسن باشا ، وسلطان الزبير بك ، وإدريس أبتر بك ، والطيب عبد الله بك ، وأحمد جلاب بك . وهؤلاء كانوا فى مناصب المديرين ووكلاء المديرين وغيرهم .

فأين هؤلاء من المجلس الاستشارى ؟ تلك كرامة وعزة وهذا خضوع وذل. اللهم إن المشروع لمهزلة سياسية يراد بها التفرقة بين المصريين والسودانيين عن طريق الاغواء والاستهواء ثم التحكم فى السودانيين بعد نفاذ الخطة وليس لايجاد أمة تحكم نفسها بنفسها ، ولقد عمل الانكليز لهذه الخطة طوال حكمهم فى السودان ، تلمسها فى برامج التعليم ، وتلمسها فى الأحكام العرفية ، وتلمسها فى المناورات الإدارية التى كان المصريون المستخدمون فى السودان يقعون ضحيتها فى غالب الأحايين ، والغرض منها الوقيعة بين المصريين والسودانيين وتلمسها فى إذلال السودانيين وتعويدهم الخنوع للإدارة الانكليزية ، ومنهم هؤلاء المسخرون الذين يرفعون عقيرتهم فى هذه الأيام منادين باستقلال البلاد والانفصال عن الاتحاد .

إن ما أفلح فيه الانجليز فعلا ـ ونحن نعترف لهم به ـ هو أنهم استطاعوا فى الشمال تعليم السودانيين استعمال المواعين الصاج بدلا من القدور الخزف . أما فى الجنوب فجميع القبائل من الشلوك والدنكا والنوير والالياب والباريا وغيرهم قد تقدمت نحو المدنية بخطى واسعة ، وليس أدل على ذلك من أنهم ظلوا حتى الآن عراة الأجسام على الفطرة الأولى .

مامن مصرى أوسودانى به مسكة من عقل وما من مصرى أوسودانى له من ضميره الحى وازع إلا ويتأذى من هـــذه المؤامرة التى ترمى إلى الاستقلال

الذاتى لشمال السودان فى الظاهر وغرضها تحطيمه وقطع أوصاله . ومامن مصرى أوسودانى عف النفس يرضى لنفسه أن يكون صنيعة لهذه المؤامرة التى ترى تفرقة أخوين جمعت بينهما روابط التاريخ والدم والدين واللغة واشتراك العواطف وتآلف الغايات .

والوطنية الصحيحة تهيب بالجميع مقاطعة هذه المحاولة الآثمة ، وقد سبق أن ضرب لهم محمد أحمد المهدى مثلا طيبا فلم يستمع إلى سياسة النصائح ولم يذعن للارشاد الذى يهدف إلى استعباد الشرق ووضعه فى مصاف العبيد .

obeikandl.com

أحكمى يا بريطانيا

والآن أضع أمامك هذه الفقرة الواردة فى أحد تقارير[١] لورد كرومر عن السودان ، فهى تدل على الخطة التى توسل بها أساتذة الاستعمار فى بدء حكمهم للسودان لاكتساب قلوب السودانيين وإدخال الطمأنينة فى نفوسهم إلى عدالة الحكم الجديد ، وهى نفس الخطة التى اتبعت فى مصر . قال : « وأخاف أن أكرر كثيراً ما قلته قبلا فأتهم بالاعادة على غير إفادة ، ولكنى لا أعبأ بهذه التهمة إذا قررت فى عقول أبناء وطنى وعلى الذين قد يدعون إلى الاشتغال بالأمور الإدارية فى المشرق مبدأ أعتقد صحته تمام الاعتقاد ، وهو أن تخفيف الضرائب هى القاعدة التى تبنى عليها سياسة ما كان من البلدان كمصر والسودان للراحة والاطمئنان . وهذا هو أساس النجاح المستمر أدبياً ومادياً والموصل عاجلا أو آجلا إلى السياسة المطابقة تماما لمقاصد الدولة البريطانية والشعب البريطانى وتقاليدهما من غير ضرر على حكومة البلاد . وعندى أنه يجب أن يرفض إنفاق كل غرش لأى غرض كان ؛ أو يؤجل إنفاقه على الأقل إذا خيف من أن هذا الإنفاق يدعو إلى مخالفة القانون المتقدم أى إبقاء الضرائب على أخفها . هذه هى السياسة التى اتبعت أكثر من عشرين سنة فى مصر وسبع سنوات فى السودان » .

إذاً كان تخفيف الضرائب عقب إعادة السودان خدمة للمقاصد البريطانية ، ومن مقاصدها إثارة هذه المقارنة اللازمة بين الضرائب فى الحكم الجديد والضرائب التى كانت تفرضها حكومة المصريين ، ومن ثم تثار المفاضلة بين حكم وحكم ويكثر الطعن فى المصريين .

والآن وبعد أن نجحت المداورة التى ترمى إلى حكم السودان طبقا للمقاصد

---

(١) سنة ١٩٠٤ صفحة ١٨٩ .

البريطانية ولراحتها واطمئنانها ، فإنك واجد الضرائب فى السودان على أشدها بل هى أضعاف ما هى عليه فى مصر ، فهل لأخواننا السودانيين أن يقارنوا الآن بين الضرائب الحالية ، وتلك التى كان يسددها آباؤهم فى القرن الغابر ؟. لعلهم يثيرون هذه المقارنة ، ولعلهم يذكرون معها مصادرة الأملاك والحجز على المتاع بجانب ما ينسبونه للمصريين من عقاب الهرة[1] هذا العقاب الذى لم يكن للمصريين يد فيه .

* * *

بعد استعادة السودان اضطرت انكلترا إلى استدعاء المصريين وتشغيلهم فى الإدارة السودانية . واستعانت عليهم بعدد كبير من السوريين فى وظائف رؤساء الكتاب .

ولما كانت النية مبيتة على التخلص من هؤلاء الموظفين فى أقرب وقت مستطاع ، فقد أنشئت المعاهد لتخريج العدد اللازم من الموظفين السودانيين كى يحلوا محلهم بالتدريج . قال مستر كرى مدير التعليم : « خبرت السودانى المتعلم وأعرف ما يستطيعه ، وأصبحت مقتنعا بأن فى استطاعته القيام بجميع الأعمال الكتابية فى الحكومة بشرط أن يتعلم التعلم اللازم لذلك » .

وكان أن وضعت برامج التعليم مطابقة لهذا الغرض ، وهو إعداد القوة اللازمة لجر العربة الحكومية . وقد لاقى الانكليز صعوبة بادئ ذى بدء لقلة الضرائب والاكتفاء بالمساعدة المالية التى كانت تقدمها مصر سنويا مما نتج عنها بطء ظاهر فى تنفيذ هذا البرنامج .

وكان من أثر هذا البطء أن الاستغناء عن الموظفين المصريين لم يبدأ فيه

---

(١) كان محصلو الضرائب من الأتراك الباشبوزق والجنود الجعليين يلجأون أحياناً إلى تعذيب من يمتنع عن دفع الضرائب بوضع هرة داخل سرواله ؛ ثم تضرب الهرة ضرباً موجعاً حتى تدفع إلى نشب أظافرها فى جسم المسكين ، وكان المصريون فى ذات الوقت يعانون من سياط جباة الأموال فى الشمال . وغنىّ عن البيان أن مصر كانت تحت السيادة التركية .

إلا من السنوات ١٩٢٢ إلى ١٩٢٤ . ولا مشاحة فى أن الانكليز لو أمكنهم تخريج العدد اللازم من الموظفين قبل هذه السنوات لسارعوا إلى طرد الموظفين المصريين ، خلال الحرب العالمية الأولى ، وعند إعلانهم الحماية على مصر .

وقد يستفهم البعض عما جعل بريطانيا فى معاهدة ١٩٣٦ تتيح للمصريين فرصة الالتحاق بخدمة الإدارة السودانية ، وهى فى نفس الوقت جادة فى الاستغناء عنهم ، وهو سؤال جوابه فى سؤال آخر : كم عدد المصريين الذين ألحقوا بخدمة الإدارة الحالية فى السنوات العشر الأخيرة منذ إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟، ولهؤلاء الذين يستفهمون أن يرجعوا إلى الإعلانات التى تذيعها الحكومة السودانية عن الوظائف الشاغرة كى يتأكدوا من أن الاشتراطات التى تشرطها هذه الإدارة لهى مما يتوفر فى أبناء التامبز لا فى أبناء النيل .

وقصارى الكلام أن الأسلوب الثقافى الذى فرض على شمال السودان ، ليس بالأسلوب الذى ينهض بالأمم ، وينمى فيها الشعور بالروح القومى . وحمادى مناهج التعليم أنها عملت على « القضاء على خرافات التعصب الدينى » تلك الخرافات التى كانوا يخشون أن تلد لهم مهديا آخر لا يذعن لنصائحهم . « إنها قد تحمل شعبا برمته على الإيمان بقدرة كل من يبلغ مصاف الزعماء الدينيين على أن يجعل بئراً ناضبة تنبع ماء بكلمة منه ويستنبط الفضة من التراب ويأتى بكوكبات من الفيوم بأمره ، ويقى أتباعه فعل رصاص البنادق بالتعزيم[1] » .

***

وقد أنشئت فى الخرطوم والخرطوم البحرية وأم درمان مدارس للبنات تابعة لجمعيات التبشير الأمريكية والانكليزية الغرض منها التعليم والتبشير الدينى .

وقد رأت الحكومة الانكليزية عند إنشاء هذه المدارس ألا تطاق أيدى

---

(١) أنظر كلمة مستر كرى فى تقرير سير غورست عن سنة ١٩٠٨ صفحة ٩٢ .

المرسلين فى شمال السودان الغربى ، وأن تعمل على الحد من جهودهم خوفا من أن يشتبه الأمر على الأهالى ، فلا يميزون بين أعمال الحكومة البريطانية ، وما بين ما يرتكبه المرسلون الدينيون مهما كانت جنسيتهم فيؤدى ذلك إلى إثارة الشبهات والأحقاد[١] . كما أبيح لهم أن يدخلوا فى مدارسهم ما شاءوا من التعاليم الدينية بشرط أن « يخبروا آباء التلاميذ المسلمين ، وآباء التلاميذ المسيحيين الذين من طائفة غير طائفتهم عن أنواع العلوم التى تعلم فى مدارسهم قبل إرسال أولادهم إليها[٢] » .

وترمى الحكومة من وراء هذه الخطة إلى عدم إثارة الفتن الدينية التى قد تؤدى إلى قيام زعيم دينى آخر يقلق الإدارة[٣] .

* * *

وفى جنوب السودان حيث الزنوج الفتيشيين[٤] ، وحيث لا يخشى من قيام الزعماء الدينيين ولا يحسب لإثارة الفتن الدينية أى حساب ، فقد نشط عميد إنكلترا فى مصر سنة ١٩٠٤ فى حث جمعيات التبشير الكنيسية إلى إرسال مبشريها واعدا إياها بأنه سيخصص لها قسما كبيرا من تلك الجهات لنشر دعايتها .

وكان أن انتشرت جمعيات التبشير والرسالات الدينية فى جنوب السودان انتشارا واسعا . ففى ملوال بالقرب من بور نجد رسالة إنكليزية ، وفى

---

(١) اقرأ هذه المخاوف تحت عنوان التبشير الدينى فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٢ .

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ صفحة ٢٢٥ .

(٣) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ صفحة ١٩٢ .

(٤) كلمة فتيش fetich برتغالية الأصل أطلقها البرتغاليون على ديانة زنوج غرب أفريقيا عند بحثهم عن طريق يوصل إلى الهند . وهى تقابل الذكورية أى عبادة الذكاكير (مفرد ذكور) قال ابن منظور فى لسان العرب : والذكاكير لعبة يلعب بها أطفال الزنوج ، وقد عقب الأب العلامة انستاس الكرملى على كلام ابن منظور ، بأن الذكاكير أحراز للأطفال تقابل الأحجبة لدى المؤمنين بالسحر والتنجيم .

السوباط رسالة أمريكية ، وفى لول وترنجا وخور عطار وواو ، رسالات تمساوية وغيرها .

غير أن هذه المحاولات لم تؤد إلى نتائج طيبة تتعادل ، وما بذل من الأموال والجهود ، هذا إذا كان الغرض الرئيسى هو التبشير الدينى بين هؤلاء الزنوج .

وعندى أن أغراض هذه الرسالات الدينية تعويد الزنوج على طاعة الحكومة والإخلاص لها ، ويذهب البعض على أن الغرض الأكبر هو « تمدين الأهالى وتهذيبهم » ، فإذا كان هذا هو الغاية المقصودة ، فإنه يحق لنا أن نقارن بين شلوك سنة ١٩٠٠ وشلوك سنة ١٩٤٦ — لا فرق بينهما ، ولا يزال شلوك الوقت الماثل يعيشون عراة الأجسام ، يمارسون نفس العادات التى نشأ عليها آباؤهم .

* * *

ولعلك بعد قراءة هذا تشاركنى فى أن أليق عنوان لهذا الفصل هو عنوان النشيد البريطانى « أحكمى يابريطانيا » . ولعل الشرق يتعلم ، ويعرف كيف يتعظ ، وإلا فإننا سنظل فى الرعيل الأخير من الشعوب المتحضرة .

فسحة العيش

تقع الأراضى الزراعية التى يرويها النيل من شمال حلفا إلى القاهرة بين سلسلتين من الصخور يزيد ارتفاعها فى بعض الجهات عن ألف قدم عن سطح النيل ، ويتفاوت اتساع سوق النيل ما بين ثلاثة أرباع الكيلومتر فى الجهات التى تلى أسوان جنوبا إلى أكثر من عشرين كيلو مترا فى المديريات الثلاث قبلى القاهرة .

فى هذا الوادى الضيق وفى مديرية الفيوم ودلتا النيل ومنطقة قناة السويس يقيم أكثر من ٩٩ ٪ من مجموع سكان القطر المصرى ويعيش الباقى فى الصحراوين الشرقية والغربية وشبه جزيرة طورسينا .

فلو وزعنا مساحة المنزرع من الأفدنة وهى تعادل ١/٣٠ من مساحة القطر بين المزارعين وعددهم يزيد عن اثنى عشر مليونا لكان نصيب الواحد منهم ثلث فدان فقط ، ويتضح من هذا أن عدد الأيدى العاملة فى الزراعة يفوق كثيرا مساحة الأرض التى يفلحونها .

فهذه النسبة الوضيعة التى قسمت لكل فلاح من الأراضى لهى إحدى أسباب انتشار الفقر والمرض والجهل فى مصر ، وكانت النتيجة أن رزح غالب السكان تحت ويلات الفقر وعانى من الحرمان ما يحول دون تقدم صحة الأبدان ورقى المدارك ، ولا غرابة فقد قدرت ثروة الفرد فى ميزانية سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ بتسعة جنيهات فقط .

ولقد اعتقد البعض بنيـــة حسنة أن فوضى توزيع الثروة بين المواطنين هى سبب الفقر فى مصر ، وارتأى من استهوتهم النظم الشيوعية أن خير علاج لهذه

الحالة هو توزيع الثروة بالتساوى بين الأهلين ، وهى فكرة تبدو متهافتة عند مايعرف عن طريق الإحصاء أن الثروة الوطنية فى مصر ضئيلة وأنها إذا وزعت بالتساوى فإنها لاتسلم السكان جميعا إلى الرخاء ولا تتقدم بهم نحو السعادة المرتجاة إلا كما يتقدم الضال نحو سراب خادع فى صحراء جرداء .

فمشكلة الفقر فى مصر ، ومن أسبابها كثرة الأيدى العاملة فى الزراعة وكثافة السكان فى الجهات العامرة لاتحل عن طريق الشيوعية وإنما يمكن تحقيقها عن طريق التقدم الصناعى وإيجاد مجال زراعى اقتصادى تستطيع الأيدى المصرية أن تستغل أراضيه فى الزراعة وتنتفع بمواده الخام فى الصناعة وتتخذه سوقا لتصريف مصنوعاتها .

هذا المجال لمصر هو السودان البكر الذى يستطيع العامل المصرى أن يتنفس فى جوه ملء رئتيه آمنا المنافسة الأروبية وخصوصا فى السنوات الأولى من استثمار أراضيه .

وما الهجرة إلى الجنوب ضرورة حيوية للمصريين لهذا السبب فحسب ، إنما يضاف إليه عامل آخر هو ازدياد كثافة السكان فى الجزء الشمالى من النيل .

ففى سنة ١٨٩٧ كان تعداد السكان بمصر ٩,٧٣٤,٤٠٥ نسمة ، زاد هذا العدد فى سنة ١٩٤٥ إلى مايقرب من ١٧ مليون نسمة ، وطبقا لما لدينا من قواعد الإحصاء فاننا نقدر أن عدد السكان فى سنة ١٩٤٧ أى فى الإحصاء القادم بما يقرب من ١٩,٧٩٧,٩٥٣ نسمة .

ويتضح من استقراء أرقام الإحصاء الذى يجرى فى كل عشر سنوات أن عدد السكان يزيد بنسبة ٢٪ سنويا أى أن سكان مصر يتضاعفون فى كل خمسين سنة ولقد أصبحت الجهات الآهلة بالسكان تبلغ كثافتها ٤٥٠ نسمة فى سنة ١٩٢٧ زاد هذا العدد إلى ٥٠٠ نسمة فى سنة ١٩٣٧ وينتظر زيادته إلى ٥٧٥ نسمة تقريبا فى سنة ١٩٤٧ .

فإذا قارنا هذا التكاثف الشديد فى السكان بالقطر المصرى بعدد السكان بالسودان وجدنا هـــذا فقيرا بسكانه وفى حاجة ماسة إلى الأيدى العاملة والجهود الكبيرة للانتفاع بأراضيه الشاسعة التى لايزال معظمها بكرا لم تعمل فيه الفأس بعد ، وعلى هؤلاء الذين يتعجلون فى الحكم على عدم صلاحية الأراضى السودانية للزراعة أن يذهبوا إلى جزيرة أبا أو إلى مديرية دنقله وخصوصا بعد تزويدها بالآلات الرافعة للمياه كى يشاهدوا مقدار ما تنتجه هذه الأراضى بعد استصلاحها .

بل نحن إذا تمشينا مع الزمن وجدنا أنفسنا وقد واجهتنا مشكلة اقتصادية خطيرة ، وهى أن استصلاح الأراضى البور والتكثيف الزراعى لايكفيان إعاشة هذا العدد الضخم من السكان إذا ماتضاعف بعد خمسين سنة أخرى ، وأن مصر الزراعية يتعذر عليها أن تسلم من غائلة الفقر إلا إذا وجهت جهودها نحو الميدان الصناعى .

وهنا يتراءى لنا السودان كسوق رابحة لتصريف الصناعات المصرية ، بل هو السوق الطبيعية لترويج المنتجات المصرية حيث يأمن المصريون المنافسة .

فالسودان بالنسبة لنا فسحة العيش والمجال الحيوى ، والهجرة إلى الجنوب ضرورة حيوية اقتصادية ، ولا يعزب عن البال أن السودان نفسه ينتفع أكبر الانتفاع بهجرة المصريين فتنتعش حالته المالية إذ يجد بين ظهرانيه من تسهل المعاملة معه ، وفى نفس الوقت يسهل عليه تصريف منتجاته فى السوق المصرية .

ومتى ؟

إن المصريين يستطيعون الانتفاع بالسودان وإفادته لو خلى بينهم وبينه ولم تخلق لهم العراقيل والموانع دون الهجرة والانتفاع بأراضيه .

استفتاء الشعب السودانى

من حق القارئ أن أقدم له صورة صحيحة لشعور الشعب السودانى نحو المصريين . وأنا أشهد أن الكثيرين قد أشبعوا هذا الموضوع كتابة وعرضوا هذه الصورة فى سهولة و يسر . ولم يكن بينهم و بين عرضها سوى أن يستقلوا القطار من حلفا إلى الخرطوم ثم يتنقلوا بين الخرطوم وأم درمان لمشاهدة معالمهما لمدة أيام قد تطول إلى عدة أسابيع ثم بعد أن يفرغوا من الخرطوم وأم درمان أو تفرغ منهم الخرطوم وأم درمان يأخذون طريقهم نحو الجنوب فى باخرة تمر بالكوة والدويم وكوستى ثم كودك وملكال والرجاف. وهم حين مرور الباخرة بهذه القرى والبلاد فى استطاعتهم الاتصال بالأهلين والتحدث إليهم ساعة من الوقت .

فأنت ترى أن هذه الدراسة لم تكلفهم سوى هذه الرحلة السهلة اللينة من حلفا إلى جنوبى السودان .

والسودانيون قوم لهم من سجاحة الطبع وكرم النحيزة ما يقابلون به هؤلاء الضيفان مرحبين . فيسألهم هؤلاء عن شعورهم نحونا فيكون الجواب : ياله من شعور طيب جميل ! بل وقد يتلقاهم بعض الهتافين أثناء الطريق فيهتفون لمن أرادوا له الهتاف أو لمن أريد له الهتاف فيتبادر إلى ذهن هؤلاء أن القوم يضمرون لهم حقا إحساسا طيبا مجددا وإلا فما الذى يحدوهم لهذا الهتاف يعبرون به عن عاطفتهم السمحة نحو مصر والمصريين .

وأكبر الظن أن الألوان التى تجتمع لهم من هذه الرحلة السهلة اللينة لامعة براقة ولم يبق سوى أن يمسك أحدهم بالقلم فيخط الهتاف الذى سمع وينقل الحديث الذى تناقله وإياهم . ثم يطير هذا الهتاف وذاك الحديث إلى إحدى الصحف ولعله ينشرهما بعد فى كتاب منوها بهذه البدوات السودانية الكريمة

من حق القارئ أن أقدم له صورة دقيقة أمينة عن شعور المصريين السمر الذى أقيمت بينه وبينهم الحواجز والسدود . ومن حق أنا عليه أن أطالبه بأن يتخلص من هذه الركام التى حصل عليها قبل أن يمضى فى قراءة هذا الفصل .

وقد آن الأوان أن أصارح القارئ بأنى لست مطمئنا إلى هذه الأحاديث المرتجلة التى غالبا ما تلونها المجاملات بلون لامع براق وأنا فى الباخرة أو فى القطار أو فى سيارة أطوى بها شوارع الخرطوم وأم درمان .

أنا لا أريد هذه السهولة ولا أرغب فى هذا اليسر إنما أنا أريد أن أحمل نفسى بضعة من المشقة وأن ألزمها شيئا من العنت فى استكناه هذا الشعور والتعمق فى فهمه ، أنا لا أريد أن أتلقاه من هتاف الهاتفين فقد لا يبعد الهتاف أن يكون فورة من فورات العاطفة التى لا تستند إلى أساس مكين من فهم الصحيح والشعور الصادق المتين .

أفتحسب مصريا ينزل بالسودان لعدة أيام أو عدة أسابيع فيبادره السودانى بقوله : ود الريف شين جابه ؟ حربه وكوكاب فى جعابه ! لا إن السودانى العربى لأكرم من أن يرمى القفاز فى وجه ضيفه .

إذاً أنا أريد أن أتحدث إلى التاجر وأتحدث إليه طويلا وأنصت إلى خريج المعهد ، ثم إلى الموظف فى الإدارة السودانية لأقف على ما لديهما من الوعى الوطنى بل أنا لا أقنع بالحديث إلى هؤلاء ، وإنما أرغب فى الاتصال بجميع عناصر الشعب من العمال والزراع إلى نظار القبائل وأصحاب الأملاك وعيون البلد ، أود أن أتصل بهؤلاء وأتحدث اليهم ويتحدثون إلى ، ثم أسمع منهم ويسمعون منى ، ونحن فى بعض هذا ندع الحديث يتشقق بيننا كما يهوى ويشاء دون تحرز . لا كما نشاء نحن ونهوى فقد تنبئ الكلمة تتطاير ساعة الانتشاء أو جموع العاطفة عن دخيلة الفرد أكثر مما تدل عليه فى مجلس هادئ رزين . وأن أمكث بينهم وأطيل المكث وأخالطهم وأكثر من المخالطة حتى تستقيم

لدى الفكرة التى أطمئن إلى أنها هى الصورة الصحيحة لما فى الضمائر والنفوس

إذاً أنا لا أرضى بهذه البدوات السودانية التى تضل القارئين وتبعد بهم عن الحقيقة ، ولعلك قد أدركت أنى أتطلب منك لفهم السودانيين أن تمكث بينهم العام أو العامين .

ومهما كان الأمر فقد انتهيت أنا إلى رأى يختلف مع ما كتب الزائرون ووضع الكاتبون فى هذ الموضوع . وما دمت متفقا معى أن الخير فى تقديم الحقيقة عارية بدلا من أن تقدم متبرجة فى زينة تخفى قسمات وجهها فإنى سأقدم لك هذه الحقيقة دون مواربة .

وهأنا ذا أقدم لك منها الخطوط الرئيسية لأنى مدفوع إلى الإيجاز ولكنه الإيجاز الذى لا يلغز ولا يبهم .

* * *

أنا مضطر هنا إلى تقسيم الشعب السودانى إلى قسمين اثنين لا إلى أصول خمسة كما يقسم الجغرافيون أو الأثنولوجيون .

فالقسم الأول يشمل :

البجة : كالعبابدة والهدندوة والبشارين وهم يقيمون فى الصحراء الشرقية بين ضفاف النيل وسواحل البحر الأحمر .

والسود : كالدنكا والشلوك والنوير والباريا والألياب والنيام نيام وهؤلاء يقيمون فى أعالى النيل الأبيض إلى أقاصى جنوبى السودان أو فى الجبال الواقعة جنوبى كردوفان أو فى أعالى النيل الأزرق .

وأشباه السود كالفور والقمر والزغاوة وموطنهم دارفور ووداى وباجرمى وسكوتو من السودان الغربى .

وهؤلاء جميعا على حال من البداوة أو الهمجية لا يفهمون معها معنى الحرية السياسية والروح القومى . والوقت الذى يصرف معهم فى حديث

الشعور المتبادل ووحدة النيل وما إليهما إنما يصرف فى حديث لا طائل تحته ، والأجدى أن يمضى الوقت بينهم فى فهم العادات التى يمارسونها وأحوال معيشتهم البدائية . فنحن الآن أمام سودان قاصر غاية القصور لا يصح استفتاؤه فى مستقبله بعد أن رزح قرابة نصف قرن تحت إدارة إنكليزية .

والعجب العجاب أن قبائل البجة كالعبابدة والهدندوة التى تعيش فى الصحراء الواقعة فى القسم الشمالى من السودان وهم على حال من البداوة يرى من بيدهم الأمر بالسودان ضرورة استفتاء نظارهم فى نظام الحكم الذى يفضلونه لأنفسهم فى المستقبل . والحق أن استفتاء هذا الفريق لا يعدو الاختبار الذى يعقد لتلاميذ بعد وقت قضوه فى الدراسة والتلقين . وسيكون هواهم مطابقا للدرس الذى أطال أسيادهم فى تلقينهم إياه .

ندع هؤلاء لنستطلع القسم الثانى وهو الذى يهمنا أمره ، وهم العرب والنوبيون كالشايقية والجعليين والجميعاب والدناقلة وغيرهم ويقيمون فى شمال السودان . وهؤلاء يمثلون السودان الذى يطالب بنصيبه من الاستقلال وأن يحيا حياة الأحرار لا الأرقاء المستعبدين /

وهذا القسم فيه العمال والزراع والتجار وفيه الأعيان وأصحاب الأملاك وخريجو المعاهد وفيه الموظفون ونظار القبائل . وهذه الطوائف هى التى سنسمع إليها وننصت إلى حديث عقولها وهمسات قلوبها .

وبعد : فان الشعب السودانى العربى ليس شعب الأنبياء والفلاسفة وماهو إلا شعب بائس استبدت به الإدارة الانكليزية قرابة نصف قرن فلا تنتظر منه أن يفهم وحدة وادى النيل وأن يعمل لهذه الوحدة وأن يتصدى معك للعملاق ، إن الفكرة التى لدى السواد الأعظم من الشعب السودانى عن القومية لهى فكرة مضطربة مبهمة ، وهذا الابهام والغموض هو الذى يدفع هذا السواد أحيانا إلى القول : هواى مع ود الريف ، وود الريف بطلان تاوى مابه حيل !

يقولون إن عاطفتهم مع المصريين ولكن المصريين ضعفاء يشكون الهزال، وهذا هو « مركب النقص » فى العقلية السودانية وهنا توجد الثغرة التى ينفذ منها عبيد الأهواء وأصحاب الأغراض للتأثير فى رجـــل الشارع السودانى وتكييف عقليته حسبما يريدون، وهنا النقص الذى ينبغى أن نستفرغ وسعنا فى علاجه حتى نستميل السودانيين إلينا .

إن قضيتنا لعادلة والدفاع عنها فى العمل وبذل الجهود وهذا ماسأبينه فى الفصل المقبل ، والآن فلنسمع إلى حديث هـذا القسم الشمالى العربى فلعل فى هذا الحديث صلاحا لنا ولهم .

العمال والزراع

الزراعة فى السودان ضعيفة كل الضعف والصناعة هزيلة جد الهزال ، لم يلق المشتغلون بهما تشجيعا يستحق التنويه فى ظل الإدارة الحالية . رزحوا تحت عبء فادح من الضرائب الثقيلة وزادهم موجدة على الحكومة أنها احتكرت لنفسها جميع الأراضى فأصبح الزارعون منهم يفلحون فى غير أراضيهم .

أشيوعية فى السودان ؟ لا . . . بل مذهب احتال به الانكليز لايجاد مورد وفير للضرائب ، وصفه أنت كما تريد .

لم تنشئهم التربية القومية بعد ، رجل سودانى من غمار العامة يواجه انكليزيا معناه قزم يقف أمام عملاق .

ماذا ننتظر من هؤلاء إذا ما تحدثت إليهم عن القومية ووحدة النيل ؟ . . . ضحك محدثى ملء شدقيه ومط شفته اللسعاء ثم قال : باخبرك الحق يازول ، حكومة ود الريف وزينب بنت بيله مالهم تنين حكومة ، ود الريف مافيها خير يرجى !

هذا حديث السودانى (ابن البلد) فهو يرمى الحكومات المصرية عموما بالخضوع والاستنامة للأجنبى الدخيل ، وإمعانا فى السخرية يشبهها بامرأة

سهلة الأخلاق تدعى زينب بنت بيله كانت تدير بيتا للدعارة بشارع سلطان بالخرطوم ، وهو تشبيه لاذع ذائع على ألسنة العرب والنوبيين .

ويا للسخرية . . . إن مصر غير قادرة على تخليص مقدراتها من الأشراك الأجنبية ، فكيف يتسنى لها وهى الضعيفة الحول أن تخلص السودان من العمالقة ؟ ألا فليدعنا المصريون نجاهد لتخليص أنفسنا بما لدينا من حيلة واقتدار ولا يربطون مستقبلهم بمستقبلنا .

إنك تستطيع أن تقنع هذا الرجل وأضرابه وأن تردد على مسمعه أن السودان جزء من مصر وأن مصر قطعة من السودان وأن مديريات السودان لاتعدو مديريات المنيا وأسيوط والغربية والبحيرة ، وأن أمام الانكليز قضية واحدة لاقضيتين .

تستطيع أن تنهى إليه هذا الكلام وغيره والتحدث إليه بالأسلوب الذى يرتضيه وباللغة التى يفهمها ، ولكن ... أتحسب أنك أقنعته ؟ إنك قد أقنعته فى اليوم الذى دار فيه هذا النقاش وهو يشاركك فنجانا من قهوة الجبنة أو عدة فناجين منها ولكنى لا أحسبك تذهب إلى الاعتقاد بأنك قد لقحته بفكرة اتخذها الرجل من بعد عقيدة ينافح عنها كما ناضلت أنت عنها ويجاهد أن يقنع غيره بها كما أقنعته أنت .

إنك إن أردت هذا وسما إليه جهدك فأنت مضطر إلى تربيته تربية وطنية قومية ، بل أنت فى حاجة إلى تربية السودان العربى من أقصاه إلى أقصاه ، وياله من عمل عظيم ، كم من الوقت يصرف ، وكم من الجهود تبذل فى سبيل تربية رجل فى الشارع السودانى تربية وطنية وتزويده بفكرة القومية والنهوض به إلى مستوى الأحرار ؟ .

أتحسب أننا نظفر من هؤلاء بالعون والانتصار لنا فى استفتاء يجرى تحت الإدارة الحالية ؟ لا ، ثم أتظن أننا نظفر بالأغلبية (الساحقة) فى

استفتاء حر طليق ؟ إنى لكى أدخل الطمأنينة إلى روعك أصارحك أن الأغلبية الساحقة لن تنال إلا عن طريق الدعاية المنظمة والتعليم .

التجار

إذا أنت تحدثت إلى تاجر فى السودان فكأنك تحدثت إلى التجار أجمعين ، فحديثهم ذو لون واحد وطابع واحد ، وكأنه مضروب فى دار ضك النقود ، وهذا شأن التجار لا فى السودان وحده بل فى مصر وبلاد الشرق جميعا . ولم الشرق ؟ لم هذا الحكم العام دون دراسة وتروية ؟ وأنا لم يتح لى حتى الآن أن أطوف فى الشرق دارسا منقبا .

قال محدثى : ما أحلى أيام المصريين وما أندى أياديهم ! كانت السوق التجارية منتعشة بفضل تعاملهم معنا ، أما الرجل الانكليزى فانه يستورد جميع حاجياته من بلاده ولا ننتفع بوجوده بيننا .

هذا مفتاح الوطنية عند التجار ، ومن هنا لا يشترك فى الأحزاب وإن طلب منه أن يبذل من ماله لحزب سياسى يعمل لوحدة النيل فهو يسارع إلى تقديم هذه المعونة سرا لا علانية .

ولعلك تلمح هنا أثر « البعبع » الانكليزى ، ولقد كان لهذه الهولة أثر لدى التجار المصريين عقب الثورة العرابية فكان التجار وقتئذ يخشون « الشبهة » والاستدعاء أمام المديرين والمأمورين .

الأعيان وأصحاب الأملاك

رسم كرومر ونفذ كتشنر ونجت استمالة طبقة الخاصة فخلعت الألقاب على بعضهم وأقطع البعض الآخر بعض الأملاك بشروط سخية ، وعاش هؤلاء لأملاكهم وأراضيهم ، وصرفهم طلب المال والتخمة عن المناداة بحرية بلادهم ، هذه الفئة تعيش الآن فى أرجوحة تميل بهم تارة إلى الخرطوم وتئوب بهم تارة أخرى إلى القاهرة ، ولعل فقر التعليم هو أحد الأسباب التى وضعتهم

فى هـذه الأرجوحة هم كفئران السفينة أينما توجهت فهم معها ، يعيشون بوجوه عديدة وهذا سر نشاطهم وحركتهم التى لاتهدأ ولاتقر ، بهم حنين إلى المصريين ولـكنه الحنين الذى سرعان مايختفى إذاتعرض مع مصالحهم المتصلة بالإدارة السودانيـــة ، ليس لديهم الشجاعة لإظهار شعورهم فهم فى أراضيهم وأملاكهم ينعمون بعيشة راضية وبال رخى ، يقابلون المصريين كرماء مرحبين ويبسمون لهم ولـكنهم إذا تلمسوا الشجاعة للمجاهرة بوحدة الوادى فقدوا هذه الشجاعة بين ضلوعهم .

أشركهم الانجليز فى المحاكم القروية التى تتألف من العمدة ومنهم فعملوا لإرضاء الإدارة الانكليزية ، فهم يريدون أن يعيشوا ولوعلى حساب المصريين.

خريجو المعاهد :

نحن الآن أمام الشباب السودانى الذى نال قسطا من الثقافة والتهذيب ، هم أعصاب السودان وحماسته المتقدة وزخره فى الوقت الماثل وفى المستقبل . هذا الشباب يمثل دوره على مسرح الوطنية ويمثله فى جرأة تحمد وتشكر له .

ولـكن الذى نأسف له أن الدور الذى يمثله البعض من هـذا الفريق قد رسمت فصوله وفصلت أبوابه وكأنه قد قدر على هذا الشباب البرىء أن يقوم بتمثيل دور كتب عليه أن يمثله ، وما أظن البلاهة تسف بالشباب السودانى إلى هذا الدرك المهين ، وهى وإن سفت ببعضه اليوم فلعل هذا البعض يتدارك موقفه إلى حين .

إن الشباب السودانى قوة جارفة وزخر كبير إن اتحد مع الشباب المصرى وجعلا قضيتهما قضية واحدة ، وهنا فليعمل العاملون ، هنا القوة التى ينبغى على المصريين أن يعملوا جهـد استطاعتهم لاجتذابها وضمها اليهم ، ففى هذا الاتحاد قوة فى هذا الضم مناعة من الدسائس .

الموظفون :

وهنا نعثر بنفر كبير من خريجى المعاهد وقد أصبحوا موظفين حكوميين طبقا لما رسمته البرامج فى معاهد التخريج ، وغالبهم من صغار الموظفين ، فى هذه الطبقة نجد المخلصين لمصر والمصريين ولكنهم كأصحاب التجارة لايجرأون على رفع صوتهم ، وإن صارحوك بعقيدتهم الوطنية فهمسا وبين الجدران وبعيدا عن الآذان المرهفة .

تلقى الواحد منهم فتتحدث اليه عن الأمانى الوطنية فيتلفت عن يمين وشمال وينظر خلفه ومن بين يديه ولايهم بالحديث إلا بعد أن يتفقد الأبواب والنوافذ ثم يدور الحديث همسا وإيماء ، هو موظف والموظف يعيش أبدا فى قفص ،

من هذا الفريق تجد من استهوته الدعاية القاتلة أن إبعاد المصريين قد نفذ لإفساح مجال التوظف للسودانيين ، ومن هذا الفريق تجد المأجورين الذين يندسون فى صفوف الطلبة متجسسين وتقع على الأصابع التى تلعب من وراء الستار وتحرك النفعيين .

نظام القبائل :

هم التكأة التى يتكىء عليها السادة الانكليز فى التأثير على أتباعهم فهم موظفون فى الإدارة الانكليزية يأتمرون بأوامر السكرتيرين ومنهم انتخب أعضاء المجلس الاستشارى لشمالى السودان .

على هؤلاء يعتمدون فى الاستفتاء المزعوم الذى ينادون به ، فلايطمع المصريون أن يلقوا عند هؤلاء عونا تحت الإدارة الحالية .

قد تعثر بأقلية نادرة من هؤلاء وتعثر بها بعد عناء . فتسر اليك هذه الأقلية أنها ليست من رأى الأكثرية ولاتجرى معها فى عنان وأنها فى جانب المصريين فإذا ماستمر أصحابنا القليلين على هـــذه العقيدة فلايبعد أن تراهم بعد زمن وقد خلعوا من النظارة .

ويعد ، فأنا زعيم بأنك قد أدركت معى أن العلة الجوهرية فى السودان هى ضعف التربية وسوء التعليم ، فانك قد تسمع الرجل وهو يرى الوحدة رأيا له ولكنه سرعان ما ينقلب عليها إذا ماجمعه وأحد السادة الانكليز مجلس وناقشه هذا فى مسألة الوحدة ، أواجتمع بفريق يناصر الذاتية ويدعوها فيضعف أمام ريحهم وإغوائهم له ، والعلة هى الجهل المتفشى وضعف التربية وقصور الروح المعنوى .

وأنت تعلم أن « وحدة النيل » موضوع جدال وخصام بينهم ، وفى هذا الدليل أكبر الدليل على الضعف فى التربية الوطنية . وعندى أن الوطنية من المسائل التى تعلو على الجدال والخصام لأنها عقائد موروثة ، وفى هذه الحال لا تعدو المناقشة فى الوحدة عن الجدال فى وجوب الوجود أو بطلانه .

فواجب المصريين المقدس يهيب بهم أن يبذلوا قصاراهم ، وأن يستفرغوا جهودهم فى إرشاد إخوانهم المصريين السمر إلى طريق الهداية والحق بتعليمهم ورفع مستواهم الثقافى ، ولئن فعلوا وتوكلوا على الله فيما يفعلون فالسودان سودانهم والمصير رفعة ومجد لهؤلاء وهؤلاء .

والآن ألست متفقا معى على أن الاستفتاء المزعوم مهزلة سياسية وأضحوكة مبكية إن السودان جزء من مصر وأهله مصريون سمر يشاركون أهل الشمال فى عواطفهم وآمالهم ، فمن التعسف أن يستفتى جزء من الوطن القومى فى مصيره ومآله بعد أن تدخلت السياسة الغاصبة فى تربيته نصف قرن كامل ، وبعد أن عملت على تنشئة أبنائه لصالحها لا لصالح مصر والسودان .

لاجرم أن المصريين والسودانيين الأحرار لا يوافقون على الاستفتاء لاسيما تحت هذه الظلال ولا يوافقون عليه لأن الوطنيين الأحرار فى السودان مهددون فى حريتهم وأموالهم ومعاشهم ، مهـــددون بهذه الأحكام العرفية المسلطة عليهم ، ولعمرى كيف يجرى الاستفتاء والناس لا يتسنى لهم التنفس ملء حريتهم ، وأنت قد سمعت الموظفين لا يتحدثون عن الوطنية إلا همسا ورأيت التجار لا يكتتبون إلا سرا ؟ !

سياسة الغد

قيل فى الدعاية لمعاهـــدة سنة ١٩٣٦ انها وثيقة الشرف والاستقلال ، وما كانت المعاهدة استقلالا كاملا ، بل استقلالا أعرج يتعثر على قدم واحدة .

وقيل فى المادة (١١) إنها «خطوة أولى» لها ما بعدها من الخطوات فى سبيل ضم السودان إلى مصر ، وقد برهن فوات الزمن على أنها «أحبولة أولى» لهـا ما بعدها من الأحابيل لفصل السودان عن مصر .

ونحن قد أخطأنا فى هذه المـادة أربعة أخطاء رئيسية :

الأول — لم تك الحاجة ماسة الى نص الرفاهية لأن السودان جزء من مصر ، وقد استغل الانجليز هذا النص فأعلنوا أن « الرفاهية » و « السودنة » مترادفان .

الثانى — ذكر لفظ «السيادة» وكان الأجدر إغفاله لسوء وقعه فى نفوس خواننا المصريين السمر ، وقد استغل القوم هـــذا اللفظ لإيجاد النفور بيننا وبينهم .

الثالث — من المعروف أن المعاهدات غير الموقتة أى التى لم يحدد لها مدة لسريان مفعولها كاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لا يصح أن تظل خالدة بل يبطل العمل بها بتغير الظروف [١] ونحن قد ارتضينا لأنفسنا الاحتفاظ بحق تعديل هاتين الاتفاقيتين الغير موقتتين ، وكان الأجدر بنا إعلان بطلانهما .

الرابع — أهملنا تمثيل السودان بعضوين منه على الأقل ، إذ كيف نعلن أن السودان جزء متمم لمصر ولا نمثله فى محادثاتنا ومفاوضاتنا .

فلعلنا نتدارك هذه الفلتات فى سياسة الغد .

---

(١) انظر كتاب القانون الدولى العام لرفعة على باشا ماهر بحث عنوان « تغير الظروف » صفحة ٤٥٤ وما بعدها طبعة ١٩٢٤ .

ومن البديهى أن ساستنا الأفاضل قد تورطوا فى هذه الهنات بنية حسنة فمثلا كان غرضهم من « الرفاهية » كل مايدخل فى معنى الرفاهية سوى «الانفصال» ومن لفظ «السيادة» كل ما يتضمنه معنى السيادة سوى الاستعمار والاستعباد ، ولكن السادة الذين برعوا فى نصب الحبائل للشرقيين استغلوا هذين اللفظين وفسروهما حسبما تشاء أهواؤهم ويشاء المعجم البريطانى .

ومما يلاحظ أن هذا التفسير السكسونى الغريب لم يعلن إلا بعد أن فرغ الانكليز من الايطاليين ووثقوا من غلبهم على الألمانيين فى الحرب الأخيرة . فلم يخاطب الحاكم العام السودانيين بأن فى استطاعتهم تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها إلا فى صبيحة ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ أى بعد نزول جنود الحلفاء فى مقاطعة بريتانى بفرنسا ونجاحهم فى تكوين رأس وتثبيت أقدامهم فى القارة الأوربية .

وكنا نحن المصريين قبل هذا التاريخ وبعده لانذخر وسعا فى مناصرتهم ، بل ولم نضطرب أو تميل بنا الأهواء حينما كان رئيس وزرائهم يبكى ويستبكى فى مجلس العموم من جراء الكوارث التى كانت تعصف ببلادهم وأمبراطوريتهم فى السنوات الأولى من الحرب .

وكنا نحن المصريين فى الوقت الذى كانت فيه معظم الدول الأوربية تتباعد عن بريطانيا واقفين عند العهد الذى أخذناه على أنفسنا حتى اضطر سفيرهم أن يخاطبنا من المذياع منوها بهذه الروح النبيلة : « فى ذلك الوقت الممتلىء خيانة وإثما وتخريبا وسلبا كانت هناك معاهدة واحدة لا يزال الموقعون عليها يحترمون إمضاءاتهم وتلك هى المعاهدة الانجليزية المصرية ... لعمرى إننا هنا فى مصر نسير على هذه الخطة شربنا المر معا وقاسينا المصاعب معا ونجونا من المخاطر معا » .

ويستخلص من منطق الحوادث أن السياسة البريطانية لا تقدر قيم الأشياء إلا بالقدر الذى يعود عليها بالنفع ، فصداقة العرب عندما من الأمور التى

تستحق الاهتمام والتقدير طالما تشتد حاجتها إلى هذه الصداقة . فإذا ماتيسرت الأحوال بعد عسر، شال الميزان وخفت كفة العرب ، ولهذا ضعفت الثقة بسياسة القوم حتى أصبح مما يدور بخواطر المشتغلين بالسياسة فى الوقت المائل البحث فيما إذا كان العرب سيظلون على إخلاصهم لهذه الدولة إن هبت على العالم عاصفة ثالثة أم يقبضون عنها أيديهم بعد أن أذاقتهم مرارة الخيبة فى الحربين السابقين .

ولاغرابة فى هذا المصير الذى انتهت إليه بريطانيا فى حاضرها فإن مساوماتها تسوق إلى الذاكرة حيلة تلك المرأة التى خرجت إلى السوق بسمسم مقشور فأخذت به مقايضة من البائع سمسما غير مقشور مثلا بمثل ، وهو لا يعلم أن السمسم المقشور قد عاث فيه كلب وأن المرأة ماكرة جازت حيلتها عليه .

ومن البديهى أننا لانتنظر من انكلترا أن تقدم لنا السودان فى صحفة من العاج عربونا لصداقتنا فى أحد أعياد الميلاد . ألا ترى أن ماكدونالد الذى صرح لسعد زغلول أن حل المسألة المصرية لن يستغرق من وقته أكثر مما يقضيه فى تناول فنجان من الشاى قد راوغ سعدا وساومه فى المسألة السودانية حينما توجه هذا إليه فى لندن لمفاوضته .

كما أننا لانمتلك فى حاضرنا الكفايات المادية وعدد الكفاح التى تمكننا من نيل حقوقنا وقضاء أمانينا عنفا وقسرا ، وليس لنا من العدة سوى عدالة قضيتنا وقوتنا الأدبية وأنعم بهما من قوة وعدة ، ولقد ساقنا هذا الوضع إلى التفكير جديا فى أننا إذا تناولنا شؤوننا وأحوالنا السياسية والاقتصادية والزراعية والصناعية بالاصلاح والتعديل صرنا أصبر على الكفاح وأقوى على المجالدة - بل واهتم بعض الغيورين بوضع برامج تكفل إصلاح الأحوال وتقدم البلاد [1] .

(١) اقرأ كتب مبادىء السياسة المصرية لمحمد على علوبة باشا . وعلى هامش السياسة لحافظ عفيفى باشا وسياسة الغد لمربت بك بطرس غالى . فقد عالجوا مشكلات الوطن باسهاب

ومع أن الفائدة التى تعود على الأمة من الأخذ بهذة المناهج عظيمة فعندى أن المسألة السودانية لن تحل من هذا الطريق ، لأننا مضطرون إلى سلخ قرن بأكمله قبل أن نستكمل عدتنا فضلا عن أن المسألة السودانية ستظل قائمة رغم هذا الكمال .

فما هى سياستنا فى الغد ؟

وما هى مناهجنا فى المستقبل والحاضر ؟ يتمثل لنا فى هذه الأحداث التى تجرى صراعا والتى تدبر فى الخفاء وفى هذه التصريحات العدائية التى تهب فى وجوهنا الفينة بعد الفينة وتأخذنا من كل مكان ؟

ما أشد الحاجة إلى علاج ناجع سريع !

وكيف ؟

رأيت علة السودان الكبرى فى الجهل المتفشى وضعف الشعور القومى . هذه هى علة العلل كما يقول المناطقة بالنسبة إلى السودان ، وكل نقاش يشكك فى هذه الحقيقة باطل الأباطيل ولا غناء فيه .

فاذا أوقفنا جهودنا على تعليم الشباب السودانى ثم عملنا كل مايعمله شعب حى لحماية هذا الشباب من التعسف استطعنا عن جدارة أن نعلن أن ليس هناك مسألة سودانية ولا مسألة مصرية وانما ثمّ قضية واحدة هى قضية الوادى .

ستقول : ولم التعليم ؟ إنك ياهذا تشكك فى شعور السودانيين ونحن فى غاية ما يكون الاطمئنان إلى وطنيتهم وعاطفتهم الطيبة نحونا دون هذا التعليم .

أقول : إن شعور السودانيين طيب فى جملته ولكن هناك « نقصا » فى العقلية السودانية فهم يعيبون علينا ضعفنا ، وما أخشاه هو تسرب الدعاية المغرضة من هذه الثغرة الخطرة ، وعلى النقيض أن أخذنا بأيدى الشباب السودانى وعلمناه التعلم اللازم نكون قد زودناه بفكرة القومية وثبتنا يقينه

فى أن ليس هناك مصر وسودان بل قضية واحدة هى « وحدة وادى النيل » وأن انفصال الشقين عن بعضهما يؤدى إلى تحطيم هـــذا الوادى إننا حينئذ نكون قد أفهمناه كيف يستمد القوة مما كان يحسبه ضعفا وجعلناه يحتسب جهوده للقضية الكبرى .

وهاهم أولاء الإنكليز قد بدءوا فعلا فى إيفاد هذا الشباب إلى بلادهم لتلقى العلم والغرض الأكبر هو تلقيحهم بفكرة الانفصال عن مصر ، فواجبنا يهيب بنا أن نسرع إلى تعليم هذا الشباب وألا نتركه فريسة للأجنبى الدخيل ينفث فى عقليته سمومه القتالة .

أناشدكم ألا تستهينوا بالأمر ، وأناشدكم ألا تعتمدوا كل الاعتماد على شعور السودانيين وعاطفتهم نحونا ، وهاهو ذا الأجنبى لايفتر عن الدعاية لفكرته وتسميم الأفكار ، وإنى أكرر هنا ماسبق أن قلته إن الشعب السودانى ليس شعب الأنبياء والفلاسفة ولكنه شعب بائس ، وهو بائس لأنه لايستطيع أن يتنفس ملء رئتيه .

أدرجوا فى ميزانيتكم هذا المال الذى كان السودان يتقاضاه من الخزانة المصرية فى كل سنة وافرضوا أن السودان لايزال يتقاضاه منا ، ورتبوا هذا المال لتعليم الشباب السودانى فاذا مامرت السنون أصبح لديكم فى السودان زخرا من الشباب المثقف الداعى للحرية والقومية .

فاذا ماعلمتم أربعمائة شاب فى كل عام يصبح لديكم بعد عشرين سنة أخرى عدة آلاف من زهرة الشباب كلهم يجاهد لوحدة الوادى وكلهم يعمل للدعاية فى السودان ، وهم الوسيلة إلى ضم السودان إلى مصر ، وإذا علمتم هذا الشباب فابسطوا لهم من حمايتكم ، وكل مال يصرف فى سبيل الوحدة والوطن لهو مال رخيص .

ولاتعتمدوا على الدعاية التى يقوم بها المصريون وحدهم .

وفيمن يبث المصريون دعايتهم ؟

أيدعون الاتصاليين ؟ هؤلاء فى غنى عن الدعاية .

أم يدعون الانفصاليين ؟ وهؤلاء لن يسمعوا لهم وسيرمونهم بحجارة من سجيل وسيتهمونهم بأنهم يعملون لسيادة مصر على السودان .

ولن تنجح دعاية هؤلاء المصريين إلا بنسبة ضئيلة ومع رجل الشارع فقط وإلى حين .

ولن يصلح للدعاية بين السودانيين سوى السودانيين أنفسهم ، هم الذين فى استطاعتهم الاتصال بعشائرهم وذويهم والتحدث إليهم باللغة التى يفهمونها وبالأسلوب الذى درجوا عليه .

اننا بهذا الجيش نغزو المصريين السمر فى كيانهم فاذا بكل فرد رشيد منهم يصبح وطنيا عاملا للوحدة عن يقـــين ثابت وايمـان قوى لا تزعزعه ريح الدعاية .

وان للأمة فى جلالة مليكها المحبوب (فاروق الأول) حفظه الله ورعاه خير قدوة يقتدى بها فى هذا المضمار ، فلعنا نهتدى بهداه ، ولئن جاهدنا وكنا سباقين إلى التضحية فما أيسر تحقيق الأمانى القومية ولو بعد حين .

ثبت الفصول

الموضوع	الصفحة
تقدير وإهداء	٣
مقـدمة	٥
منابع النيل	٧
الوحدة القومية	١٢
التدخل الأجنبي	١٨
الثورة	٢٢
الجندى المصرى	٢٨
الانتحار	٣٣
حمـامة السلام	٣٩
تجزئة السودان وفصل الملحقات	٤٨
استعادة السودان	٥٥
اتفاقية سنة ١٨٩٩	٦٠
وفاق بين حكومتى جلالة ملـكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل	٦٨
بطلان الاتفاقية	٧٢
ثمـانية وثلاثون عاما	٧٦
المـادة ١١ فى الميزان	٨٥
الذاتيـــة	٩٧
احكمى يابريطانيا	١٠٤
فسحة العيش	١٠٩
استفتاء الشعب السودانى	١١٣
سياسة الغد	١٢٢

obeikandl.com

تصـــويب

وجـه	سطر	الخطأ	صـوابه
٦	٨	أجرأ	أجزأ
٦	٩	المقدمة	المقدسة
٧	٩	للوحدة	للوحدات
٨	١٠	جراحتها	جراحها
٩	٤	انبعث	تبعث
٩	٩	قد أبت	فد أبت
١٠	٦	بأسم	باسم
١٨	٤	تمزج	تمرج
٢٤	٨	المؤيدون	المريدون
٣٠	٢١	وقد كأن يضاف	يضاف
٣١	١٠	يتحايز	يتمايز
٤٦	١	بها	به
٤٩	١٥	جردفون	جردفوى
٧٢	١٥	أولا — وهذا التحريم	وهذا التحريم
٧٥	٩	ذلك	ذات
١٠٧	١	الغربى	العربى
١٠٧	١٣	الكنيسية	الكنيسة
١١٣	٢	الذى	الذين
١١٣	٢٣	جموع	جموح
١١٧	٢٠	رجل فى الشارع	رجل الشارع
١٢٤	٦	السابقين	السابقتين
١٢٥	٧	صراعا	سراعا

obeikandl.com